وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

أثر مقررات بازل 3 على الاستقرار المصرفي: دراسة التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2016-2021)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالبة:

- شبور لبنى

إشراف الأستاذ:

- بوالكور نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والإسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
بلعايش ميادة	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بوالكور نورالدين	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2022-2023

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم.

إلاه لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته، ولا تطيب اللحظات إلا بذكره الله جل جلا له.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين حبيبي محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى تسليم.

إنتهت الرحلة لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك، ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها وها أنا الأن وبعون الله تعالى أتمم هذا العمل.

أهدى عملي هذا الى من رباني وكافح من أجلي، إلى المصباح الذي أنار دربي، ولمن أحمل إسمه بكل إفتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها، بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز.

إلى قدوتي الأولى ومعنى الحب والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي ولا تزال تفعل إلى الآن، اللهم إحفظها وأرزقها العفو والعافية أمي الحبيبة.

إلى إخوتي وأخواتي الغاليين والسند في حياتي، الى عائلتي التي تستحق كل الحب مصدر الفرحة ومصدر الراحة منبع السعادة.

لبنى

تشكرات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بشكري لي لله تعالى فبفضله أتممت هذا العمل أتقدم بشكري إلى والدي وإخوتي حفظهم الله.

كذلك أتقدم بكل عبارات الشكر للأستاذ المشرف الدكتور بوالكور نورالدين الذي ساعدنا بتوجيهاته القيمية وملاحظاته النيرة وتشجيعه لنا في إعداد هذا البحث العلمي.

نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعا لخدمة البحث العلمي وأن يبلغنا جميع منازل الناجحين الفالحين مع اللذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء الصالحين والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم تسليما.

الـمـلـخـص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاية رأس المال والرافعة المالية وفقا لمقررات بازل 3 أن تكون كأحد أهم محددات الاستقرار المصرفي في البنوك الجزائرية محل الدراسة اضافة الى دارسة اثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (leverage) طبقا لاتفاقية بازل 3 على تعزيز الاستقرار المالي كذلك التحقق من مدى أهمية إضافة نسبة الرفع المالي وفق ما جاءت به بازل 3 وقد تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية سواء عامة أو خاصة خلال الفترة (2016-2021) وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام نماذج البانل الثلاث، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي، وجود علاقة معنوية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي وكذا أضهرت وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي ووجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المعرفي في البنوك محل دراسة حالة، وأن معدل كفاية رأس المال وحده غير كاف لتعزيز الاستقرار المالي للبنوك.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال (CAR)، الرافعة المالية، الاستقرار المصرفي، اتفاقية بازل 3.

Abstact:

This study aims to figure out how capital rate and leverage are adequate in according to basel conventio decision 3, as one of the most important determinants of banking stability in algerian banks under stady as well as the impact of the integration of capital rate and leverage according to basel convention 3 that provides strengthening financial stability.

It’s also ascertaining the importance of adding the rate of leverage according to basel convention.

An applied study has been conducted on sample of algerian commercial banks whether public or private druring the period (2016 to 2021).

The results of the statistical analysis have been shown using the three panel mixture Fixed effects model, the random effects model, combined regression model.

Ther is moral relationship between the capital rate adequacy index and banking stability index also it showed that there is a significance between the financial leverage index and the banking stability index in the banks under study, also it showed that capital adequcy rate only its not enough to enhance the financial stability of banks.

Key words: capital adequacy, leverage, banking stability, basel 3 agreemen

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الإختصارات	XII
مقدمة	أ-
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة	
تمهيد	8
المبحث الأول: إتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية	9
المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية.	9
المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية.	19
المطلب الثالث: إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية.	26
المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المصرفي	32
المطلب الأول: أساسيات حول الاستقرار المصرفي.	33
المطلب الثاني: أساليب قياس الاستقرار المصرفي	36
المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين الاستقرار المصرفي والرافعة المالية وكفاية رأس المال في بازل III.	41
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.	43
المطلب الأول: الدراسات العربية.	43
المطلب الثاني: الدراسات بلغة أجنبية	44
المطلب الثالث: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.	46
خلاصة	49
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر تكامل معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لإتفاقية بازل	

3 على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك محل دراسة حالة خلال الفترة (2016-2021)	
تمهيد	52
المبحث الأول: تقديم البنوك محل دراسة حالة.	53
المطلب الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر (AGB)	53
المطلب الثاني: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي (BEA)	55
المطلب الثالث: لمحة عن بنك الوطني الجزائري (BNA)	57
المطلب الرابع: لمحة عن بنك السلام الجزائر	59
المطلب الخامس: لمحة عن بنك ترست الجزائر	61
المبحث الثاني: تحليل تطور عناصر القوائم المالية للبنوك محل دراسة الحالة خلال الفترة (2016-2021).	65
المطلب الأول: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر (AGB).	63
المطلب الثاني: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA).	70
المطلب الثالث: دراسة تطور عناصر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري(BNA).	76
المطلب الرابع: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك السلام الجزائر.	83
المطلب الخامس: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك ترست الجزائر.	89
المبحث الثالث: تحليل تطور كفاية رأس المال، الرافعة المالية والاستقرار المعرفي للبنوك محل الدراسة (2016-2021)	96
المطلب الأول: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الخليج.	96
المطلب الثاني: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي.	101
المطلب الثالث: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي.	105
المطلب الرابع: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي البنك الوطني الجزائري.	107
المطلب الخامس: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر	113
المبحث الرابع: الدراسة القياسية.	117
المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.	117

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها.	118
المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج.	120
خلاصة	133
الخاتمة	135
قائمة المراجع	138
الملاحق	146

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
1	أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك	13
2	التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الإئتمانية العالمية	21
3	خطوط الأعمال المصرفية ومؤشرات تطبيق معامل بيتا	23
4	يوضح المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.	46
5	تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الخليج الجزائر (AGB)	64
6	تطور حجم الودائع والأموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر (AGB)	66
7	تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك الخليج الجزائر (AGB)	68
8	تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA)	70
9	تطور حجم الودائع والأموال الخاصة لبنك الجزائر الخارجي (BEA)	72
10	تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنية والمدنية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)	74
11	تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الوطني الجزائري (BNA)	77
12	تطور حجم الودائع والأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري (BNA)	79
13	تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنية والمدنية للبنك الوطني الجزائري (BNA)	81
14	تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك السلام الجزائر	83
15	تطور حجم الودائع والأموال الخاصة ببنك السلام الجزائر	85
16	تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنية والمدنية لبنك السلام الجزائر	87
17	تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك ترست الجزائر	89

قائمة الجداول

18	تطور حجم الودائع والأموال الخاصة لبنك ترست الجزائر	91
19	تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنية والمدنية لبنك ترست الجزائر	93
20	نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	97
21	نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021)	99
22	نتائج حساب مؤشر الإستقرار المصرفي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	100
23	نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)	101
24	نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)	103
25	نتائج حساب مؤشر الإستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي BEA خلال الفترة (2016-2021)	104
26	نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)	105
27	نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)	107
28	نتائج حساب مؤشر الإستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)	108
29	نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	109
30	نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	111
31	نتائج حساب مؤشر الإستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال الفترة	112

قائمة الجداول

	(2021-2016)	
32	نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2021-2016)	113
33	نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2021-2016)	115
34	نتائج حساب مؤشر الإستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2021-2016)	116
35	نتائج الإختبارات بإستخدام نمادج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021)	121
36	نتائج الأثار الثابثة الخاصة بكل بنك	122
37	نتائج الأثار العشوائية الخاصة بكل بنك	122
38	نتائج إختبار (Ratiolike lihood) للمفاضلة لنموذج الإنحدار التجمعي ونموذج التأثيرات الثابثة	123
39	نتائج الإختبارات بإستخدام نمادج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال فترة (2016-2021)	125
40	نتائج الأثار الثابثة الخاصة بكل بنك	126
41	نتائج الأثار العشوائية الخاصة بكل بنك	126
42	نتائج إختبار (Ratio like lihood) للمفاضلة لنموذج الإنحدار التجمعي ونموذج التأثيرات الثابثة	127
43	نتائج الإختبارات بإستخدام نمادج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال فترة (2016-2021)	129
44	نتائج الأثار الثابثة الخاصة بكل بنك	130
45	نتائج الأثار العشوائية الخاصة بكل بنك	130
46	نتائج إختبار (Ratio like lihood) للمفاضلة لنموذج الإنحدار التجمعي ونموذج التأثيرات الثابثة	131

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عناوين الأشكال	صفحة
1	مخاطر السوق	16
2	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	24
3	المخطط التوضيحي لنظام التأمين على الودائع	40
4	تطور عناصر أصول الميزانية لبنك الخليج الجزائر (AGB)	65
5	تطور عناصر خصوم الميزانية لبنك الخليج الجزائر (AGB)	67
6	تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر (AGB)	69
7	تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA)	71
8	تطور عناصر خصوم الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)	73
9	تطور تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA)	75
10	تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الوطني الجزائري (BNA)	78
11	تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)	80
12	تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)	82
13	تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك السلام الجزائر	84
14	تطور عناصر خصوم الميزانية ببنك السلام الجزائر	86
15	تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج ببنك السلام الجزائر	88
16	تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك ترست الجزائر	90
17	تطور عناصر خصوم الميزاينة الخاصة ببنك ترست الجزائر	92
18	تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاص ببنك ترست الجزائر	94
19	تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال ببنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة (2016-2021)	98
20	تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية ببنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	99
21	تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال ببنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)	102
22	تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية ببنك الجزائر الجزائر الخارجي خلال	103

قائمة الأشكال

	الفترة (2016-2021)	
23	تطور نتائج حساب مؤشر كفاية مؤشر رأس المال للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2016-2021)	106
24	تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	107
25	تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	110
26	تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	111
27	تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	114
28	تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021)	115

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	جدول أصول بنك الخليج الجزائر(2015-2016)	147
الملحق 2	جدول أصول بنك الخليج الجزائر (2017-2018)	147
الملحق 3	جدول أصول بنك الخليج الجزائر (2020-2021)	148
الملحق 4	جدول خصوم بنك الخليج الجزائر (2015-2016)	148
الملحق 5	جدول خصوم بنك الخليج الجزائر(2017-2018)	149
الملحق 6	جدول خصوم بنك الخليج الجزائر(2020-2021)	149
الملحق 7	جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2015-2016)	150
الملحق 8	جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2018-2019)	150
الملحق 9	جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2020-2021)	151
الملحق 10	جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)	151
الملحق 11	جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)	152
الملحق 12	جدول أصول بنك الجزائر الخارجي(2019)	152
الملحق 13	جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2020-2021)	153
الملحق 14	جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)	153
الملحق 15	جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)	154
الملحق 16	جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2019)	154
الملحق 17	جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2021-2022)	155
الملحق 18	جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)	155
الملحق 19	جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)	156
الملحق 20	جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2019)	156

قائمة الملاحق

الملحق 21	جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2021-2022)	157
الملحق 22	جدول أصول البنك الوطني الجزائري (2016-2017)	157
الملحق 23	جدول أصول البنك الوطني الجزائري (2018-2019)	158
الملحق 24	جدول أصول البنك الوطني الجزائري(2020-2021)	158
الملحق 25	جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2016-2017)	159
الملحق 26	جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2018-2019)	159
الملحق 27	جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2020-2021)	160
الملحق 28	جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (2016-2017)	160
الملحق 29	جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (2018-2019)	161
الملحق 30	جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري(2020-2021)	162
الملحق 31	جدول أصول بنك السلام الجزائر (2016-2017)	162
الملحق 32	جدول أصول بنك السلام الجزائر (2018-2019)	163
الملحق 33	جدول أصول بنك السلام الجزائر (2020-2021)	163
الملحق 34	جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2016-2017)	164
الملحق 35	جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2018-2019)	164
الملحق 36	جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2020-2021)	165
الملحق 37	جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2016-2017)	166
الملحق 38	جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2018-2019)	167
الملحق 39	جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2020-2021)	167
الملحق 40	جدول أصول بنك ترست الجزائر (2016-2017)	168

الملحق 41	جدول أصول بنك ترست الجزائر(2018-2019)	168
الملحق 42	جدول أصول بنك ترست الجزائر (2020-2021)	169
الملحق 43	جدول خصوم بنك ترست الجزائر(2016-2017)	169
الملحق 44	جدول خصوم بنك ترست الجزائر (2018-2019)	170
الملحق 45	جدول خصوم بنك ترست الجزائر (2020-2021)	170
الملحق 46	جدول حسابات النتائج بنك ترست الجزائر(2016-2017)	171
الملحق 47	جدول حسابات النتائج بنك ترست الجزائر (2020-2021)	171
الملحق 48	نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النمودج الأول	172
الملحق 49	نتائج الآثار الثابتة للنموذج الأول	172
الملحق 50	نتائج الآثار العشوائية للنموذج الأول	173
الملحق 51	نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابثة للنمودج الأول	173
الملحق 52	نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النمودج الثاني	174
الملحق 53	نتائج الآثار الثابتة للنموذج الثاني	174
الملحق 54	نتائج الآثار العشوائية للنموذج الثاني	175
الملحق 55	نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابثة للنمودج الثاني	175
الملحق 56	نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النمودج الثالث	176
الملحق 57	نتائج الآثار الثابتة للنموذج الثالث	176
الملحق 58	نتائج الآثار العشوائية للنموذج الثالث	177
الملحق 59	نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابثة للنمودج الثالث	177

قائمة الإختصارات

AGB	بنك الخليج الجزائر
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	البنك الخارجي الجزائري
SBA	بنك السلام الجزائر
TBA	بنك ترست الجزائر
CAR	معدل كفاية رأس المال
ROA	مؤشر العائد على الأصول
EM	مؤشر الرافعة المالية
SIZE-B	حجم البنك
Z-Score	مؤشر الاستقرار المصرفي

المقدمة

المقدمة

مقدمة:

توطئة:

نتيجة للتغيرات الإقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتي إنتشرت بشكل واسع في السنوات الأخيرة وفي مقدمتها التطور التكنولوجي الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسيات والذي مس جميع مجالات الحياة، وكذا إنفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبوقة، شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات منذ أواخر القرن العشرين، وقد أفرزت ظاهرة العولمة الإقتصادية وحملت في طياتها مجموعة من الأثار الإقتصادية بعضها إيجابي مثل تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل أساسي من عوامل النمو، والبعض الأخر سلبي – إنبثق عنه مخاطر تعرض البنوك للأزمات المالية والمصرفية التي هزت العالم بأسره أبرزها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه الأزمات وإتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظاهر على مسرح السياسة الإقتصادية، والتي أدت بالعديد من الحكومات والمنظمات إلي تبني إستراتيجات كمعالجتها بغية حماية إقتصادياتها والحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي العالمي.

وكنتيجة لتوسع القطاع المصرفي وإتساع أنشطته وتزايد المخاطر فيه، عرف القطاع المصرفي وكغيره من القطاعات الإقتصادية والمالية العديد من الهزات، وإنتقالها بشكل سريع بين مختلف الدول، مما أجبرها على إعادة النظر في منظومتها المصرفية، وكيفية إدارتها بطرق حديثة تتلاءم ومتطلبات الساحة الإقتصادية العالمية.

ولمواجهة هذه الهواجس ومن أجل العمل الكافي لحماية البنوك والقطاع المصرفي عامة وكأول خطوة في هذا المجال تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية الكبرى والتي أسفر عنها إصدار مقررات إتفاقية بازل I المتعلقة بكفاية رأس المال بإعتباره خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر والتي عملت على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها تحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وبالرغم من الإيجابيات التي جاءت بهم هذه الإتفاقية إلا أنها تعرضت لإنتقادات والتي أسفرت عنها هي الأخرى ظهور وتصميم إطار ثاني للجنة بازل.

الرقابة المصرفية عرفت بازل الثانية، للتعامل مع التعقيدات والتطورات المالية والتكنولوجية ولمواجهة مختلف المخاطر المصرفية، ولتحسين جودة متطلبات رأس المال من خلال الدعامات التي إنبثقت منها، ومع تزايد أعمال البنوك وشدة تعقيدها عرفته أيضا هذه الإتفاقية العديد من الإنتقادات، والتي أدت إلى التفكير في معاير أكثر

المقدمة

صرامة وتم تبني لجنة بازل لمقررات جديد عرفت بإتفاقية بازل الثانية والتي تناولت مجموعة من التدابير والإصلاحات المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

والجزائر كمنظومة مصرفية أدركت أنه من الضروري إسقاط قواعد العمل البنكي التي تندرج في سياق ماهو مطروح عالميا لما جعل الجزائر تقوم بمجموعة من الإصلاحات وعلى رأسها مهام ووظائف المؤسسات المصرفية من خلال إصدار قانون النقد والقرض الذي يعتبر نقطة إنعطاف جديدة للنظام المصرفي الجزائري الذي جاء بإجراءات تسهل عملية إرساء قواعد التسيير الحذر للمؤسسات المصرفية للتكيف مع متطلبات الرقابة المصرفية وفق ما جاءت به إتفاقيات بازل.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

– إلى أي مدى يمكن لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 والرافعة المالية أن تكون كأحد أهم محددات الإستقرار المصرفي في البنوك الجزائرية محل دراسة حالة ؟

– تنبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

الأسئلة الفرعية

- ✓ ما هو أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على الإستقرار المالي للبنوك محل دراسة حالة؟
- ✓ ما هو أثر الرافعة المالية وفق محددات بازل على الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة؟
- ✓ ما هو أثر التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية على الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة؟

الفرضيات:

1– توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة.

2– توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة.

3- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية في البنوك محل دراسة حالة.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الرغبة في البحث والإطلاع وإكتساب معارف ومعلومات حول الموضوع.

- ملائمة الموضوع مع ما تم دراسته في السنة الأولى ماستر تخصص نقدي وبنكي.

- معادلة معرفة أثر مقررات بازل 3 على الإستقرار المصرفي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على كل من إتفاقية بازل الأولى وبازل الثانية وأهم التعديلات التي اجريت عليها وتسليط الضوء على أهم المعايير والتغيرات التي جاءت بها إتفاقية بازل 03.

- معرفة مدى كفاية رأس المال والرافعة المالية وفق مقررات بازل 3 أن تكون أحد أهم محددات الإستقرار المصرفي.

- معرفة مدى إستجابة النظام المصرفي الجزائري لتطبيق إتفاقيات بازل 3 للرقابة المصرفية.

- معرفة أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لإتفاقية بازل 3.

- معرفة أثر مقررات بازل 3 على الإستقرار المصرفي.

أهمية الدراسة:

تحليل مشكلة أساسية تتعلق بأبرز إنشغالات المجتمع الدولي حول كيفية إدارة الأزمات المصرفية وتطورها من خلال إتفاقيات بازل عامه وإتفاقية بازل الثالثة خاصة التي سعت إلى تعزيز مرونة القطاع المصرفي مما يساعد في تحسين قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية.

المقدمة

منهج الدراسة:

إعتمدنا في معالجة إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي في الفصل الأول لإبراز أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالموضوع، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي في الفصل الثاني وقد تمثلت أدوات الدراسة فى برنامج EVIEWS 10 وExcel.

حدود الدراسة:

لتحقيق الأهداف المسطرة تم رسم هذه الحدود كما يلي:

الحدود المكانية: يتناول هذا البحث دراسة أثر مقررات بازل 3 على الإستقرار المصرفي ودراسة التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية لعينة من البنوك التجارية سواء الجزائرية خاصة أو عامة.

الحدود الزمانية: إقتصرت الدراسة على تحليل واقع تطبيق إتفاقيات بازل للرقابة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 حسب أخر تقارير البنوك محل الدراسة.

التوثيق العلمي: من أجل الإلمام بكل الجوانب حول الموضوع قمنا بتغطيته من خلال:

- **الجانب النظري:** قمنا بتغطيته من الكتب والدراسات السابقة والمجلات والمقالات العلمية المقدمة في هذا الموضوع.
- الجانب التطبيقي: قمنا بتغطيته من خلال تحليل المعلومات المقدمة في التقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى ما يقدمه كل مقال يخص الموضوع أو معلومات تساعدنا في التحليل والتفسير.

صعوبات الدراسة:

تتمثل في:

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتليهما خاتمة تتضمن ملخص ونتائج البحث وأهم الإقتراحات والتوصيات.

المقدمة

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى نشأة ومفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهم ما جاءت به إتفاقية بازل 3 وأهم المعاير التي جاءت بها.

الفصل الثاني: لقد تطرقا فيه إلى تحليل تطور عناصر القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016 – 2021) وكذا تحليل تطور كفاية رأس المال والرافعة المالية والإستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة وكذلك الدراسة القياسية لمعرفة أثر التكامل بين مؤشر كفأيه رأس المال والرافعة المالية على الإستقرار المصرفي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها عصرنا الحديث في المجال المالي والمصرفي بفعل عوامل عديدة كثورة الإلكترونيات وانتشار آليات العولمة وتزايد حدة المنافسة والأحداث والتقلبات الراهنة في الأسواق الدولية...إلخ.

أصبحت قدرة المصارف على إدارة المخاطر بشكل وقائي أمرا حاسما في مواكبة التنافس وتعزيز القوة المالية لها وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل، وزادت الحاجة لأن تبين حكومات الدول وحتى المنظمات الدولية نقاط الضعف في سياستها وتعمل على معالجتها بما في ذلك مساعدة المصارف على تحسين نوعية ممارستها ورفع كفاءة أدائها، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تنامي دور السلطات الرقابية النقدية وما تفرضه من ضوابط ملزمة لكل المؤسسات المالية والمصرفية في إطار الرقابة على نشاطها من أجل السعي إلى تحقيق هدف مهم وهو تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

ولما أصبح أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات من أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية الراهنة أصبحت عملية إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي على المستوى الدولي أو حتى المحلي كمعايير عالمية ودولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تنشط في هذا المجال وذلك من منظور تعميق ملاءة المصارف والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية وعليه يتمحور مضمون هذا الفصل حول:

المبحث الأول: إتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للإستقرار المصرفي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: إتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية

في ظل البيئة المصرفية العالمية الحديثة والتي تتسم بإزالة كافة القيود أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود وتزايد المنافسة المحلية والدولية، أصبح تحقيق الاستقرار المالي من الأولويات التي تسعى مختلف الأطراف إلى تحقيقه وعلى رأسها المؤسسات المالية الدولية خاصة في ظل ظروف المرحلة الراهنة حيث أصبحت الأعمال التي تقوم بها المصارف عرضة للعديد من المخاطر تستلزم الاهتمام أكثر من خلال ترقية إدارتها تحت تأثير هذه الظروف كان إلزاما على المصارف أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر وكان نتاج ذلك بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي ومن ثن إنشاء لجنة بازل لتوسيع نطاق الأسواق والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم، زمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية.

المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية.

المطلب الثالث: إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية

إن تطور النظام المصرفي في العالم وإشتداد المنافسة بين المصارف أدى إلى تزايد درجة المخاطر التي تهدد سلامة هذه المصارف الأمر الذي حتم على ضرورة تنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر وبدل جهود دولية لتحسينها وذلك أذى لتشكيل لجنة للرقابة المصرفية أطلق عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفرع الأول: التعريف بلجنة بازل وأهدافها

قامت لجنة بازل الأولى نتيجة العديد من الظروف الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها مختلف الدول النامية أو المتقدمة وقد اهتمت بتحديد معدل كفاية رأس المال وكرست جهودها لدراسة هذا الموضوع.

أولا: تعريف بازل للرقابة المصرفية: لجنة بازل للرقابة المصرفية هي النخبة التي تأسست وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشرة Group of ten (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والو.م.أ) وذلك مع نهاية سنة 1947 تحت إشراف بنك التسويات الدولية BiS بمدينة بازل بسويسرا وذلك برئاسة Petercooke، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول

النامية وتزايد حجم ونسبة المصارف ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك المصارف.[1]

تتضمن قرارات لجنة بازل وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة منها.[2]

وتعرف لجنة بازل بأنها لجنة فنية استرشادية أنشأت بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي ولا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة فالقواعد والمعايير التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي.[3]

ثانيا: تعريف بنك التسوية الدولية: أنشئ بنك التسوية الدولية في 17 مايو 1930 بموجب اتفاق حكومي دولي من ألمانيا، بلجيكا، فرنسا بريطانيا العظمى، إيرلندا الشمالية، إيطاليا، اليابان، الو.م.أ، وسويسرا كان المقصود Bis أصلا لتسهيل التعويضات التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، واقترح ضرورة إنشاء مؤسسة خاصة لهذا الغرض في عام 1929 من قبل "لجنة الشباب" وكان المتفق عليه في أغسطس من تلك السنة في مؤتمر لاهاي وتمت صياغة ميثاق للبنك في مؤتمر المصرفيين الدولي في بادن تشرين الثاني وأعتمد ميثاقها في مؤتمر لاهاي سنة 1930 وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقد شكلت Bis وجود الشركات في سويسرا على أساس اتفاق مع سويسرا، تتصرف دولة المقر كما البنك فإنه يتمتع أيضا بالحصانة في جميع الدول المتعاقدة.

ويعرف أيضا بأنه منظمة دولية للبنوك المركزية، تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين وتعمل كبنك للبنوك المركزية، ولا يخضع للمساءلة أمام أي حكومة، ويقوم البنك بأعماله من خلال لجان فرعية والأمانات التي تستضيفها وعبر لقائها العام السنوي لجميع الأعضاء ويؤذي أيضا خدمات مصرفية ولكن فقط للبنوك المركزية أو المنظمات الدولية مثله ويقع مقره في بازل سويسرا وكان قد تأسس وفق اتفاقيات لاهاي عام 1930.[4]

---

[1] مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دون ذكر الطبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019 ص 56.

[2] مريم هاني، نفس المرجع السابق، ص 56.

[3] فيصل فهد الغانمي، فلاح الحجري، الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي، مجلة العالمية للتراث الإسلامي، مجلد 3، العدد 1، جامعة ماليزيا، 2022، ص 78.

[4] بنك التسويات الدولية، على الموقع "https//m.marefa.org"، الساعة 10h:30 min، 2023/02/23.

ثالثا: أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية: تهدف لجنة بازل إلى ما يلي:[1]

يمكن القول إن الأهداف الأساسية لإتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك تتلخص فيما يلي:

1. المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
2. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي حيث لوحظ أن المصارف اليابانية استطاعت أن تنفد بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية الغربية وتنافسها وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي.
3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات التنفيذية المختلفة.
4. لقد كان تطوير هذا الإطار المبني على عامل المخاطرة هو إستجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض وإثبات لمفهوم عالمية هذه الأسواق، لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر، وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة.

الفرع الثاني: المعايير الاحترازية لاتفاقية بازل I:

أهم الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: مكونات رأس المال: يتكون رأس المال من شريحتين الشريحة الأولى تشمل رأس المال الأساسي والشريحة الثانية تشمل رأس المال التكميلي أو المساند.

1. **رأس المال الأساسي:** ويمثل الشريحة الأولى من رأس مال البنك ويتكون من:[2]

أ. حقوق المساهمين الدائمة: وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الغير المتراكمة (لا تشتمل الأسهم الممتازة المتراكمة).

[1] فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الاشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 75-76.

[2] عمار عريس، مجدوب لجوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1 جامعة بشار الجزائر، 2017، ص ص 102-103.

ب. الاحتياطات المعلقة: وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية.

2. **رأس المال المساند والتكميلي:** ويمثل الشريحة الثانية من رأس مال البنك ويتكون من:[1]

أ. الاحتياطات غير المعلنة: ويقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك في الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهي في هذه الحالة البنك المركزي.

ب. احتياطات إعادة تقييم الأصول: ويمكن التعرف على احتياطات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن اتفاقية بازل تشترط أن يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبني على أسس تقييم معقولة وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق، بالإضافة إلى احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها من خلال البيع.

ج. المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة، في حكم احتياطات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.[2]

د. الأدوات المالية ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين: وهي مجموعة من الأدوات المالية تجمع بين صفات رأس المال والدين مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها، إلا بموافقة السلطات الرقابية ويشترط أن تكون متاحة لامتصاص خسائر البنك بدون اضراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

هـ. الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية: وتشتمل القروض المساندة لأجل على ألا تقل مدتها عن خمس سنوات، ويشترط أن يتم خصم 20% من قيمتها خلال السنوات الخمس الأخيرة وهي غير مؤهلة لمواجهة خسائر البنك الذي يزاول عمله إنما تستخدم عند التصفية وعليه فإنها يجب أن تزيد قيمتها عن 50% من قيمة رأس المال التكميلي أو المساند أما فيما يخص رأس المال التكميلي أو المساند فإنه محدد بحد أقصى بحيث لا يتجاوز 100% من رأس المال الأساسي.

ومن خلال ما سبق يمكن حساب الأموال الذاتية الصافية للبنك التجاري من خلال المعادلة الآتية:[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، بدون ذكر الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 86-87.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 87.

الأموال الذاتية الصافية= الأموال الذاتية الأساسية (رأس المال الأساسي) + الأموال الذاتية المكملة (رأس المال التكميلي أو المساند) – عناصر مطروحة.

ثانيا: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، فعند حساب معيار كفاية رأس المال ترجح مخاطر الأصل من خلال 5 أوزان (0% 10%، 20%، 50%، 100%) وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر، كما أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكون المخططات اللازمة، والجدول الموالي يعكس لنا أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول:[2]

الجدول رقم (1): أوزان مخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك.

درجة المخاطرة	الترتيب	الأصول
صفر %	أ– ب– ج– د–	النقدية المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية، مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها. المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCDE وبنوكها المركزية. المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول OCDE.
صفر، 10% 20%، 50% بحسب تقدير السلطة	أ– ب–	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (بإستثناء الحكومة المركزية). مطلوبات من بنوك مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها.
20%	أ–	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم (مثل البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي،

[1] بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي المعمق (كتاب بيداغوجي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر 2021 ص 37.

[2] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص ص 96–97.

	ب- ج- د-	بنك التنمية الآسيوي، بنوك الاستثمار الأوروبي والإتحاد الدولي لبنوك التنمية) والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك. المطلوبات من البنوك في أقطار خارج دول OCDE والتي بقي من استحقاقها أقل من سنة والقروض المضمونة من البنوك المسجلة خارج OCDE والتي تبقى من أجلها سنة واحدة. مطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%50	أ-	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك المؤجرة.
%100	أ- ب- ج- د- هـ- و- ز-	مطلوبات من القطاع الخاص. مطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. مطلوبات من الحكومة المركزية لدول خارج OCDE (ما لم تكون بالعملة المحلية). الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها. العقارات والاستثمارات الأخرى. الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال). جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص 97.

رغم أنه توجد عدة أنواع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلا أن التركيز في اتفاقية بازل الأولى جاء بصفة أساسية على المخاطر الائتمانية، وبالضبط فإن الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية لأصول البنك حسب هذه الاتفاقية تحسب على أساس الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى وليس بالنسبة

لنوعية القرض ذاته كما يوضحه الجدول أعلاه، إذ أن لجنة بازل اهتمت بقياسهم وليس بإدارتهم وعليه تم تقسيم دول العالم وفقا لهذه الاتفاقية إلى مجموعتين:[1]

- المجموعة الأولى: وتشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية والتي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية(OCDE) بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وسويسرا، الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا أيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية1994 ذلك بإستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات، إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

- المجموعة الثانية: ذات المخاطر العالية وتمثل باقي الدول والتي لا تنتمي إلى OCDE منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية.

ثالثا/ معيار كوك(معيار كفاية رأس المال): في ضوء المشاورات التي أجرتها اللجنة قبل إعدادها للتقرير النهائي وصلت اللجنة إلى أنه لابد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه في نهاية المدة الانتقالية وأن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة وذلك عبر الوقت ولكن البنوك الدولية، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة (أو المتوفاة) التي سبق أن اقتراحها بتقريرها الأول وهي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها ما لا يقل عن 4% من رأس المال الأساسي) وهي النسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به في نهاية عام 1992.

تمثل هذه النسبة معيار كوك أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال.

معيار كوك = الأموال الذاتية الصافية / إجمالي الأصول مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية ≥8%.

وتعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كإحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها وللتذكير فإن الهدف الأساسي من معيار كوك هو الحد من مخاطر إفلاس العميل أو الأطراف المقابلة.[2]

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 50.

الفرع الثالث: التعديلات الأولى في اتفاقية بازل I:

نتيجة التطورات التي تشهدها البنوك قامت لجنة بازل بإدخال تعديلات على اتفاقياتها الأولى، حيث كان التعديل الأول لاتفاقية بازل Iفي أبريل 1995 عندما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المقترحات للتطبيق، لاسيما المعايير الاحترازية لكفاية رأس المال من خلال إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك بالإضافة إلى ذلك، أتاحت اتفاقية بازل في تعديلها الأول للبنوك مرونة في تطبيق هذه المقترحات إذ أن نقائص بازل I، أرغمت الجهات الرقابية التابعة لبنك التسوية الرقابية تدخل تعديلات على اتفاقية بازل الأولى والتي تولد عنها اتفاقية بازل 1,5 والذي أبقى على نفس الملاءة المصرفية كما ورد في اتفاق بازل الأولى، إلا أنه أدخل بعض التعديلات نوجزها فيما يلي:

أولا: تغطية مخاطر السوق: يقصد بمخاطر السوق المخاطر الناشئة عن التطور السيئ لأسعار المتغيرات المالية المعيارية ويمكن تمييز هذه المخاطر حسب الخطاطة التالية:

الشكل رقم (1): مخاطر السوق.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي المعمق (كتاب بيداغوجي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2021، ص 41.

بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالإجراءات الداخلية ومستويات التأكد من حساب العوائد والمكاسب الناشئة عن تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وتقلبات أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ضف إلى ذلك التغيرات في السيولة وتقلبات العوائد عند التعامل في المشتقات المالية ولتغطية هذه المخاطر أقرت اتفاقية بازل وبنك التسوية الدولية ضرورة السماح للبنوك بأن يستخدموا نماذجها الداخلية لحساب رأس المال الذي يحتاجه لمواجهة مخاطر السوق حيث أن هذه النماذج المالية عالمية بشكل عام وقد اقترحت لجنة بازل إستخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية على مستوى البنوك قصد استعمالها عند الشروع بتطبيق نماذج الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق ومن

أهمها أن يقوم البنك بقياس حجم رأس المال الذي يتوقع خسارته في 99 فترة تجارية من إجمالي 144 فترة علما أن الفترة التجارية تستغرق 14 يوما ويضرب الرقم بعد ذلك في 3 لينتج عنه احتياطي رأس المال المطلوب.[1]

ولقد تضمنت تعديلات اتفاقية بازل طريقة تغطية رأس المال لمجموعة من المخاطر متمثلة فيما يلي:[2]

1- تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات خارج الميزانية (العرضية) والمراكز الآجلة لغرض الاستثمار طويل الأجل وفقا للأسلوب الذي جاءت به اتفاقية بازل الأولى.

2- تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق ومن أجل هذه التغطية افترضت لجنة بازل أن يحسب رأس المال بطرق إحصائية نمطية فعلى سبيل المثال نوجه هذا الظرف إلى السندات بغرض الاتجار على حسب حجم المراكز وتوزع إلى فتات حسب آجال الاستحقاق بالنسبة للسنوات ذات سعر الفائدة الثابت وبحسب الأجل الباقي لبداية المدة التالية التي يتم إعادة تجديد سعر الفائدة عندها بالنسبة للسندات ذات سعر الفائدة العائم.

3- تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف في كافة مراكز العملات المفتوحة حاضرة وآجلة كذلك مراكز المعادن النفيسة والسلع بحيث يتوفر رأس مال يعادل 8% من إجمالي الفائض والعجز في مراكز عقود التعامل في الذهب والبلاتين وكذلك السلع.

ثانيا: إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس: كما يلي:[3]

التعديلات الخاصة بلجنة بازل I قد أشارت إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لضوابط معينة وذلك بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما قبل هذه التعديلات 1 و2 بمعنى أن البنك يطرح سندات للاكتتاب العام وتكون بعائد أعلى من سعر السوق بسبب احتمال تعرض حائزيها للخسارة التي قد تلحق البنك، أي تقترب في طبيعتها في حالة الخسائر إلى حقوق المساهمين بالبنك، وبعد إضافة هذه الشريحة الثالثة لرأس المال يصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك تبيين الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في (×) 12,5 ثم إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر المجمعة لأغراض مقابلة للائتمان وبالتالي يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة 1 و2 الذي تم قرضه من قبل اتفاقية لجنة بازل الأولى بالإضافة إلى

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] بوالكور نور الدين، نفس المرجع السابق، ص ص 42-43.

عناصر رأس المال من الشريحة 3 التي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية وعليه تصبح نسبة كفاية رأس المال مع أخذ مخاطر السوق بعين الاعتبار كالآتي:

نسبة كفاية رأس المال= إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية + مقياس مخاطر السوق × 12,5 ≥ 8%.

وقد اشترطت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن تتوفر في الشريحة الثالثة الشروط الآتية:

1- أن تكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين.

2- أن تكون الشريحة في حدود 25% من رأس مال البنك (الشريحة الأولى) المخصص لدعم المخاطر السوقية.

3- أن تكون صالحة لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

4- أن تكون الشريحة الثانية والثالثة معا أصغر أو تساوي الشريحة الأولى أي أن الشريحة الأولى تكون أكبر أو تساوي الشريحة الثانية والثالثة معا.

5- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين.

وقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997 وهما كالآتي:[1]

1- الطريقة المعيارية: وتقوم هذه الطريقة على تحليل كل من الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف:

أ. 0% للاقتراضات الحكومية.

ب. 0,25% للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر.

ج. 1% للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و24 شهر.

د. 1,60% للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهر.

هـ. 8% للاقتراضات الأخرى.

[1] عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي نتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الاستعانة بطريقتين الأولى تعتمد على تاريخ الاستحقاق والتي يتم من خلالها إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن 13 شريحة تاريخ استحقاق أو 15 شريحة بالنسبة للأدوات ذات معدلات الفائدة الضعيفة ولكل شريحة معامل ترجيح ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة ومن بين الوضعيات المحصل عليها نأخذ الوضعية الأصغر وتضرب في(×) 10% أما الطريقة الثانية تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 1%، 0,6% حسب تاريخ الاستحقاق ويتم العمل بجدول تصنف من خلاله 15 شريحة على أساس تاريخ الاستحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة وتضرب كل منها في (×) 5% وتتم العملية للحصول على حجم الخطر العام.

2- طريقة النماذج الداخلية: يشترط على البنك في إتباع منهج النماذج الداخلية الحصول على موافقة من الهيئات الرقابية الإشرافية المحلية التي بدورها تحرص على تحقيق العناصر التالية:

أ. كفاية نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته للمخاطر.

ب. حيازة البنك على تركيبة بشرية مؤهلة وذات كفاءة تمكنها من استخدام هذا النوع من النماذج.

ج. التأكد من أن النماذج المستخدمة قد أثبتت فعاليتها لفترة طويلة سابقا.

المطلب الثاني: اتفاقية لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

لقد تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للرقابة المصرفية للتعامل مع التعقيدات والتطورات المالية والتكنولوجيا ولمواجهة مختلف المخاطر المصرفية، ولتحسين جودة ومتطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر المصرفية الجديدة التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الأول: لمحة عن اتفاقية بازل الثانية وأسباب صدورها:

حدد سنة 1992 كآخر أجل لتطبيق اتفاقية بازل I وجاءت بعد ذلك الإجراءات المتعلقة بإتفاق بازل II لمواجهة مختلف المخاطر المصرفية خاصة منها مخاطر التشغيل.

أولا: لمحة عن اتفاقية بازل الثانية: اتفاقية بازل II هي نتاج عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية على مدى عدة سنوات لضمان التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير كفاية رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدتها الساحة المالية الدولية حيث نشرت سنة 1999 اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988 وأدخلت فيه معايير جديدة تأخذ في الاعتبار ويشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض

لها البنوك لتشتمل مخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، وطلبت إرسال تعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي 2001 ولكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تأخر إصداره إلى سنة 2004 والذي عرف باتفاقية بازل II.

وتقوم على سياق متكامل من المعايير النوعية والكمية لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية التشغيلية ومخاطر السوق.[1]

وإلى جانب ذلك فإن اتفاقية بازل II أخذت بالحساب أن يتم تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال السابق لبازل I، بحيث يضم تعديل تقديم الحوافز للبنوك ذاتها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر.[2]

ثانيا: أسباب صدور اتفاقية بازل II: من بين أسباب صدور اتفاقية بازل II ما يلي:[3]

قامت اللجنة بإصدار إطار جديد لكفاية رأس المال يحل محل الإطار السابق لاتفاقية بازل I وقد يرجع إصدار اللجنة لهذا الإطار إلى ما شهده القطاع المالي على العالم من تطورات عديدة التي أدت إلى تزايد المخاطر المصرفية وأصبح الإطار القديم عاجز عن ملاحقتها.

- ما تضمنته مقررات بازل لعام 1988 لم يغط المخاطر الأخرى مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.
- تم النظر إلى مقررات بازل الخاصة بعام 1988 على أساس أنها لم تعد تساير التطورات المتعاقبة التي شهدتها الصناعة المصرفية.

الفرع الثاني: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II:

ارتكز الإطار الثاني للجنة بازل على ثلاث دعائم أساسية ويتعلق الأمر بمتطلبات كمية (الدعامة الأولى) ورقابة احترازية ذات كفاءة للخطر المعتبر الذي يواجه البنك (الدعامة الثانية) واتصالات مالية ذات مستوى (الدعامة الثالثة).

أولا: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (الدعامة الأولى): تقوم هذه الدعامة على العناصر الأساسية التالية:[1]

---

[1] الويزة أوصغير، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر 2018، ص 81.

[2] أحمد شعبان، محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 251.

[3] مريم هاني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاقية بازل الأولى.
- إلزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل حيث لم تكن مطالبة بذلك في الاتفاقية السابقة.
- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بواقع 8% وهي نفس النسبة المحددة في الاتفاقية الأولى.

1. طرق احتساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية:

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاقية بازل I فإن أوزان المخاطرة محددة من قبل اللجنة وتستخدم مقياسا واحد بينما طرح في اتفاقية بازل الثانية المنهج النمطي أو المعياري ومنهج المرتكز على التقييم الداخلي.

أ. المنهج المعياري: تعتبر الطريقة المعيارية نسخة محسنة من نسبة رأس المال السابقة أي نسبة كوك ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر كل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، من أبرز هذه الوكالات نجد كل من Standrad& Poor "Moody's"و"Fitch" حيث يقدم التصنيف مقياس للجدارة الائتمانية للمدينين وذلك أخذ بعين الإعتبار مجموعة من العوامل[2].

والجدول التالي يوضح التصنيفات الخاصة بوكالات التصنيف الائتمانية:

الجدول رقم (2): التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية العالمية.

مؤسسة التقييم الائتمانية	تقييم مرتفع جدا	تقييم منخفض جدا
Fitch IBCA Moody's Standard & Poor	AAA^- فأعلى Aa3 فأعلى AA^-فأعلى	أقل من B^- أقل من B_3 أقل من B^-

المصدر: عبد الرزاق صبار المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2005 ص 60.

ويطرح تقييم مثل هذه المؤسسات العالمية إمكانية عدم القبول من طرف الدول المعنية بالتقييم إذ لابد من تأكد الجهات الرقابية المحلية من استيفاء مثل هذه المؤسسات للحد الأدنى للمعايير اللازمة توافرها كالشفافية

[1] حنينة منار، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستار في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1 الجزائر 2014/2013، ص 47.

[2] أحمد قارون، مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستار في العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2013/2012، ص 69.

والموضوعية واستقلالية قرارها، وتمتعها بدرجة عالية من الثقة بالإضافة إلى امتلاكها لسجل أو خبرة طويلة في مجال التقييم الائتماني.[1]

ب. المنهج المرتكز على التقييم الداخلي: أوجدت لجنة بازل أسلوبان يتم من خلالها حساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي هما:[2] أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: نشأ هذا الأسلوب بناء على التطور الكبير في نماذج قياس مخاطر الائتمان خلال العشر سنوات الأخيرة وهو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير معينة يتاح هذا الأسلوب للبنوك القادرة على القيام بحساب تقديرات لاحتمال إفلاس العميل.
- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: وهو الأسلوب الذي تعتمده البنوك لتقسمها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد.

– الخسارة عند عدم السداد (حالة إفلاس العميل).

– التعرض عند التعثر وآجال التسهيلات الائتمانية.

وذلك بهدف تحديد المتطلبات الخاصة برأس المال.

2. طرق احتساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية:

بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفق شروط ومعايير معينة.[3]

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطرة خاسرة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم سواء كانت داخليا أو من أحداث خارجية وتعتبر المخاطر التشغيلية ومعالجتها أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يستوجب على البنوك العمل نحو معالجة تلك المخاطر والاهتمام بها، وتحليل العوامل المؤثرة بها خاصة بعد الاعتماد المتزايد على استخدام عولمة الخدمات المصرفية وهذه المخاطر التشغيلية قد حددت طرق لاحتسابها كما يلي:[4]

---

[1] عبد الرزاق حبار، مرجع سابق ذكره، ص 60.

[2] عسالي جمال، مقررات لجنة بازل I، II قراءة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2 جامعة الجلفة الجزائر، دون ذكر السنة، ص ص 15-16.

[3] صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، دراسة قدمت إلى الإجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية، أبوظبي، 2004، ص 18.

[4] حمدي محمد حمدي مصبح، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، مذكرة ماجستار في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين.

أ. منهج المؤشر الأساسي: وفقا لهذه الطريقة وهذا المنهج وبناء على مؤشر الدخل الإجمالي يتم حساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية بضرب متوسط النسبة الثانية (ألفا) والتي تساوي حسب اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية 15% في متوسط الدخل الإجمالي لآخر ثلاث سنوات الماضية للبنك وذلك حسب المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية = نسبة ألفا 15% × متوسط الدخل الإجمالي الخاص للبنك لآخر ثلاث سنوات الماضية.

ب. المنهج المعياري: وفقا لهذه الطريقة وهذا المنهج وبناء على عدة مؤشرات وهم الدخل الإجمالي لقطاعات أعمال البنوك يتم حساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية بضرب نسبة (بيتا) × متوسط دخل كل نوع من دوائر البنك لثلاث سنوات الأخيرة والجدول الآتي يبين نسبة بيتا الخاص بكل نوع من الأعمال المصرفية.

الجدول رقم (3): خطوط الأعمال المصرفية ومؤشرات تطبيق معامل بيتا.

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الإستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	B1= 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	B2= 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	B3= 12%
	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	B4= 15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	B5= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	B6= 15%
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	B7= 12%
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	B8= 12%

المصدر: حمدي محمد حمدي مصبح، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، مذكرة ماجستار في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2018 ص 40.

ج.منهج القياس المتقدم: سوف نتطرق إلى أهم المعايير التي تسمح للبنك وتمكنه من استخدام منهج القياس المتقدم وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

- معايير عامة: تهتم بتوفر مصادر ومعلومات كافية ووحدة إدارة المخاطر مستقلة.
- معايير وصفية: متعلقة بتحليل السيناريوهات، تقديم تقارير داخلية، دور بارز لمجلس الإدارة ووحدة لإدارة المخاطر التشغيلية.
- معايير كمية: جمع المعلومات وتحليلها، استخدام البرامج الجاهزة للاختبارات ووفقا لاتفاقية بازل الثانية

ومن خلال ما ذكر تصبح معادلة نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال= صافي الأموال الذاتية ÷ (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية +مقياس مخاطر السوق × 12,5 + مقياس المخاطر التشغيلية × 12,5) ≤ 8%

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

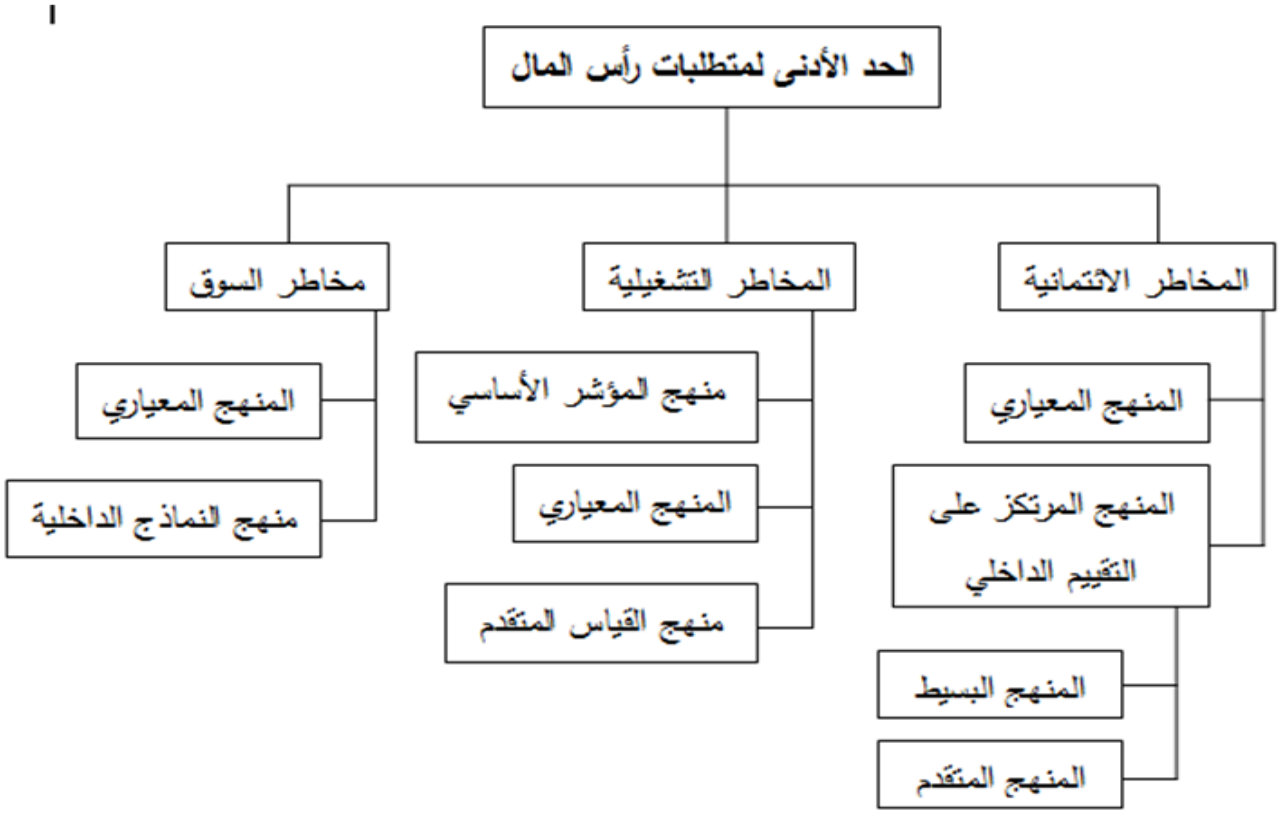

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص 47.

المصدر: عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستار في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 58.

ثانيا: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: يجب أن يكون لدى البنوك عمليات (Process) للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها وإستراتيجيتها للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.[1]

وتتمثل في الرقابة الإشرافية وتهدف إلى خلق نوع من التناسق بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة والتأكيد على أن الإشراف على البنك ليس مجرد إلتزام بعدة معدلات كمية ولكن يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية وترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية هي:[2]

– إمتلاك البنوك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم مخاطرها والحفاظ على مستوياتها المطلوبة.

– الجهة الرقابية ملزمة بمراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

– إلزام البنوك بالإحتفاظ بزيادة في رأس المال الحد المطلوب.

– تدخل الجهة الرقابية في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال على المستوى المطلوب.

مما سبق ذكره فإنه يتضح أن اتفاقية "بازل II" لا تتطلب إصلاحا كما يعتقد البعض وإنما بعض التعديلات التي يمكن أن تدعم الاستقرار المالي والمصرفي

1. المراجعة الرقابية ورأس المال الاقتصادي:

كما نعلم أن الهدف الرئيسي الذي جاءت به الدعامة الثانية في اتفاقية بازل الثانية لتغطية نقص مهم في اتفاقية بازل الأولى ولمعالجة واستدراك هذا النقص الذي يميز بوضوح بين التعاملات ذات المخاطر المرتفعة والمخاطر المتدنية جاءت اتفاقية بازل الثانية بما يعرف بمفهوم رأس المال الاقتصادي على معادلة رأس المال الرقابي، الذي جعل البنوك تتمكن من تحديد كفاية رأس المال.

فرأس المال الاقتصادي هو المصطلح الذي يقصد به كمية الأموال الذي يذخرها البنك لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض والاكتتاب في المعاملات.

---

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون، الأهمية، الأبعاد) الجزء الأول على الموقع www.nounbook.com.

[2] حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 277.

إن استخدام نماذج رأس المال الاقتصادي في الدعامة الثانية من اتفاقية بازل الثانية يضمن لها تحقيق هدفين أساسيين وهما تطوير رأس المال وحمايته من خلال تغطية المخاطر.[1]

ثالثا: انضباط السوق: تهدف اتفاقية بازل الثانية من خلال قواعد الانضباط إلى دعم العمليات الخاصة بضبط السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الافصاح فالمعلومة المالية عنصر أساسي في فعالية الأسواق وصلابة الأنظمة المالية وحددت اتفاقية بازل II مجموعة من المعلومات يتوجب على البنوك نشرها تخص تركيبة رأس المال، المخاطر وطرق تقييمها، تفاصيل عن القروض كمواعيد الاستحقاق وحجم الديون ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان ونظام التصنيف وفي التأكيد يجب التأكيد على ضرورة تماشي إطار الإفصاح وفق بازل مع معايير المحاسبة الدولية حتى لا يحدث أي تعارض.[2]

هذه الدعامة تفرض على البنوك عدة قيود في مجال نشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بالأموال الذاتية والمخاطر كما تطالب اللجنة البنوك بنشر جدولا في إطار هذه الدعامة وتتعلق بما يلي:[3]

– مجال نشاط البنك وبنية رأس ماله ومعادلة رأس المال، معلومات حول مخاطر الائتمان والمنهج المعياري في قياس مخاطر الائتمان، منهج القياس الداخلي في قياس مخاطر الائتمان أيضا.

– معلومات حول مخاطر السوق (المنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية).

– معلومات حول المخاطر التشغيلية والمنهج المتبع في قياس المخاطر التشغيلية، كذلك معلومات حول وسائل تسيير محفظة البنك ومعلومات حول تقنية تخفيض حجم المخاطر.

المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل الثالثة للرقابة المصرفية

أعطت الأزمة الأخيرة لسنة 2008 بعدا جديد لاتفاقية بازل، حيث التزمت المصارف بمعايير لجنة بازل لكنها لم تسلم من الأزمة، هذا اثبتت دول مجموعة العشرين توجهات جذرية بخصوص كفاية رأس المال المصرفي وكان هذا الحدث الذي بادر في ميلاد طبعة ثالثة سميت بازل III.

الفرع الأول: مفهوم اتفاقية بازل 3 والعوامل التي ساهمت في ظهورها

أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن ميلاد اتفاقية جديدة بعد اجتماعها في مقر اللجنة على مستوى بنك التسويات الدولية بسويسرا.

---

[1] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 47–48.

[2] العريان سمية، إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 2، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008، ص 44.

[3] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أولا: التعريف باتفاقية بازل III للرقابة المصرفية: اتفاقية بازل الثالثة هي اتفاقية صادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر ديسمبر 2010 وذلك بعد الاجتماع بمقر اللجنة بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا عقب الأزمة المالية العالمية لسنة (2007-2008) والتي كشفت عن العديد من الثغرات في إطار عمل اتفاقية بازل الثانية مما استلزم لجنة بازل إعادة دراسة مقررات الاتفاقية الثانية على النحو الذي يضمن سلامة النظام المالي والمصرفي وتتناول الاتفاقية مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.[1]

كما أن الأزمة العالمية الأخيرة (2008) أدت إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي لكل دولة وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة، المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات وشكل عام أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من نسبة الممارسات المصرفية.[2]

كما يتم الذكر بأن الهدف الرئيسي من تطبيق اتفاقية بازل 3 هو ضمان أن المصارف لها رأس مال كاف لممارسة الإقراض في ظل اقتصاد ضعيف من خلال تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي كما يمكن تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي.[3]

ثانيا: العوامل التي ساهمت في ظهور اتفاقية بازل III: إن الأزمة العالمية في أمريكا والتي امتدت إلى دول العالم أصبحت حافزا لإعادة النظر في تطبيق اتفاقية بازل II، الأمر الذي عجل في إجراء مراقبة عميقة وشاملة حيث ثم تشخيص مسببات الأزمة تعتبر هذه الأزمة العالمية قد رفعت غطاء الستر عن العديد من المسببات والعوامل التي ساهمت في ظهور اتفاقية بازل III، نذكر منها ما يلي:[4]

---

[1] بونيهي مريم، دور المؤسسة الدولية الإدارية الإسلامية في إصدار صكوك إسلامية خلال الفترة (2021/2013)، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 2، العدد 4، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2021، ص 51.

[2] منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 16، جامعة العفرون، الجزائر، 2017 ص 310.

[3] نور الدين بربار، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، مجلة الجزائر الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر 2014، ص 243.

[4] حمدي محمد حمدي مصبح، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

1. نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة العالمية التي مست مختلف دول العالم أن البنوك لا يوجد لديها قدر كاف من رأس المال الذي يساعدها على تغطية المخاطر التي تهدد المصارف، ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي واجهتها المصارف في تكوين شريحة الأموال الخاصة في الوقت الضروري للأزمة.

2. عدم كفاية شفافية السوق: إن عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي أدى إلى حدوث نقص في شفافية السوق الأمر الذي أدى إلى القرار شفافية أكبر في العالم المالي عبر منح المصارف حوافز لتداول المشتقات في أسواق مفتوحة بدل تداولها سرا.

3. إهمال بعض أنواع المخاطر: تعتبر مخاطر المحافظ المالية للتفاوض والمخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات من بين المخاطر النبي اهملتها اتفاقية بازل Iوالتي ساهمت بشكل أكبر في إحداث الأزمة.

4. نقص في سيولة البنوك: قام المودعون بسحب أموالهم المودوعة لدى البنوك خوفا من الأزمة وذلك كان مع ظهور بوادر الأزمة إذ أن البنوك لم تتمكن من الايفاء بطلبات عملائنا وهذا راجع بدرجة أولى إلى قيام البنوك بتوظيف الأموال واستغلال فترة رواج السوق طمعا في تحقيق وتعظيم الربح وإهمال جانب السيولة.

5. المبالغة في عملية التوريق المعقدة: إن تخفيض رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها من طرف البنوك يعتبر من بين أبرز الأسباب ومن بين العوامل التي أدت إلى ظهور بازل III.

6. الإفراط في المديونية: قامت البنوك بالإفراط في المديونية داخل الميزانية وخارجها من أجل زيادة مردوديتها وأثر الرفع المالي.

الفرع الثاني: المحاور الرئيسية لاتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من أربع محاور أساسية وهي:

أولا: المحور الأول: زيادة كمية ونوعية الأموال الخاصة (جودة الأموال الخاصة): تم رفع نوعية وكمية الأموال الخاصة وفق اتفاقية بازل III عن طريق تحسين نوعية وشفافية رأس مال البنوك وجعلت مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير موزعة من جهة ضف إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها (أدوات رأس المال الغير مشروطة بفوائد).

أما بالنسبة لرأس المال التكميلي فهو يقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع وقامت اتفاقية بازل III بالاحتفاظ بمكونات رأس المال (الشريحة 3 في اتفاقية بازل 2) واسقطت الكل ووفقا لما جاءت به اتفاقية بازل III فإن الأموال الذاتية الصافية تتكون من[1]:

1. الشريحة 1: تعتبر الركيزة الأساسية للبنك وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير المعلنة وتتكون هذه الشريحة من أية حقوق ملكية كالاحتياطات المعلنة إضافة إلى أدوات مالية أخرى تستوي شروط التصنيف في هذه الشريحة وقد تم الرفع التدريجي لما يمثله لرأس المال الممتاز من قيمة المخاطر من 2% إلى 4,5% وقد سميت الشريحة 1 الإضافية وما تمثله من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فقد تم العمل على تخفيضها من 2% إلى 1% والهدف من هذا التعديل هو الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يساعد البنوك على تخطي الصدمات.
2. الشريحة 2: تمثل هذه الشريحة قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التي تم خفضها بشكل مستمر حتى استقرت وثبتت في 2%، إن رفع نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر إلى الشريحة 1 من 2% إلى 4,5% أدى إلى رفع (رأس المال الممتاز + الشريحة الأولى الإضافية) من 4,5% إلى 6%.
3. رأس المال التحوطي: قامت اتفاقية بازل III بإضافة رأس مال تحوطي إلى نسبة كفاية رأس المال التحوطي هو 10,5% من أجل الحد من توزيع الأرباح.
4. رأس مال الحماية: قامت اتفاقية بازل III بإضافة رأس مال الحماية والذي يتراوح ما بين 0% و2,5% أي أنها بهذا تواجه التقلبات في البيئة الكلية للبنك التي قد تكون لها انعكاسات تعود عليها.

من خلال ما سبق وما تم التطرق إليه في المحور الأول من اتفاقية بازل III بأنها قد ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال ووضعت قواعد صارمة في تعريف الأموال الخاصة وذلك من خلال رفع نسبة رأس المال الممتاز، كما قامت بإضافة رأس المال التحوطي ورأس مال الحماية لكفاية رأس المال من أجل تعزيز وتقوية الحيوية المالية للبنوك وقد أصبحت معادلة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل III كالآتي[2]:

نسبة كفاية رأس المال = صافي الأموال الذاتية / (المخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية) ≥ 10,5%.

ثانيا: المحور الثاني: تعزيز وتوسيع تغطية المخاطر: تسعى لجنة بازل للإشراف المصرفي إلى الاستمرار في دعم تغطية المخاطر عن طريق تضمين المخاطر الرئيسية للبنوك داخل وخارج المركز المالي وكذلك تعرضات المشتقات المرتبطة بها وفي هذا الشأن قامت لجنة بازل بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة

[1] نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.
[2] نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 50.

لمخاطر السوق وربط ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل ومن ناحية أخرى يمكن أن تتعرض لخسائر في البنود خارج المركز المالي على المنتجات التي توظفها بالنيابة على العملاء أو منتجات إدارة الأصول والتي قد تنشأ عن احتمال رفع تعويضات للمستثمرين وهو ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة[1].

استخدمت اتفاقية بازل III تقنيات مختلفة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة الانكشاف في ظل الأوضاع والظروف الصعبة في العمل، وذلك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، وبالإضافة إلى قياس أثر هذا الإنكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة كفاية رأس المال والربحية كما أوجبت على البنك الأخذ بعين الإعتبار التعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية وكذلك مختلف التعاملات في هذه الأسواق المالية[2].

ثالثا: إدخال نسبة الرافعة المالية: تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (leverage ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية[3].

نسبة الرافعة المالية تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% وذلك كما يظهر في المعادلة التالية[4]:

الرافعة المالية = الشريحة الأولى من رأس المال بعد الإستبعادات / الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان≤ 3.%

رابعا: تطوير وتعزيز سيولة البنك: وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة السيولة قصيرة الأجل وتسحب نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ

[1] كتفي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

[3] زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013 ص 455.

[4] محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي براهم سلام، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 1، جامعة القاهرة، مصر، 2021، ص 76.

بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه ويجب ألا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا، وتحسب كما يلي[1]:

نسبة السيولة قصيرة الأجل = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم ≤ 100%

إن الأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين:

- المستوى الأول: ويضم النقد واحتياطات البنوك لدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل أو أنها مضمونة من قبل الجهات السيادية.
- المستوى الثاني: هناك بعض الأصول الأخرى ذات السيولة المعتبرة ثم اعتبارها من طرف اتفاقية بازل III لكن شرط ألا تفوق نسبتها 40% من الأصول السائلة[2] نسبة السيولة طويلة الأجل تعتبر النسبة الثانية لقياس السيولة في المدى الطويل وتهدف إلى توفير موارد مستقرة للبنك وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى إستخدامات هذه المصادر (الأصول) شرط أن لا تقل النسبة عن 100% وتحسب كما يلي[3]:

نسبة السيولة طويلة الأجل = الموارد المستحقة المتاحة لسنة / الحاجة للتمويل المستقر لسنة ≤ 100%

الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال والرافعة المالية وفق اتفاقية بازل III:

قامت اتفاقية بازل III بتدعيم آليات الرقابة على المخاطر المالية باعتماد معيار الرفع المالي إلى جانب معيار كفاية رأس المال.

أولا: كفاية رأس المال: تعتبر كفاية رأس المال كمقياس لمخاطر البنك وتعرف باسم القوة المالية للبنك وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة، كما يمكن الإشارة إليها كمقياس لملاءة البنك أي قدرته على أداء إلتزاماته المالية وتعرف بأنها مدى متانة وقدرة رأس مال البنك وأمواله الخاصة على إمتصاص مخاطر وفشل العمليات الإستثمارية لمخاطر عدم السداد والإنخفاض في قيمة الإستثمارات وتكمن أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ على سلامة

[1] كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة مذكرة ماجستار في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (2016/2015)، ص ص 42-43.

[2] نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] كتفي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وإستقرار البنوك وقدرتها على إمتصاص الخسائر الغير المتوقعة، إضافة إلى ذلك تؤثر كفاية رأس المال في المركز المالي للمصرف وعمله، من جانب أن الأموال التي تحتجز لكفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركزي مالي قوي يتمتع بالمرونة.[1]

ثانيا: الرافعة المالية: قامت اتفاقية بازل III بإضافة نسبة الرفع المالي والمتمثلة أساسا في نسبة الديون إلى حقوق الملكية والتي تعبر عن حجم المخاطر التي تتحملها المصارف وكذلك تمثل جوهر العمل المصرفي التقليدي القائم أساسا على مبدأ الرافعة المالية حيث تعتبر المعدلات المرتفعة للرافعة المالية مؤشرا على ارتفاع المخاطر في المؤسسات المصرفية فكلما ارتفعت نسبة الديون بمعدلات كبيرة مقارنة بحقوق الملكية كان دليلا أن أصول واستثمارات المصرف يتم تمويلها بنسبة كبيرة من ودائع الجمهور والقروض الخارجية، ويصبح حينها رأس المال عاجزا عن امتصاص أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تلحق بقيم موجودات المصرف واستثماراته مما ينجر عنه عجز عن سداد إلتزامات المصرف إتجاه المودعين وهي الحالة التي تقود إلى إنهيار المصرف وإعلان إفلاسه وهنا تكمن العلاقة التكاملية بين كفاية رأس المال والرافعة المالية.[2]

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المصرفي

يعكس الاستقرار المصرفي قدرة المؤسسات على امتصاص الصدمات السلبية للإقتصاد مما يجعل الجهات الرقابية والإستشرافية تمنحه إهتماما بالغا وتسعى إلى إرسائه على مستوى جميع المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي فقد عرف موضوع الاستقرار المصرفي مزيدا من الاهتمام مند سبعينات القرن الماضي بعد موجة التحرير المالي الذي عرفه العالم وما نتج عنه من إفلاس لعدة مؤسسات مالية ومصرفية مما جعل من هذا الموضوع يثير إهتمام الكثير من الباحثين خاصة بعد الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي في سبتمبر 2008 والتي مست فيما بعد العديد من الإقتصاديات في العالم ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أساسيات حول الاستقرار المصرفي.

المطلب الثاني: أساليب قياس الاستقرار المصرفي

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين الاستقرار المصرفي والرافعة المالية وكفاية رأس المال في بازل III.

---

[1] بوغدة إبتسام، نجار حياة، كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي بإستخدام نماذج البانال، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل الجزائر، 2021، ص 35.

[2] حطاطش عبد السلام، شودار حمزة، تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل III على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016، ص 216.

المطلب الأول: أساسيات حول الاستقرار المصرفي

يعتبر الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ويساهم القطاع المصرفي بشكل أساسي في هذا النمو وعليه فإن ضمان إستقرار هذا القطاع يضمن إستقرار الاقتصاد بشكل عام وأي تعثر في بنك واحد قد يؤذي إلى تعثرات وصدمات تقود إلى وقوع أزمات مالية وإقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي وأهميته

الاستقرار المالي ضروري جدا لتحقيق الاستقرار المصرفي فالاستقرار المصرفي معنى واسع وغير محدود يمكن التطرق لأهم التعريفات الخاصة به وأهميتها.

أولا: مفهوم الاستقرار المصرفي: « تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تعنى بتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وهو ما ترتب على عدم وجود إتفاق على تعريف وحيد له »[1].

ومن جهة أخرى عرف الاقتصادي "NoutWellink" الاستقرار المالي المصرفي كما يلي: « النظام المالي والمصرفي يكون مستقرا إذا كان قادرا على تخصيص الموارد بكفاءة وإمتصاص الصدمات في نفس الوقت لا يترك أثرا على الاقتصاد الحقيقي » أو على الأنظمة المالية الأخرى، كذلك يجب ألا يكون في حد ذاته مصدر للصدمات ويتم دوره على أتم وجه في تعبئة المدخرات، توزيع المخاطر، تخصيص الموارد.[2]

لا يختلف مفهوم الاستقرار المصرفي أو الكفاءة المصرفية في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى ويبقى الأساس هو الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ويبقى الإختلاف في طرق قياس الكفاءة المصرفية والإستقرار المصرفي.[3]

يكون النظام المصرفي والمالي صلبا ومستقرا إذا إتسم بالإمكانيات لتسيير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالإدخار، الإستثمار، الإقراض والإقتراض وخلق السيولة وتوزيعها.... إلخ).[4]

---

[1] إيهاب أحمد فاضل، هيثم عبد الخالق اسماعيل، "دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 49، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، 2019.

[2] أمال ابن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي "دراسة تطبيقية حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 92.

[3] أحمد عمان، فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة لعينة من البنوك العامة بالجزائر خلال فترة (2015/2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر 2018/2017 ص 13.

[4] عباس بوهويرة، عبد اللطيف مصطفى "تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB,CPA)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 2017 العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2017، ص 108.

ثانيا: أهمية الاستقرار المصرفي: يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل أهمها:[1]

1. إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث إنكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الو.م.أ إلى (6.1%) في سبتمبر 2008 وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات.

2. إن غياب الاستقرار المالي أثر في النمو الاقتصادي ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي إنطلقت شرارتها من أمريكا وإمتدت إلى غيرها، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاتها التي أصدرها في أبريل عام 2008 ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

3. تعرضت العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الذي أدى إلى إنتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض وتراجعت معدلات تقديم الإئتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك إلى لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال.

4. أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية والتي ستمتد آثارها لسنوات قادمة بعد حدوثها، ومن ثم الأزمة الآسيوية أو أزمة المصارف اليابانية في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001-2002، والتي أدت إلى تعثر العديد من المصارف التقليدية.

5. أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي 20 بنك لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة إنخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

فمن خلال ما سبق نلاحظ الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار المالي في إقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة والذي تم مشاهدته بعد الأزمة المالية بوضوح الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناتجة عن فقدانه.

الفرع الثاني: أهداف الاستقرار المصرفي

تتمثل أهداف الاستقرار المصرفي فيما يلي:[2]

---

[1] مشتاق محمود السبعاوي، سلام نور أحمد، يالجين فاتح سليمان، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة كركوك، العراق، 2012، ص 70-71.

[2] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 51.

أولا: هدف توجيهي: إن قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات يخلق نوعا من الحركية حيث يقال أنه تسيير جيد إما نقوم بقياسه أي للتحكم جيدا لابد من القياس فقياس الكفاءة يقدم للمسيرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدهم على إتخاد القرار المناسب، وبالتالي فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم إختيار القرارات الإستراتجية من خلف عملية التحكم وبفضل عملية القياس تستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن تحليل هذه الإنحرافات نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات وبالتالي تحديد الخطط العملية وإتخاد القرارات الصحيحة.

ثانيا: هدف تحفيزي: يلعب قياس الكفاءة دورا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال دفعهم على خلق الكفاءة داخل البنك وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات.

ثالثا: هدف إعلامي: حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمسيرين والمسؤولين تساعدهم على إختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للمصرف من خلال معايير الكفاءة، كما تهدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي حيث تحديد معايير الكفاءة المصرفية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات الاستراتيجية على مستوى البنوك حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمصرف والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها، حيث يمكن أن يكون هذا التعارض غالبا نتيجة البعد الجغرافي للوكالات وكذلك نوعية وتخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتجية، كما يمكن أن يؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة ويخلق نوع من الإتصال بين موظفي ومسيري البنوك.

الفرع الثالث: مظاهر عدم الاستقرار المصرفي

هنالك العديد من المظاهر التي تدل على عدم الاستقرار المصرفي وهذه المظاهر يمكن إبرازها على النحو التالي:

أولا: ارتفاع الديون غير العاملة (المتعثرة): حيث يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية، حيث حسب مؤشر bankoueter يجب أن تكون نسبة الديون المتعثرة أقل من 15%.

ثانيا: الدعر المصرفي: يحدث الدعر المصرفي عندما يعرف عملاء أن أحد المصارف أو بعضها في أزمة يسارع إلى سحب ودائعه من المصارف سواء السليمة أو المصابة فتقل إحتياطات المصارف مما يتسبب في أزمة السيولة.

ثالثا: الإعسار المصرفي: وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي إلتزاماتها حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية

المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، فهو لا يشكل خطرا حقيقيا لكن تكراره يؤذي إلى فقدان المؤسسة لسمعتها الائتمانية.[1]

وهو كذلك عدم قدرة البنك على أداء الحقوق والإلتزامات المالية العامة أيا كان نوعها لسبب عدم توفر المال وعدم القدرة على الكسب، فالإعسار في الإصطلاح يدور معناه حول العجز المالي للبنك عم لزم في ذمته من إلتزام مالي والخلاصة أن الإعسار في الإصطلاح الفقهي يطلق في المعنى العام ويراد به عدم قدرة المكلف على أداء ما عليه من الحقوق المالية.[2]

رابعا: الفشل المصرفي: يمكن تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها المصرف عاجزا عن الوفاء بإلتزاماته المالية القصيرة الأجل لمدة طويلة بصورة مستمرة دون التوصل إلى حلول لتجاوز هذا العجز مما يؤذي إلى عدم قدرته على ممارسة نشاطه العادي وتراكم الديون وتوجهه نحو الإفلاس.[3]

خامسا: الإفلاس المصرفي: الإفلاس المالي هو عبارة عن إعلان قانوني بأن البنك في محنة مالية لا يستطيع مقابلة حقوق الغير لديه أو توقف أنشطته تمهيدا لتصفية أصوله وسداد الإلتزامات المستحقة عليه وتغير المحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للبنك.[4]

المطلب الثاني: أساليب قياس الاستقرار المصرفي

يتحقق الاستقرار المالي عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي وتزيد في الوقت من نفسه من قدرته على مواجهة المخاطر أو أي تأثيرات سلبية تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، حيث يتعرض الجهاز المصرفي إلى تحديات جمة أهمها الإبتعاد عن دوره الأساسي الشيء الذي يدفع بالباحثين إلى معرفة ودراسة أساليب قياس الإستقرار المصرفي.

الفرع الأول: مؤشر تقييم الاستقرار المصرفي

تعد مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر، من خلال ما يعكسه يحدده من درجة مخاطر أو تقلبات محتملة في النظام المصرفي، وتتمثل مؤشرات الاستقرار المصرفي فيما يلي:

---

[1] مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية بإستخدام نماذج البانل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص ص 231-232.

[2] محمد عبد المنعم أبوزيد، الإعسار في الشريعة الإسلامية والأنظمة المعاصرة، مجلة محكمة نصف بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية 2013، ص 100.

[3] مرابط محمد، حناش إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[4] مرابط محمد، حناش إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 232.

أولا: مؤشرات قياس وتقييم السيولة المصرفية: أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات الأدبية المالية والمصرفية التقليدية أن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسبة السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد بدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها الأصول غير السائلة أما المطلوبات وحق الملكية فتقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير يعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون إدارة المصرف أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة، وتعتمد المؤسسات المالية والمصرفية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، مما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مهنا لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية والسيولة تمثل سيفا ذو حدين فإذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف تؤثر سلبا على ربحية المصرف، ومن جهة أخرى أخرى إن إنخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤذي إلى حالات العسر المالي.[1]

ثانيا: مؤشر مخاطر الإستثمار: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر مما يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، مما يعني في النهاية إفلاس البنك وهو ما يمتد أثره للنظام المصرفي كله وقد خلص **مكرتي** من ذلك إلى أهمية وضع سياسة حكيمة للإقراض، بوصفه أكثر مجالات الإستثمار جاذبية للبنوك التجارية بسبب العائد المرتفع الذي يتولد عنه، يشير **لكت** على أنه حتى القروض التي تقابلها رهونات، قد لا توفر الحماية المطلوبة فقد يصعب على البنك التصرف في الأصل المرهون في الوقت المناسب، أو التصرف بقيمة تكفي لتغطية مستحقاته وذلك نظرا لمخاطر السيولة التي تكتف هذه الأصول بل ويحذر **لكت** من مغبنة التوسع في تقديم قروض للأفراد ولو بضمان مرتباتهم إذا مازالت الفرصة قائمة في أن يواجه البنك الفشل في إستيفاء مستحقاته أو على الأقل عدم الحصول عليها في تاريخ الإستحقاق ويؤكد **بوند كسرو جونز** على ضرورة أن يوجه من مخصصات محفظة البنك للإستثمار في أوراق مالية، وذلك على حساب الإستثمار في الأصول الخطرة المتمثلة في القروض.[2]

ثالثا: مؤشرات الإيرادات الربحية: تمثل إنعكاس لكيفية الإدارة المصرفية في ظل البيئة التي تعمل فيها المصارف أي يجب أن تعكس ربحية المصارف جودة إدارتها وسلوك المساهمين بالإضافة إلى إستراتجيتها التنافسية وكفاءتها وقدراتها على إدارة المخاطر ويعرف **هاك** الربحية بأنها قوة المركز المالي للمصارف وإلى مدى قدرة المصرف على تجنب الخسائر ومن ثم عدم إنخفاض قدرة المساهمين فهي النسبة المستخدمة لقياس النسبة قدرة الشركة على جني

[1] محمد نواف عابد، إياد زملط، "أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الأزهر، فلسطين، 2019، ص 117.

[2] سيف سعيد السويدي، منير إبراهيم صالح الهندي، مؤشرات استقرار النظام المصرفي دراسة تطبيقية على دولة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 4، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة قطر 1993، ص ص 98-99.

الأرباح من أنشطتها التجارية العادية فإن جودة الأرباح يعكس الأداء التشغيلي المالي وسيكون مؤشرا جيدا لأداء التشغيل في المستقبل، ولقياس ربحية البنوك هناك مجموعة من النسب المستخدمة وأهمها العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة ومعدل العائد على الودائع.[1]

الفرع الثاني: طرق قياس الاستقرار المصرفي

من بين أهم المؤشرات لقياس الاستقرار المالي والمصرفي مؤشر Zscore لقياس الاستقرار المصرفي المستند أساسا على العائد من الأصول ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

أولا: مؤشر Zscore لقياس الاستقرار المالي والمصرفي: هنالك أسلوب لقياس الاستقرار المالي والمصرفي على المستوى الكلي للبنك هو مؤشر Zscore، حيث يشير مؤشر Zscore إلى أن عدد الإنحرفات المعيارية في عوائد موجودات المصرف التي يجب أن تهبط بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفد حقوق الملكية ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بإلتزامته المالية (التعثر المالي)، فهو يقيس مدى إستقرار البنك فكلما كانت قيمة كبيرة دل على أن إحتمالية تعرض البنك للتعثر والفشل المالي أقل وإلى أنه أكثر إستقرارا.

يستند المؤشر على فكرة العائد على الأصول (RoA) ذو توزيع طبيعي متوسطه U(RoA) وإنحرافه المعياري Z(RoA) وأن نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول (K=∈IA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول U(RoA) كالتالي:

$$\text{Zscore} = \frac{\text{U(RoA)} + \in \text{IA}}{Z\ (\text{RoA})}$$

حيث:

U(RoA): متوسط العائد على الأصول خمس مشاهدات على الأقل.

(K=∈IA) : حقوق الملكية / إجمالي الأصول.

Z(RoA) : الإنحراف المعياري للعائد على الأصول (RoA).

وتحسب كما يلي:

$$\text{Z(RoA)} = \sqrt{\frac{(\text{RoA} - \overline{\text{RoA}})2}{n}}$$

[1] علي أحمد فارس، عذراء شهية كاظم، قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والمؤشرات الربحية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2005–2019)، مجلة warith scientific journal، المجلد 3، العدد 7، جامعة كربلاء المقدسة، العراق، 2021، ص 239.

كما تم ذكره فإنه كلما كان مؤشر Zscore للمصرف مرتفع كلما ذل على أن المصرف يتمتع بإستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والإفلاس.[1]

الفرع الثالث: آليات تحقيق الاستقرار المصرفي

إن غياب نظام للتسيير يقوم على بالتنبؤ في أزمات الثقة التي يعاني منها الجهاز المصرفي، حيث يتم الحفاظ على الاستقرار المصرفي عن طريق شبكة الأمان المالي والتي تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات ويمكننا التطرق إلى بعض الآليات التي تساعد على تحقيق الاستقرار المصرفي.

أولا: دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي: تعتبر متطلبات رأس المال المصرفي من أهم أدوات التنظيم الإحترازي حيث يعتبر رأس المال أداة وقائية تسمح بتحقيق إستقرار النظام المصرفي، على المستويين الكلي والجزيئي كما جعل لجنة بازل تحث البنوك على الإحتفاظ بالمزيد من رأس المال لقدرته على تحقيق الاستقرار المصرفي، فيعتبر رأس المال أداة فعالة منذ فشل البنوك كونه يلعب دور وسادة لإمتصاص الخسائر مما إستدعى وضع قواعد كمية ونوعية لرأس المال، فيهتم الجانب الكمي بالطرق الحسابية المخصصة لقياس المخاطر وتحديد قيمة رأس المال اللازم تخصيصه لمجابهة المخاطر، أما القواعد النوعية فتهتم بالأشكال التنظيمية التي تسعى إلى نوعية المعلومات.[2]

ثانيا: التأمين على الودائع: ويعتبر النظام الذي يعمل على حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات البنوك عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة لديه والتوقف عن الدفع، سيتم تمويل هذا الصندوق بموجب رسوم أو إشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك الأعضاء سدادها الأمر الذي يؤذي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو الظروف الطارئة، إذ أن مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق تبعا للدور الذي تقوم به مؤسسات التأمين على الودائع وعموما تنقسم أهداف نظام التأمين على الودائع مهما كان شكله كما يوضح المخطط التالي:[3]

---

[1] دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الإستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر بإستخدام مؤشر Zscore للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2020، ص ص 25 53 (بتصرف).

[2] ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي المجلد 9، العدد رقم 17، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية وإستراتيجيات الإندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2014.

[3] ليلى جودي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20 العدد 1.

الشكل رقم (3): المخطط التوضيحي لنظام التأمين على الودائع

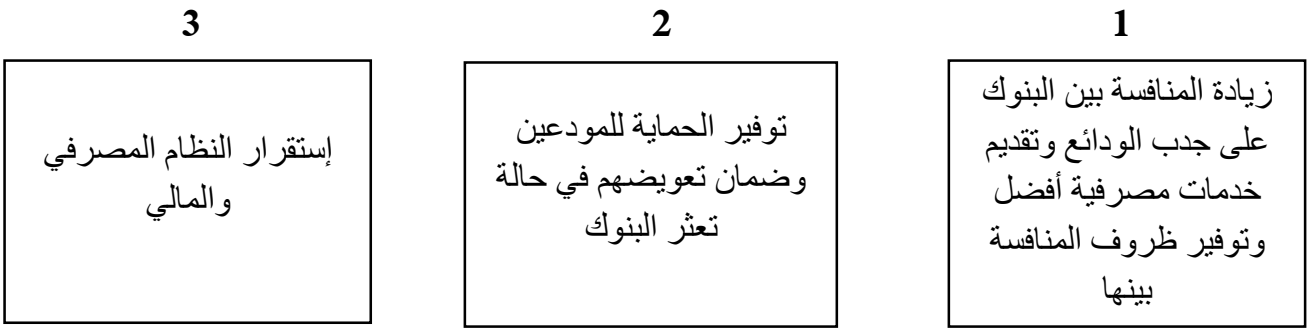

المصدر: ليلى جودي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية. المجلد 20، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص4.

ثالثا: الرقابة المصرفية: يقصد بها مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتجها البنوك المركزية بوصفها الجهاز المنوط لها الإشراف على الجهاز المصرفي، تهدف الإختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الإستثمار والقروض قبل أن يحدث التعثر وإلزام البنوك بإتخاد التدابير الصحيحة اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤذي إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي بأكمله.[1]

والتي تهدف إلى الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي والذي أصبح هدفا متزايد الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات حيث كل ما تميز النظام المالي بهذه العناصر كل ما كان مستقرا والمتمثلة في كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق الجغرافية إستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف حتى وإن كان تعرض للصدمات الخارجية، تقييم المخاطر المالية وتحديدها وإدارتها.

إضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى دعم البنوك ومساعدتها وكذلك التنسيق فيما بينها يصبح البنك يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن جميع البنوك العاملة في الجهاز المصرفي عندما يكون البنك المركزي مطلع على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تمنحه إياه القوانين والتشريعات المصرفية، إضافة إلى ذلك ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر.[2]

رابعا: البنك المركزي: بينت الأزمات المالية والمصرفية الدور الذي يمكن للبنك أن يلعبه في إستعادة الاستقرار المصرفي والمالي، وذلك من خلال التدخل في سوق بين البنوك بضخ السيولة، حيث تعتبر مشكلة نقص السيولة

[1] اطروشي محمد، دور فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 175.

[2] أطروشي محمد، نفس المرجع السابق، ص 177.

نقطة إنطلاق للإضطربات المالية التي إذا لم يتم احتواءها بسرعة تتحول إلى أزمة مالية أو إقتصادية، ويعتبر البيع الجبري للأصول والعدوى إلى جانب نقص السيولة وعجز إدارة المخاطر من الأسباب الرئيسية للأزمات النظامية غير أن البنك المركزي وبأدائه لهذا الدور يمكن أن يحد من هذه الآثار، وذلك من خلال توفر السيولة في السوق ويسمح هذا التدخل بإستغلال هذه السيولة من طرف الأعوان الاقتصاديين ذوي الحاجة من جهة ومن جهة أخرى فإن الإضطربات المالية ينجم عنها التنازل عن الأصول خاصة بالنسبة للمستثمرين اللذين يستعملون الرفع المالي بدرجة عالية، وفي حالة ما أصيب المستثمر بصدمة سيولة فإنه يصبح مجبرا على التنازل عن جزء من أصوله فإذا كانت الأسواق غير سائلة بشكل جيد فإنه يستعمل خسائر جزئية في قيمة أصوله.

تؤثر مخاطر السيولة بصورة كبيرة على إستقرار النظام المالي والمصرفي من خلال العدوى التي يمكن أن يتعرض لها في حالة ما تجسدها في الواقع (تحقق الخطر) مما يترتب عنه عدوى تؤثر على كامل النظام المالي.[1]

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين الاستقرار المصرفي والرافعة المالية وكفاية رأس المال في بازل III

قامت إتفاقية بازل III بتدعيم آليات الرقابة على المخاطر المالية بإعتماد معيار الرفع المالي إلى معيار كفاية رأس المال وذلك للتحكم في المخاطر المالية للمصارف والذي قد يؤذي عدم السيطرة عليها إلى نتائج وخيمة قد تصل إلى أزمات مالية واللذان تجمعهما علاقة تكاملية تؤذي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي.

الفرع الأول: علاقة إتفاقية بازل III بالاستقرار المصرفي وكفاية رأس المال

إن الهدف الأسمى والأجل من إنشاء إتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية هو السعي من خلال تقاريرها إلى تقوية صلابة الاستقرار المالي والمصرفي.

أولا/ العلاقة بين اتفاقية بازل III والإستقرار المصرفي: تعتبر بازل III أحد المعايير التنظيمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية والتي أقرتها اللجنة ردا على القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية وبالتالي فقد إستهدفت تعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد السيولة، وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المصرفي من أجل التوصل إلى قطاع مصرفي أكثر مرونة وقدرة على إمتصاص الصدمات المالية والاقتصادية والحد من إنتقالها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وقد تم كل هذا من أجل المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي، وذلك من خلال تحسيتن قاعدة رأس المال التنظيمي من حيث النوع والكم والجدة وتعزيز تغطية المخاطر وتخفيض التقلبات الدورية الاقتصادية من خلال الإحتفاظ بإحتيطات إضافية لمواجهة التقلبات الدورية والحفاظ على رأس المال.[2]

[1] ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

[2] محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي إبراهيم سلام، مرجع سبق ذكره، ص 83.

إن تطبيق إتفاقية بازل III وما جاءت به عمل على تحصين القطاع المصرفي من خلال الإحتفاظ برأس مال أكبر كإحتياطي لإمتصاص الصدمات دون الحاجة إلى للإنقاذ والدعم الحكومي من خلال المحافظة على رأس المال "الدعامة التحوطية"، هو رأس مال إحتياطي يكونه البنك في غير أوقات الأزمات بشكل يسمح بمواجهة المخاطر في أوقات الأزمات، كما عملت على خفض خطر حدوث أزمات مصرفية بسبب تعزيز رأس المال والإحتياطات السائلة جنبا إلى جنب والتركيز على إدارة المخاطر مما يؤذي إلى خفض خطر فشل البنك وتحقيق الاستقرار المالي طويل الأجل.[1]

ثانيا: دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال cor والاستقرار المالي للبنوك: إتجه العديد من الباحثين لتناول هذه العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والاستقرار المالي للبنوك وقد إختلفت هذه النتائج من باحث إلى آخر حيث قام سنة 2008 vanRoy بتحليل المتغيرات في رأس المال ومخاطر الإئتمان الناجمة عن ضغوط السوق وضغوط التنظيم في ستة دول من الدول العشر الكبرى (كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، الوم أ، المملكة المتحدة)، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بإستخدام نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول لقياس الخطر وقد توصل في نهاية إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والخطر في البنوك الكندية والأوروبية وعلاقة عكسية بين نسبة الخطر ورأس المال في البنوك اليابانية، بمعنى أن البنوك ذات رأس المال المنخفض قامت بزيادة نسبة رأس المال وذلك استجابة للضغوط وضغوط السوق، كما توصل العديد من الباحثين إلى أن زيادة مستوى رأس المال التنظيمي يؤذي إلى تقليل المخاطر النظامية و بالتالي إمتصاص الخسائر والحماية من الإفلاس.[2]

الفرع الثاني: دراسة الرافعة المالية كأحد متطلبات إتفاقية بازل III.

يؤذي عدم التحكم في المخاطر المالية للمصارف إلى نتائج وخيمة أحيانا تتجلى تداعياتها في الأزمات المالية مما دفع لجنة بازل III إلى تدعيم آليات الرقابة على المخاطر الرقابة على المخاطر المالية بإعتماد معيار الرفع المالي وكفاية رأس المال.

أولا: علاقة الرفع المالي بمتطلبات إتفاقية بازل III: توجه العديد من الباحثين في هذا الجانب إلى دراسة نسبة الرافعة المالية كأحد متطلبات إتفاقية بازل III حيث إستهدف Li (2020) توقع مخاطر الإئتمان للبنوك التجارية وتأثير نسبة الرافعة المالية على التوسع الإئتماني بإستخدام 12 بنكا تجاريا خلال الفترة 2013،2018 وذلك بأنه وعلى إعتبار أن تنظيم نسبة الرافعة المالية يمكن أن يمنع التوسع الإئتماني ويحسن إستقرار البنوك ولكن من الممكن أن تفضل البنوك زيادة تفضيل المخاطر ومن ثم زيادة نسبة الأصول عالية المخاطر وقد توصل الباحثون إلى أن تنظيم نسبة الرافعة المالية يمنع من التوسع الإئتماني للبنوك التجارية خاصة البنوك الصغيرة لأنها لا تملك

[1] محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي إبراهيم سلام، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي إبراهيم سلام، مرجع سبق ذكره، ص 83.

رأس مال كاف وتتأثر بنسبة الرافعة المالية، كما أضاف الباحثون إلى أن نسبة الرافعة المالية بمستوى رأس المال ومصدر مخاطر البنك وخاصة البنوك ذات المستوى المنخفض من رأس المال والمخاطر العالية والمرتفعة.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

هنالك مجموعة من الدراسات العربية وأيضا بلغة أجنبية التي إهتمت بدراسة معايير بازل والإستقرار المصرفي من منظور وزوايا مختلفة، حيث إهتمت بالنظام والاستقرار المصرفي وتأثيره بمعايير لجنة بازل حيث لوحظ بأن هناك بعض المقالات الحديثة للباحثين الجزائريين وباحثين من دول عربية تهتم بمواضيع لجنة بازل III وتأثيرها على الاستقرار المصرفي بكثرة لأنها تهتم بتطبيق معايير بازل لما لها من أثر على تحقيق الاستقرار المصرفي ومن خلال هذا المبحث سيتك التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الدراسات العربية.

المطلب الثاني: الدراسات بلغة أجنبية

المطلب الثالث: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

الفرع الأول: (دراسة قارون 20013) حول مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية

تمثلت إشكالية البحث في هل يتوافق معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مع معيار كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل؟ وتهدف هذه الدراسة لتقييم معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة بما نصت عليه توصيات لجنة بازل في إتفاقياتها وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك الجزائرية تلتزم بإحترام الحد الأدنى من رأس المال وفقا لما نصت عليه لجنة بازل والمقدرة بـ % 8 كما أن تركيبة رأس المال النظامي تتوافق مع ما نصت عليه هذه اللجنة سواء في إتفاقياتها الأولى والثانية في حين أن طريقة حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر هي الطريقة البسيطة وهي تتوافق مع توصيات إتفاقية بازل الأولى.

الفرع الثاني: دراسة (نجار 2014) حول إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

[1] محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي إبراهيم سلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

تمثلت إشكالية البحث فيما يلي: هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية؟ وقد هدفت الباحثة في دراستها للتعرف على واقع المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية وهل هذه البنوك في مستوى إعتماد التقنيات العلمية المستخدمة في إدارة المخاطر والمنصوص عليها في إتفاقيات بازل وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية سواء كانت داخلية أو خارجية.
- ✓ إستجابة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الإحترازية للتسيير المصرفي لا سيما ما تعلق منها بنسبة الملاءة وتركيزها على مخاطر الإئتمان دون إدارتها الفعلية.
- ✓ إدارة مخاطر البنوك التجارية العمومية مرهونة بمدى كفاية رأس مالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الإحترزية الفعالة فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

الفرع الثالث: (دراسة عبد الرحمان 2016) حول (مقررات بازل I، II، III، ودورهافي تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية) مجلة الدراسات العليا

تمثلت إشكالية البحث فيما يلي: هل أدى تطبيق معايير بازل ا، اا، ااا، إلى تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان وقد إستهدفت الدراسة معرفة أثر تطبيق معايير بازل ا، اا، ااا، في تقويم الأداء المالي والإداري للمصارف العاملة في السودان وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أنه أدى تطبيق معايير بازل إلى زيادة رأس المال، جودة الأصول، الإلتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة، تقليل المخاطر، إنظباط السوق، السيولة المعيارية، مؤشر الرافعة المالية، الصمود أمام التقلبات الرأسمالية ومن ثم تحسين الأداء المصرفي بنوعيه المالي والإداري.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة أجنبية

الفرع الأول: دراسة (Estrada. Devan.2013) حول هل لائحة بازل III قادرة على منع حدوث أزمة مصرفية في المستقبل؟

(La réglementation Bâle III. est-elle en mesure de prévenir une prochaine crise bancaire ?) مذكرة ماجيستير

تمثلت إشكالية الدراسة في مدى فعالية بازل **III** ، وتهدف هذه الدراسة لدراسة تطور إتفاقيات بازل على مر السنين وتنفيذه في جميع أنحاء العالم هذه وكذا بازل **III** الذي يحدد السياق التاريخي ويحلل أسباب نقاط الضعف والمعايير في مواجهة التغيرات في السياق المالي وكذا التعرف على أسباب تثبيت الأزمة المالية والدور الذي يلعبه التنظيم في منع حدوثه، وقد تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن بنك التسويات الدولية وبالتحديد لجنة الإشراف

المصرفي بدلوا جهودا كبيرة ومازالوا يبدلونها لبناء لوائح قادرة على حماية الجهاز المصرفي من الأزمات المالية وأيضا بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي الدولي من خلال تعزيز تعاون الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: (قلي، اسماعيلي، 2019) حول مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية.

(Les décisions de Bâle III et leurs applications dans les pays arabes comme introduction à l'atteinte de la stabilité financière et à la gestion des aises bancaires) مجلة المقار للدراسات الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق مقررات بازل **III** في الأنظمة المصرفية للدول العربية، سواء ما تعلق منها بمتطلبات رأس المال الإضافي لمواجهة تقلبات دورات الأعمال أو إدارة مخاطر السيولة أو السياسات الإحترازية الكلية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوصول إلى مستوى عالي من الكفاءة في إدارة السيولة والتنبؤ بمخاطرها، لا يمكن أن يتم إلى من خلال كفاءة الوحدات المكونة والمشتركة في إدارة وملكية نظام المدفوعات ويقصد بها مجموعة المصارف والمؤسسات المالية كما يتوجب كذلك وضع الآليات والسياسات والإجراءات العملية لتعزيز تبادل المعلومات الإئتمانية بين الدول العربية والإستفادة من تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لوضع إطار لتبادل المعلومات الإئتمانية يشمل كل الدول العربية.

الفرع الثالث: دراسة (gambacorta. karmakar.2016) حول متطلبات الرافعة المالية ومخاطر رأس المال (levrage and risk weighted capital requirements) ورقة أعمال.

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي: كيف تتطور نسبة الرافعة المالية على مدار مقارنة بالأصل المرجح بالمخاطر والهدف من هذه الدراسة هي معرفة الفائدة الرئيسية لمتطلبات رأس المال المصرفي وهي جعل النظام المصرفي أكثر مرونة وتقليل إحتمالية حدوث أزمات مصرفية وما يصاحبها من خسائر ناتجة وقد توصلا في هذه الدراسة أنه قد قدم الإطار التنظيمي بازل **III** نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية المعرفة على أنها رأس مال البنوك من المستوى الأول على مقياس الإنكشاف وهو مستقل عن تقييم المخاطر وإستخدام نموذج DSGE متوسط الحجم يتميز بمميزات قطاع مصرفي.

المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بدراستنا والقيمة المضافة

الفرع الأول: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة

الجدول رقم (04): يوضح المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.

الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	مكان وزمان الدراسة	متغيرات الدراسة	النتائج المتوصل لها
دراستنا	أثر مقرارت بازل3 على الإستقرار المصرفي دراسة التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية في عينة من البنوك التجارية	تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لإتفاقية بازل 3	عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترى (2016-2021)	مقرارات بازل 3 المتغير المستقل الإستقرار المصرفي متغير تابع	– إن نسبة الرافعة المالية المطبقة في إتفاقية بازل 3 تساهم في تحسين كفاءة الإدارة. – تتمتع البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021) بالإستقرار المصرفي ولكن تتفاوت درجة الإستقرار من بنك لأخر.
دراسة قارون	مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق لتوصيات لجنة بازل	تقييم معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية	عينة من البنوك الجزائرية (2013)	كفاية رأس المال المتغير المستقل لجنة بازل: المتغير التابع.	– البنوك الجزائرية تلزم بإحترام الحد الأدنى من رأس المال وفقا لما نصت عليه لجنة بازل.
دراسة نجار	إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل	التعرف على واقع المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية	عينة من البنوك التجارية العمومية الجزائرية (2014)	إدارة المخاطر المصرفية: متغير مستقل إتفاقيات بازل متغير تابع.	– إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية سواء داخلية أو خارجية. – إستجابة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الإحترازية للتسيير المصرفي. – إدارة مخاطر البنوك

					التاجرية مرهونة بمدى كفاية رأس مالها الاقتصادي.
دراسة عبد الرحمان	مقررات بازل I ,II ,III ، ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة في السودان	معرفة أثر تطبيق معايير بازل I ,II ,III، في تقويم الأداء المالي والإداري المصارف العاملة في السودان	دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودان	مقررات بازل I ,II ,III متغير مستقل الأداء المصرفي للمصاريف العاملة في السودان: متغير تابع	– توصل الباحث إلى أنه أدى تطبيق معاير بازل إلى زيادة نسبة رأس المال جودة الأصول، الإلتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة، تقليل المخاطر، إنضباط السوق
دراسة Estrada Devan	هل لائحة بازلIII قادرة على منع حدوث أزمة مصرفية في المستقبل	التعرف على اسباب تتبيث الأزمة المالية والدور الذي يلعبه التنظيم وفق إتفاقيات بازل في منع حدوثه	2013	متغير مستقل لائحة بازل III	أنه بنك المستوبات الدولية وبالتحديد لجنة الإشراف المصرفي بدلوا جهودا كبيرة ومازالوا يبدلونها لبناء لوائح قادرة على حماية الجهاز المصرفي من الأزمات المالية.
دراسة Kolli Rsmaili	مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الإستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية	تحليل مدى تطبيق مقررات بازل III في الأنظمة المصرفية للدول العربية	2019	مقررات بازل III متغير مستقل الإستقرار المالي متغير تابع	– إن الوصول إلى مستوى عالي من الكفاءة في إدارة السولة والتنبؤ لمخاطرها لا يمكن أن يتم إلى من خلال كفاءة الوحدات المكونة والمشتركة في إدارة وملكية نظام المدفوعات
دراسة Gom baco Rtat Karmamar	متطلبات الرافعة المالية ومخاطر رأس المال	معرفية الفائدة الرئسية لمتطلبات رأس المال المصرفي	2016	متغير مستقل واحد متطلبات الرافعة المالية ومخاطر رأس	– إنه قد قدم الإيطار التنظيمي لبازل 3 نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية المعرفة على أنها رأس

				المال	المال البنوك من المستوى الأول على مقياس الإنكشاف وإستخدام لنموذج DSGE متوسط الحجم يتميز بميزات قطاع مصرفي

بعد تحليلنا للجدول أعلاه يمكننا القول أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو الإلمام بما نصت عليه اتفاقيات بازل 3 حول معايير كفاية رأس المال التي تصغها لجنة بازل للإشراف على البنوك بالإضافة إلى دراسة التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية ومدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية وهو الهدف الرئيسي الذي سعي إليه النشاط المصرفي، فأغلب الدراسات السابقة ركزت على البعض فقط من هذه النقاط بينما دراستنا جمعت بين هذه العناصر في إطار واحد وذلك بإستخدام نماذج البانل خلال الفترة (2016-2021).

خلاصة الفصل:

سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ نشأتها سنة 1974 للبحث والتشاور حول إنجاح الطرق والقواعد التي تسترشد بها السلطات الرقابية عبر مختلف الدول العالم والتي تحمي بها النظامين البنكي والمالي العالميين من الوقوع في الأزمات المالية، والإرتقاء بأساليب إدارة المخاطر.

فقامت لجنة بازل بإصدار إتفاقيتها الأولى سنة 1988 الخاصة بتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الإنتمائية وبالرغم من الإيجابيات التي جاءت بهم هذه الإتفاقية إلا أنها تعرضت لإنتقدات بسبب تزايد المخاطر وتوسع قاعدتها وكنتيجة لهذه الأسباب ظهرات إتفاقية بازل 2 سنة 2004 لمواجهة مختلف المخاطر المصرفية خاصة منها مخاطر التشغيل، وإضافة دعامتين بغرض تدعيم هيكل النظام المالي والبنكي لدول العال وخلق بيئة تنافسية مناسبة، ورقابة إحترازية ذات كفاءة للخطر المعتبر الذي يواجه البنوك.

ونظرا لما خلفته الأزمة المالية العالمية من إضطرابات في الساحة المالية لسنة 2008، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة وكان هذا الحدث الذي بادر في ميلاد طبعة ثالثة سمية ببازل 3 سنة 2010 والتي تهدف أساسا إلى زيادة وتوسيع جودة الأموال الخاصة بالبنوك من أجل تحسين قدراتها على إمتصاص الأزمات المالية.

والجزائر وكغيرها من الدول التي تسعى إلى تكييف نظامها المصرفي وفق معايير لجنة بازل لما توفره من سلامة وإستقرار لنظامها، الأمر الذي يتطلب توفر حزمة كبيرة من الشروط لإستجابة النظام المصرفي الجزائري لمعاير إتفاقية بازل 3.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر تكامل مع كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لإتفاقية بازل 3 على الاستقرار المالي للبنوك محل دراسة حالة خلال الفترة (2016–2021)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر تكامل مع كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لإتفاقية بازل 3 على الاستقرار المالي للبنوك محل دراسة حالة خلال الفترة (2016-2021)

تمهيد

القطاع المصرفي هو المحور الرئيسي في كل دولة ونبض اقتصادها وأهم قطاعاتها لأنه الوسيلة التي تضمن تنشيط واستمرار المعاملات الإقتصادية، بالإضافة إلى الدور الإستراتيجي الذي تقوم به في عملية التخطيط والتنفيذ لمختلف السياسات المالية والاقتصادية وهو العجلة المحركة لدولاب التنمية في الدول والمرآة العاكسة لتقدمها الاقتصادي وتأخرها.

والبنوك التجارية هي أهم مكونات هذا القطاع حيث يرتكز نشاطها الرئيسي على تجميع المدخرات وإعادة استثمارها، ونظرا للأهمية البالغة للمؤسسات البنكية وجب عليها المحافظة على استقرارها المالي ووضعيتها المالية حتى تتلائم مع وضعية نشاطها المعرض لمتغيرات عديدة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم أصبحت البنوك تحتل مكانة مهمة نظرا للدور الاستراتيجي الذي تمارسه، فبعد أن كان دورها في الماضي محصورا في وظيفتها الأساسية المتمثلة كما سبق الذكر في جمع المدخرات وإعادة استثمارها أصبح اليوم نشاط البنوك أكثر توسعا فهي تؤدي خدمات متعددة لا يمكن حصرها وتعدادها وعليه يتمحور مضمون هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل تطور عناصر القوائم المالية للبنوك محل دراسة حالة خلال الفترة (2016-2021).

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021).

المبحث الرابع: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: تقديم البنوك محل دراسة حالة.

عرف النظام الاقتصادي تطورات هائلة على جميع الاصعدة، أبرزها القطاع البنكي الذي يعد اللبنة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث أن تطوره يعكس مدى نموه الاقتصادي لأي دولة، ومدى مواكبتها للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن، تنبع أهمية القطاع البنكي في وظيفته الرئيسية والمتبادلة في العملية التمويلية والذي يسعى من خلال هذه العملية إلى تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة وتلبية احتياجات الأفراد من جهة أخرى، إذ أن عملية التمويل تتمثل في جمع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين في شكل ودائع بأنواعها وتوظيفها في شكل قروض والتي تعتبر أهم إستخدامات البنوك التي تضمن لها تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في الربح، وقصد الإلمام أكثر بجوانب الدراسة سيتم التطرق للتعريف بعينة من البنوك الجزائرية التجارية وذلك من خلال نبذة تعريفية لهذه البنوك وأبرز وظائفها وأهم أهدافها، وسيتم تقديم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر (AGB).

المطلب الثاني: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي (BEA).

المطلب الثالث: لمحة عن بنك الوطني الجزائري (BNA).

المطلب الرابع: لمحة عن بنك السلام الجزائر.

المطلب الخامس: لمحة عن بنك ترست الجزائر.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الخليج الجزائر (AGB).

كما هو الحال تعتبر البنوك التجارية بصفة عامة أحد ركائز التقدم الاقتصادي سواء في دول العالم، أو في الجزائر والتي من بينها بنك الخليج الجزائر الذي يعتبر من بين البنوك الرائدة في الوقت الحالي، والذي يتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية والخدمات المصرفية للشركات وخدمات الخزينة وغيرها.

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر (AGB).

بموجب القانون الجزائري أنشئ بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 برأس مال بلغ 1000000000 دج أي أن تقسيمه بأنه 10 مليار دينار جزائري، يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة والتي تعرف به (Bryan bank) بقيمة حوالي 60% و 10% من البنك الاردني الكويتي (Jordan Kuwait bank)، وبنك تونس العالمي

بقيمة 30% (Tunis international bank)، وهي البنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة، وبنك الخليج الجزائر يعتبر من بين البنوك الرائدة في الوقت الحالي حيث بدأ عمله كبنك تجاري سنة 2004 حيث يقدم البنك سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات وسلسلة من الخدمات المالية والمنتجات الأكثر حداثة وتطورا من حيث التنفيذ والسرعة، وأيضا لتلبية توقعات عملائها، إضافة إلى ذلك واستنادا لما تمليه الشريعة الإسلامية من أحكام يقدم بنك الخليج الجزائر للخدمات المصرفية التقليدية، عمل البنك على الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، التي مكنتهم من إتمام جميع عملياته وجعله أكثر كفاءة، مع التوسع المستمر لبنك الخليج أصبحت له شبكة فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد حيث لديه الآن 61 وكالة في 39 ولاية، و102 موزع آلي[1].

الفرع الثاني: وظائف بنك الخليج الجزائر (AGB).

لكي يقدم البنك أوسع تشكيلة من الخدمات المالية الشخصية والمنتجات المتطورة، وذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يجب ان تبقى مهمة البنك الأساسية إلى الاستمرار دائما في الاستماع إلى الشركات والأفراد، ومن أهم وظائف بنك الخليج الجزائر ما يلي[2]:

1. إقراض المنشآت العامة والخاصة وحتى الأفراد.
2. القيام بمختلف العمليات البنكية.
3. القيام بمختلف خدمات الوساطة بالنسبة إلى عملية البيع والشراء والاكتتاب بالسندات العامة والأسهم.
4. الإقراض على المدى المتوسط والقصير لخمس سنوات كحد أقصى وبفائدة قابلة للتداول من قبل العميل.
5. تمويل المشاريع السكنية.
6. نقل الاموال من حساب بريدي او بنكي لآخر بناء على طلب من صاحب الحساب ليتم خصمه فيما بعد.
7. الفرع الثالث: أهداف بنك الخليج.
8. يسعى البنك إلى تحقيق الأهداف المسطرة التالية[3].

[1] بنك الخليج، على الموقع (www.AGBBank.com) على الساعة 10h 20minيوم 2023/5/3.

[2] بنك الخليج، على الموقع (www.AGBBank.com) على الساعة 10h 30minيوم 2023/5/3.

[3] بنك الخليج، على الموقع (www.AGBBank.com) على الساعة 9h 30minيوم 2023/5/3.

9. اتخاذ البنك الإجراءات اللازمة والضرورية من أجل تحقيق جودة الخدمة المصرفية مع العملاء سواء الداخلين والخارجين، وذلك يشمل عدة مجالات مثل جودة الخدمة، المنتجات المصرفية، الادارة...الخ.
10. توسيع شبكة الوكالة لكي تكون أقرب لعملائها ويعتبر بنك الخليج الجزائر بنك رائد في الجزائر بإعتباره حصل على ثقة عملائها من خلال جذب العملاء وكسب رضاهم وثقتهم لأن العملاء هم اساس عمل البنك وأصبح هو المفضل عند الكثير لتحسين نوعية حياتهم.

المطلب الثاني: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي BEA.

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنك تجاري جزائري يعد من أهم البنوك التجارية والمؤسسات البنكية الجزائرية، بواسطة أهميته في مجال الاقتصاد والقطاع المالي والبنكي، وجودة خدماته المصرفية على مستوى مختلف المجالات المخصصة للخدمات البنكية المالية الإسلامية وغيرها من الخدمات، وسوف نوضح ذلك من خلال نبذة تعريفية له وابراز أهم وظائفه وأهدافه كما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر الخارجي.

بنك الجزائر الخارجي هو بنك تجاري جزائري تأسس سنة 1967 على هيئة شركة وطنية، ليتحول لاحقا إلى شركة مساهمة تحافظ على أهم أغراضه وأهدافه الأولية، وتم إنشاء البنك برأسمال قدره 24 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه سنة 2004 إلى 24.5 مليار دينار جزائري، يتواجد في الجزائر العاصمة مقره الرئيسي وبموافقة وزير المالية يمكنه إقامة وكالات وفروع، ضف إلى ذلك يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد قام بنك الجزائر الخارجي باسترجاع نشاطات المؤسسة البنكية تدريجيا من بينها سوسيتي جنرال في 31 ديسمبر 1967، وبنك باركلي المحدود في 30 أفريل 1968، وقرض الشمال في 31 ماي 1968، كذلك القرض الكويتي في 1 اكتوبر 1967 ، والبنك الصناعي للجزائر و المتوسط في 31 ماي 1968 ، وفي تاريخ 1 جوان 1968 تحصل البنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي وتأسيسه أنداك، يمثل المرحلة الاخيرة من إجراءات التأميم المصرفي حيث يتم تسييرها من قبل رئيس مدير عام، ومدير عام مساعد له، ثلاث مستشارين، ومنذ سنه 1970 وبنك الجزائر الخارجي اصبح محل ثقة المؤسسات الصناعية الكبرى للقيام بجميع العمليات البنكية مع المؤسسات الاجنبية (سوناطراك، شركات البناء الكبرى، شركه النقل البحري...)، وبفضل تطبيق قانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 وبعد 21 سنه من الخبرة في هذا المجال قام البنك بتغيير صيغته وأصبح مؤسسة ذات أسهم في فيفري 1989 وذلك

مع المحافظة على هدفه الأساسي، بموجب القانون الذي أصدر في 1 اكتوبر 1967، كما يملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما البنك الدولي العربي في باريس، والبنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية في ابوظبي[1].

الفرع الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي BEA.

تتمثل الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي فيما يلي[2]:

1. العمل على تمويل صفقات التصدير والاستيراد وذلك من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وباقي الدول.
2. يتدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء بإتفاقيات القروض لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى، ومع مراسلين أجانب، إضافة إلى تمويلاته الخاصة.
3. يمكن له أن يكلف بتسيير ومراقبة الصفقات مع الخارج ويشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين الغرض للتعامل الخارجي.
4. يستطيع القيام بعملية الشراء والقيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتعلقة بنشاط عملائه كما يمكنه إعادة تسيير المخازن العمومية.
5. يقوم بتقديم القروض للعملاء على المدى القصير والمتوسط والطويل وكذلك جمع الودائع les dépôts.
6. يسهل ويقدم الخدمات للزبائن خاصة عملية الصرف أو تحويل الأموال.

الفرع الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي BEA.

يسعى بنك الجزائر الخارجي ويعمل جاهدا لتحقيق الأهداف المتمثلة في تكوين محفظة تجارية بأموال الشركات خارج قطاع المحروقات مثل[3]:

1. تمويل مشاريع التعمير والبناء.
2. تمويل مشاريع شبكة الاتصال والإعلام الالي ومشاريع الالكترونيات.
3. تمويل مشاريع النقل.

---

[1] سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص128.

[2] سليمان بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] سليمان بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص129.

4. تمويل مشاريع الكيمياء البتروكيماوية والصيدلة.

5. كما يتميز بنك الجزائر الخارجي بقابليته على مواكبة الحداثة والتطور بهدف تسهيل المعاملات البنكية وتبسيط حياة عملائها وهذا ما يجعله أحد أهم البنوك ذات الخدمات المستحدثة.

المطلب الثالث: لمحة عن البنك الوطني الجزائري BNA.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية في البلد، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته، وتعريفه وذلك كما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري.

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966 حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، من بينها تمويل القطاع الزراعي بعدما تم إنشاء بنك جديد متخصص هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والاساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي ثم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري سنة 1982 بموجب القانون رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1. خروج الخزينة من التداولات المالية، وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
2. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
3. حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وبموجب القانون رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي، على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة، باستقطاب الموارد عملية القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، وبذلك يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 سبتمبر 1995، وفي شهر جوان من عام 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني

الجزائري من 14.600.000 مليار دينار جزائري الى 41,600,000 مليار دينار جزائري ليتم رفعه كذلك في شهر جوان 2018 الى 150.000 مليار دينار جزائري وفي نهاية سنة 2020، تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري كما أنه يتم إبراز البنك الجزائري كبنك جواري بامتياز ب 227 وكاله تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال منتشرة على كافة التراب الوطني[1].

الفرع الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري.

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي[2]:

1. تقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات.
2. تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إدارة تشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.
3. القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا عن طريق الاعتمادات والتمويلات
4. إيجار الصناديق الحديدية مقابل منح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأمد.
5. تمويل التجارة الخارجية.
6. فهم الأوراق التجارية والمالية.
7. تسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.

الفرع الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري.

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها[3]:

1. محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطن.
2. إدخال تقنيات ووسائل الحديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
3. ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع.
4. امتلاك مكان استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
5. لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

[1] البنك الوطني الجزائري، على الموقع (www.BNA.dz.) على الساعة 20h يوم 2023/5/2.

[2] البنك الوطني الجزائري، مرجع سبق ذكره.

[3] البنك الوطني الجزائري، مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: لمحة عن بنك السلام الجزائر.

بنك السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبق القوانين الجزائرية، يسعى لتحقيق التميز والتفوق في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواكب مع المستجدات والحلول المالية العصرية لأحكام الشريعة المالية، وفي هذا المطلب سنوجز ذلك من خلال نبذة تعريفية له، وأهم الوظائف التي يقدمها وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك السلام.

مصرف السلام بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل البنك الجزائر في سبتمبر 2008 يبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة أن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط المعاملات الهيئة الشرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تم الاعلان على إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 8 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري برأس مال إجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري إنطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 اكتوبر 2008 تتكون شبكته حاليا من 7 فروع ويتطلع إلى فتح 7 فروع جديدة سنة 2018، ومن بين القيم التي تميز بنك السلام الجزائر هي:

التميز اذ انه في مصرف السلام الجزائر يرسم التميز كثقافة جماعية وفردية، سعيا لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقومون به من أعمال فذلك يعد الدافع لتحقيق أهدافهم.

الالتزام هو الشعور بالمسؤولية والعمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل المتعاملين والزملاء[1].

[1] بنك السلام الجزائر، على الموقع (www.ALSALAM Algeria.com) على الساعة 11h، يوم 2023/05/02.

الفرع الثاني: وظائف بنك السلام الجزائر.

أسندت لبنك السلام مباشرة بعد إنشائه المهام التالية[1]:

1. عملية تمويل مصرف السلام الجزائر: يقوم بتمويل الاحتياجات الجارية في مجال الاستغلال وكذا تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال عدة صيغ تمويلية اقترحها مصرف السلام والتي تتمثل في مراجعة الآمر بالشراء، الإيجار، وكذا الإيجار المنتهي بالتمليك مشاركة استصناع، سلم...الخ.

2. التجارة الخارجية: مصرف السلام الجزائر يقترح خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على مستوى الدولي، الاعتمادات المستندية وتعهدات، وكذلك خطابات الضمان البنكية وذلك من أجل أن يضمن للعملاء تنفيذ عملية التجارة الدولية دون أي تأخير.

3. وذلك من أجل إستثمار فائض السيولة لديهم وكذلك تنمية رأس المال للعملاء والاستفادة من أفضل شروط السوق المصرفي.

4. الخدمات: يضع مصرف السلام الجزائر تحت تصرف عملائه خدمات تتماشى مع معايير مصرفية متطورة من خلال خدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الآلي وكذلك الخدمات المصرفية عن بعد أو ما يعرف (بالسلام المباشر)، خدمة السوفيتي، أو خدمة مايل سويفت، كذلك بطاقات الدفع الإلكترونية، ماكينات الدفع الآلي، وماكينة الصراف الآلي، وذلك من أجل تسهيل الخدمات على عملائها وكسب ثقتهم.

الفرع الثالث: أهداف بنك السلام الجزائر.

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[2]:

1. اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على حد سواء.

2. الزيادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة على الهيئة الشرعية للمصرف.

[1] سليمان بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 133 134.

[2] بنك السلام الجزائر، على الموقع (www.ALSALAM Algeria.com) على الساعة 11h، يوم 2023/05/02

3. التواصل الجيد مع العملاء فقد جعل مصرف السلام الجزائر التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياته لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة للعملاء.

المطلب الخامس: لمحة عن بنك ترست الجزائر.

يعرف بنك ترست الجزائر ببنك الثقة الجزائري الذي يعرف باللغة الإنجليزية بإسم (trust bank Algeria nest) اختصارا بي TBA ولهذا السبب يلجأ معظم مالكي الأموال لإيداع أموالهم في البنوك الموثوقة إذ يعتبر أحد أبرز البنوك الموثقة والآمنة وفي هذا المطلب سنتطرق الى تقديم تعريف شامل عن نشأته وتأسيسه كما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك ترست الجزائر

تراست بنك الجزائر (trust bank Algeria) هو عضو في مجموعة nest holding LTD investment ومقرها قبرص، استثمرت (nest holding LTD investment) في مختلف قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية، والتأمين، وإعادة التأمين وتطوير العقار والصناعة والسياحة، المجموعة موجودة من خلال الشركات التابعة لها في 22 دولة بما في ذلك الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، انجلترا، قطر، قبرص، البحرين الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، استراليا...الخ.

تعزز شركة nest holding LTD investment وجودها في الجزائر من خلال شركة قابضة في من خلال 6 مؤسسات وهي ترست بنك الجزائر، تراست الجزائر القابضة للإستثمار، تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين، صناعة الثقة للعقارات، مركز التجارة العالمي الجزائر، يعتبر بنك ترست الجزائر (TBA) بنك بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص بدأ النشاط في أفريل 2003 برأس مال اول قدره 750 مليون دينار جزائري ثم تحويله من السنة التاسعة للتشغيل أي في 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري، تم تعديل رأس المال الاجتماعي بالزيادة في عام 2021 ليصل إلى 20 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 145 مليون دولار أمريكي، وينقسم رأس المال لبنك ترست الجزائر إلى أكثر من 50% من رأس مال البنك تحتفظ به الشركة الجزائرية للاستثمار، شركة المغتربين الاردنيين القابضة من غالبية المساهمين الثلاث الذين يملكون أكثر من 10% من رأس المال هم شركات بموجب القانون الجزائري، وهم شركات ترست الجزائر للاستثمار، وتراست الجزائر للتامين واعادة التامين وتم تأسيسه في 30 ديسمبر 2002 على أنه شركة مساهمة برأسمال قدره 750 مليون دينار جزائري[1].

[1] بنك ترست الجزائر، على الموقع (www.trust Bank.dz) على الساعة 17h 30min، يوم 2023/5/3.

الفرع الثاني: وظائف بنك ترست الجزائر

يقدم بنك ترست الجزائر مجموعة من الخدمات تتمثل فيما يلي[1]:

1. تسير الحسابات، حساب جاري مخصص للأشخاص الاعتباريين.
2. حساب العملة، حساب إيداع على المكشوف مع فائدة يدفعها بنك الجزائر ومقومة بعملات أجنبية.
3. حساب cedac: حساب الدينار القابل للتحويل وهو حساب إيداع يتم فتحه باسم شخص مادي أو اعتباري مقيم أجنبي مقوم بالدينار القابل للتحويل.
4. حساب 2in: حساب الوديعة بالدين المقوم بالدينار الذي يتم فتحه حصريا للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين والأجانب المقيمين الذين يحملون عقدا عاما.
5. وضع تحت خدمة العملاء بطاقة دفع متمثلة في بطاقات cib trust، بطاقة cib، هي بطاقة سحب والسداد محلية، بطاقة cib trust تستخدم لدفع ثمن المشتريات عبر الانترنت.
6. بطاقة ماستر كارد MasterCard Travel وهي بطاقة دولية باليورو، ويتم إصدارها وتسويقها من قبل trust bank Algeria لعملائها من القطاع الخاص.

الفرع الثالث: أهداف بنك ترست الجزائر.

من بين أهم أهداف بنك ترست الجزائر أنه كجزء من دوره كبنك عالمي واتباعه لسياسات التحديث والتطوير العالمية، يسعى ترست بنك الجزائر إلى الحفاظ على وفائه بالتزاماته تجاه عملائه فيما يتعلق بتحسين جودة خدمته وتنويع مجموعة منتجاته وفي هذا الصدد استثمرت في السنوات الأخيرة في نشر مجموعتها من المنتجات الالكترونية والخدمات المصرفية عن بعد[2].

[1] بنك ترست الجزائر، على الموقع (www.trust Bank.dz) على الساعة 11h، يوم 2023/5/2.

[2] بنك ترست الجزائر، على الموقع (www.trust Bank.dz) على الساعة 20h، يوم 2023/5/3.

المبحث الثاني: تحليل تطور عناصر القوائم المالية للبنوك محل دراسة الحالة خلال الفترة (2016-2021).

تمثل البنوك العصب الرئيسي في اقتصاد الدول من خلال دورها الفعال في الوساطة المالية بين طالبي وعارضي الأموال فهي تتولى بهذه الصفة مهمة توجيه عمليتي الإدخار والإستثمار عبر عملية تعبئة وإستقطاب الودائع والمنح والقروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات والأفراد.

وعلى هذا الاساس فإن نجاحها متوقف على الإدارة الجيدة لهذه العمليات والتحكم فيها خاصة بالنسبة لإستقطاب الودائع من خلال العمل على زيادة ثقة المدخرين من خلال إعطاء مؤشرات تعكس سلامات مركزه وقدرته على الاستثمار والوفاء بالتزاماته امام العملاء، وقصد الإلمام والتوصل إلى ما تم ذكره إلى تحليل وتطور عناصر القوائم المالية خلال فترة محددة (2016-2021) حيث سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر (AGB).

المطلب الثاني: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA).

المطلب الثالث: دراسة تطور عناصر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري(BNA).

المطلب الرابع: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك السلام الجزائر.

المطلب الخامس: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك ترست الجزائر.

المطلب الأول: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر.

سيتم تطرق في هذا المطلب إلى دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، وذلك من خلال عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية، وكذلك عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية بالإضافة إلى عرض وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج وذلك كما يلي:

الفرع الأول: عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الجزائر.

الجدول الموالي يعرض تطور إجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الخليج الجزائر (AGB).

الجدول رقم (5): يعرض تطور إجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الخليج الجزائر (AGB).

(الوحدة مليون دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حجم القروض
2016	189382415	**117870551**
2017	256860824	**153825326**
2018	263014799	**169327668**
2019	257068228	**169135315**
2020	270118830	**173136456**
2021	310518228	**197262456**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق رقم (1-3)

يمثل جدول رقم (5): تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الجزائر حيث نلاحظ إجمالي الأصول قد ارتفع بوتيرة حسنة منذ 2016 إلى نهاية سنة 2021 ليصل إجمالي الأصول إلى قيمة حوالي 310518228 مليون دج، كذلك بالنسبة لحجم القروض فقد عرفت ارتفاع ملحوظ من خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2016 قيمة 117870551 مليون دج وفي نهاية سنة 2021 بلغت 197262456 مليون دج وما تم ذكره سنوضحه في المنحنى أو الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور عناصر أصول الميزانية لبنك الخليج AGB

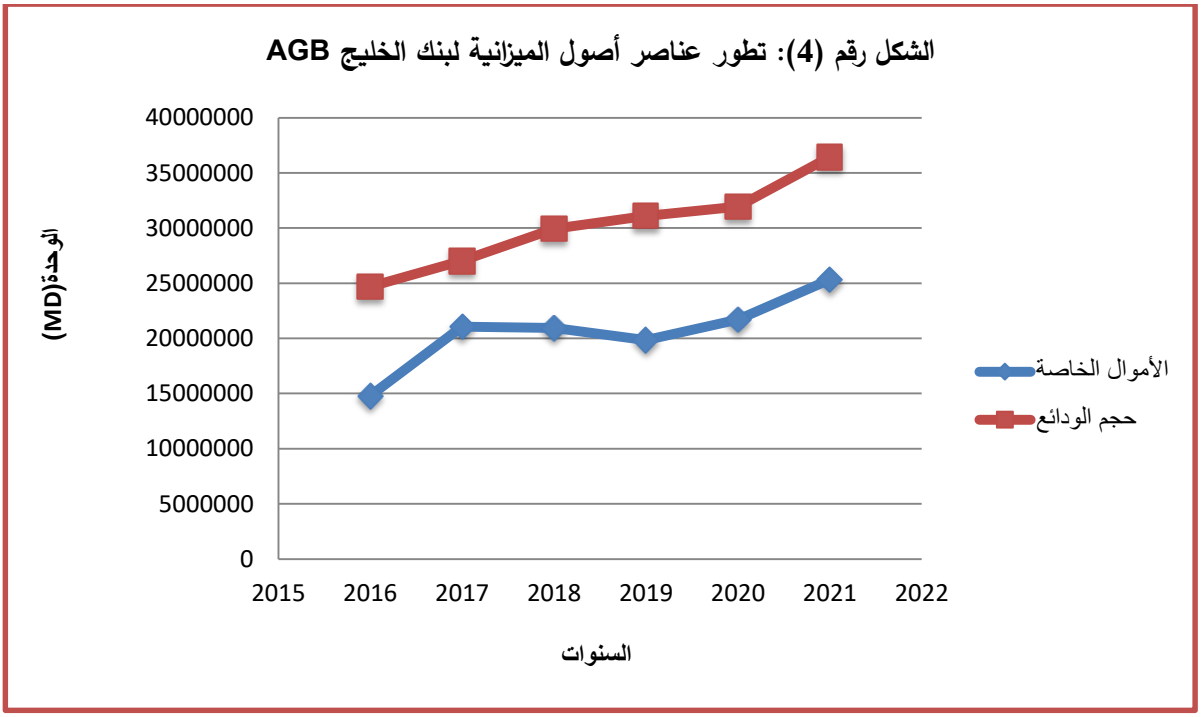

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم 5

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الأصول قد بلغت سنة 2016 قيمة 1893824115، وإرتفعت سنة 2017 إلى ما يقارب 256860824، اذ بقيت في تذبذب طيلة سنوات الدراسة من 2017 إلى غاية 2020 لتصل إلى 270158830 دج ثم تعاود الإرتفاع مرة أخرى في سنة 2021 إلى قيمة 310518228 دج أي أن إرتفاع إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر خلال سنوات الدراسة من 2016 الى 2021 عرفت ارتفاعا مستمرا نسبيا وذلك يعكس قدرة البنك في توليد دخل أكثر ومنه تحقيق تقييم أفضل للسيولة، تعتبر جودة الأصول الفاعل الحاسم في نشاط البنك.

أما بالنسبة للقروض فقد عرفت إرتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2016 -2021)، حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 117870551 مليون دج، لتواصل الارتفاع بنسب متفاوتة حيث سجلت سنة 2017 و2019 تقريبا نفس القيمة 153 مليون، وسجلت أيضا سنة 2018 و2020 تقريبا نفس القيمة لتبلغ اعلى قيمه سنة 2021 حيث وصلت إلى 197262456 مليون دج وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من طرف البنك في استقطاب الزبائن[1].

الفرع الثاني: عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة ببنك الخليج (BNA).

[1] صليحة عماري، علي بن ثابث، التقييم المالي للبنوك بإستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي canels، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5 العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص14.

الجدول الموالي يعرض تطور حجم الودائع والاموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الخليج الجزائر (AGB).

الجدول رقم (6): يعرض تطور حجم الودائع والاموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الخليج الجزائر.

(الوحدة مليون دج)

السنوات	حجم الودائع	الأموال الخاصة
2016	14783000	**24703413**
2017	21049600	**27025491**
2018	20944000	**29943672**
2019	19852000	**31103343**
2020	21713900	**31939343**
2021	25341000	**36442451**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق رقم (4-6).

يمثل جدول رقم (6) تطور حجم الودائع والاموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر اذ نلاحظ أن حجم الودائع يرتفع منذ بداية سنة المالية 2016 حيث بلغ 147830 مليون دج ليرتفع بعدها في السنوات المتبقية من الدراسة ليصل سنه 2021 إلى قيمة 253,410 مليون دج، أما فيما يتعلق بالأموال الخاصة فقد عرفت ارتفاع مستمرا طيلة فترة الدراسة من 2016 الى 2021 وما يوضحه الجدول وسوف نبرزه في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (5): تطور عناصر خصوم الميزانية لبنك الخليج AGB

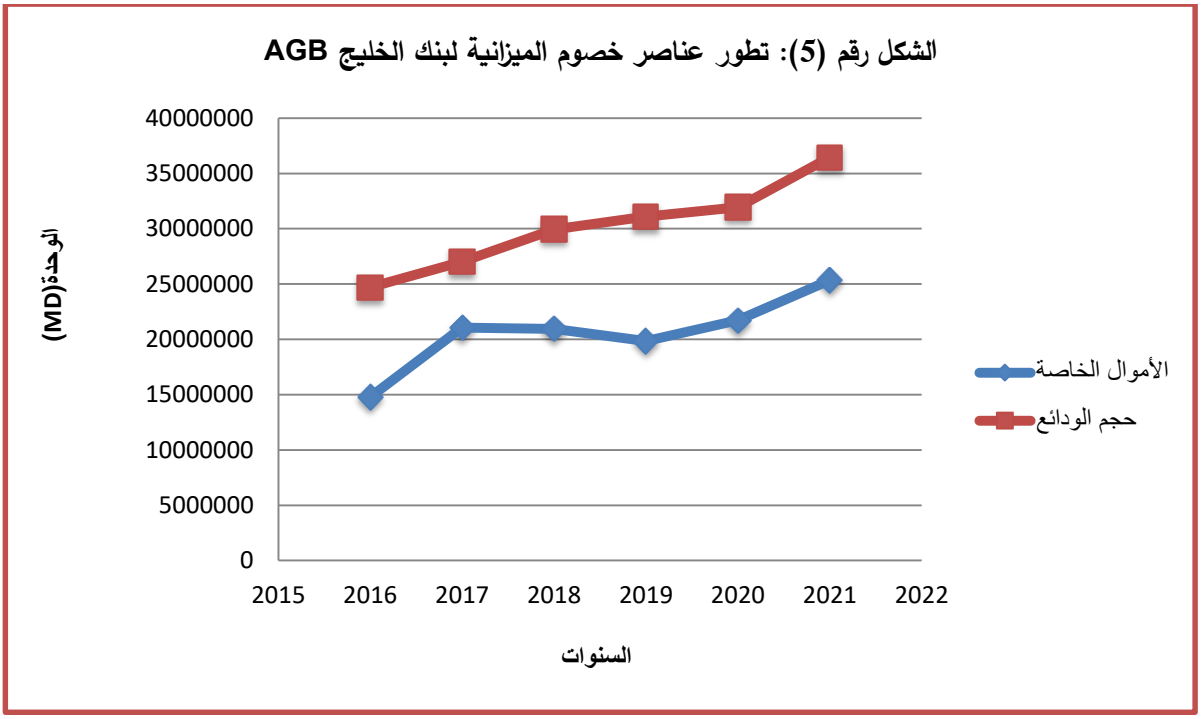

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم (6)

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى أن قيمة إجمالي الودائع وكذا الودائع تحت الطلب قد عرفت إرتفاعا خلال السنة المالية الأولى من فترة الدراسة، حيث ارتفع قيمة إجمالي الودائع من قيمة حوالي 147 مليون دج سنة 2016 إلى قيمة حوالي 210 مليون دج خلال سنة 2017، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سياسة استقطاب الزبائن وكذلك الودائع الذي التي يعتمد عليها البنك وما تحتوي من مزايا للمودعين، إلا أنه في سنتي 2019 و 2018 عرفت نوعا من الانخفاض وقت قربت في سنه 2019 (198 مليون دج)، لتعاود الإرتفاع سنة 2020 إلى قيمة 217 مليون دج، وبلغت كذلك سنة 2021 قيمة 253 مليون دج وهذا ما يعكس استراتيجية بنك الخليج الجزائر في تنويع محفظة الودائع لديه لتفادي مخاطر السيولة.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت إرتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2016 قيمة 24703413 مليون دج، لتصل إلى قيمة 36442451 مليون سنة 2021 وذلك راجع إلى سياسة الرفع من راس مال البنك[1].

[1] بنك الخليج، على الموقع (www.AGBBank.com) على الساعة 18h يوم 2023/5/29.

الفرع الثالث: عرض والتطور وتحليل العناصر الجدول الحسابات النتائج الخاصه ببنك الخليج الجزائر

الجدول الموالي يعرض تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر.

الجدول رقم (7): يعرض تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر.

(الوحدة مليون دج)

السنوات	صافي الربح	الفوائد الدائنة	الفوائد المدينة
2016	2631793	9469204	**1373411**
2017	3637975	12925859	**1692671**
2018	4737168	15241973	**1912162**
2019	6017000	15211345	**1911137**
2020	4624416	15221157	**1928844**
2021	4911699	16125046	**2438118**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق رقم (7-9).

يمثل جدول رقم 7 تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والفوائد المدينة الخاصة ببنك الخليج الجزائر، حيث نلاحظ أن صافي الربح قد إرتفع بوتيرة حسنة ليصل في سنة 2019 إلى 6018000 مليون دج وهو أعلى صافي ربح خلال فترة الدراسة، لينخفض بعدها سنة 2021و 2020 حيث بلغ 49116199 مليون دج، أما بالنسبة للفوائد الدائنة فقد عرفت إرتفاع مستمر طوال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2016 حوالي 9469204 مليون دج، لتصل سنة 2021 إلى قيمة 16125046 مليون دج، أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ بأنها في ارتفاع مستمر هي الأخرى طيلة فترة الدراسة ابتداء من القيمة 1373411 مليون دج سنة 2016 إلى أن وصلت إلى القيمة 2438118 مليون دج خلال سنة 2021.

الشكل رقم (6): تطور حجم عناصر جدول الحسابات النتائج لبنك الخليج AGB

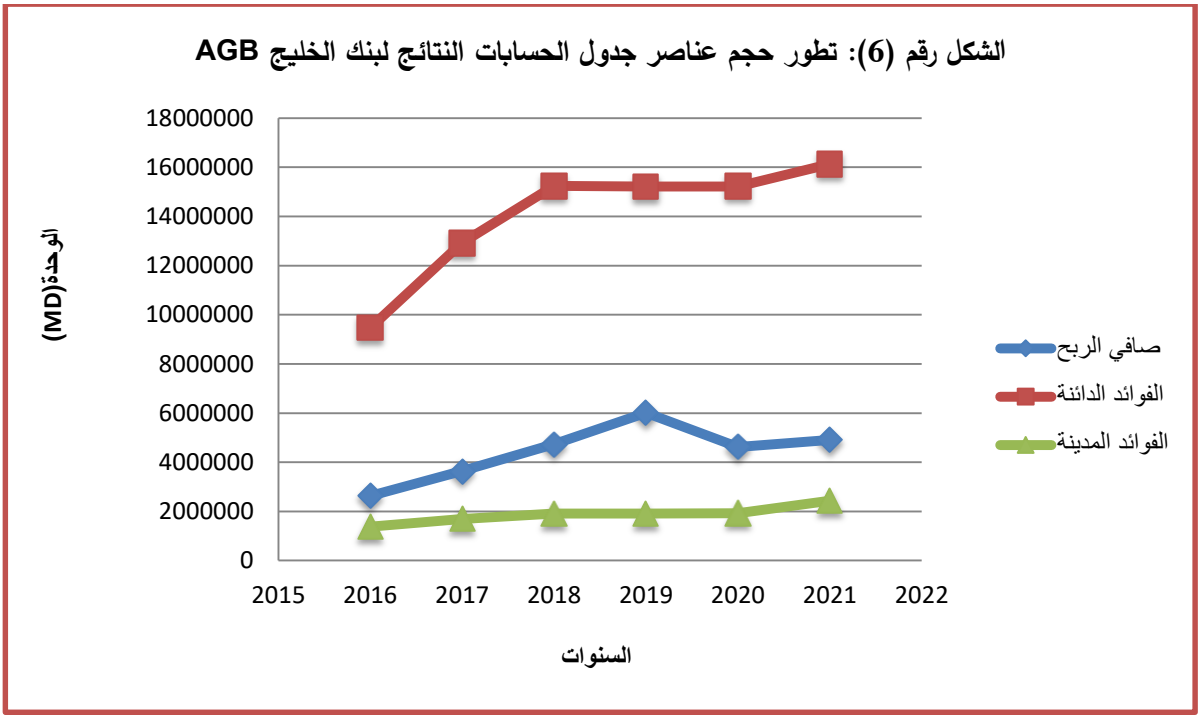

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم 7

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى أنه فيما يتعلق بالفوائد الدائنة أن قيمتها قد عرفت إرتفاع مستمر خلال فترة الدراسة من (2016-2021)، حيث إرتفعت من القيمة حوالي 9469204 دج إلى قيمة حوالي 164205046 دج سنة 2021، وهو ما إنعكس بالايجاب على إيرادات البنك بإعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة هي الاخرى عرفت إرتفاع مستمرا طيلت فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة حوالي 1373411 دج سنة 2016 إلى أن وصلت إلى حوالي 2438118 دج في نهاية السنة المالية الاخيرة 2021.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الربح الصافي قد عرفت إرتفاع مستمر من سنة 2016 حيث بلغت 2631793 دج إلى نهاية السنة المالية 2019 حيث بلغت 6018000 دج، لتنخفض بعدها سنة 2020 حيث بلغت 4624416 دج، واستمرت كذلك حتى أواخر سنة 2021 وذلك بسبب الإرتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة من جهة ومن جهة أعباء النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد المدينة من جهة أخرى[1].

[1] سليمان بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

المطلب الثاني: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA).

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي، وذلك من خلال عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي وكذلك عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية، بالإضافة إلى عرض وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج وذلك خلال الفترة (2016 2021) كما يلي:

الفرع الأول: عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي.

الجدول المولي يعرض تطور إجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الجزائر الخارجي.

الجدول رقم(8): تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA) .

(الوحدة مليار دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حجم القروض
2016	25740061884	**15891517102**
2017	31221777215	**18256337560**
2018	32973249919	**21122453924**
2019	32623692013	**21880272706**
2020	31546892482	**21142936038**
2021	41666071762	**16412382838**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق رقم (10-13)

يمثل جدول رقم (8) تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك الجزائر الخارجي حيث نلاحظ أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت إرتفاعا مستمرا لسنة 2016 25740061884 مليار دج لغاية 32623692018 مليار دج سنة 2019، لتنخفض في السنة الموالية 2020 وتعاود الإرتفاع سنة 2021، أما فيما يتعلق بحجم القروض فقد إرتفعت بوتيرة حسنة طيلة فترة الدراسة (2016-2021)، لتنخفض سنة 2020 وسنة 2021، وما يمثله الجدول سوف نبرزه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (7): تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي BEA

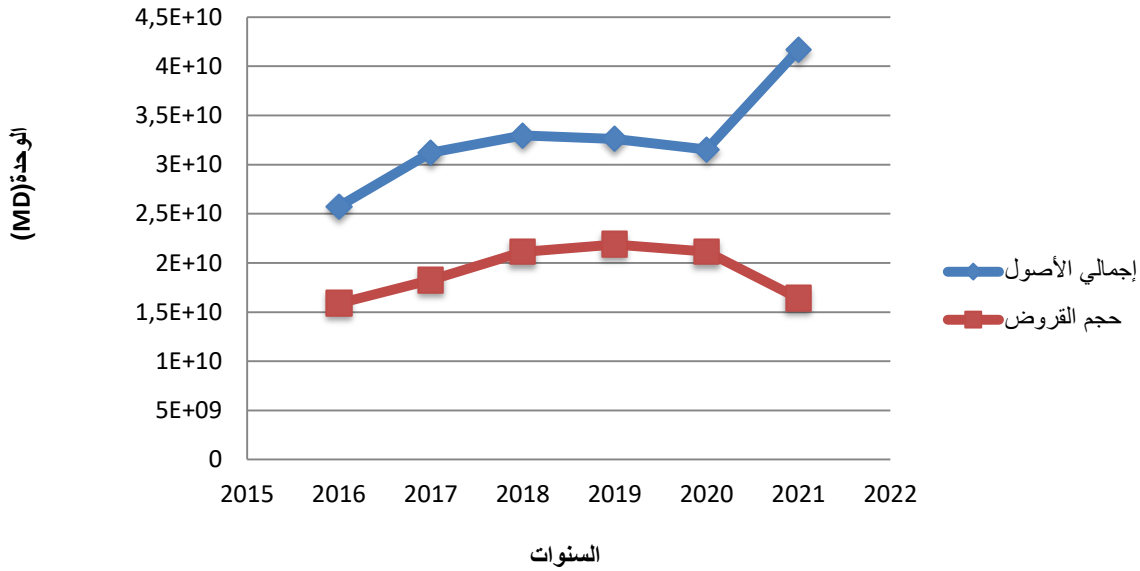

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم 8

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه من قيمه اجمالي الاصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة 2016 2019 حيث بلغت في سنه 2016 قيمه حوالي أكثر من 25 مليار لتصل في سنة 2019 إلى ما يقارب 32623692018 مليار دج، لترجع بالانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2020 إنخفاضا طفيفا ولكن بقيت في نفس القيمة تقريبا لترتفع مرة أخرى قيمة أصول البنك سنة 2021 بما قيمته حوالي 41666071762 دج وهو ما يدل على الإدارة الجيدة للأصول المحصلة والانتاجية.

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها قد عرفت هي الأخرى إرتفاعا محسوسا بنسب قليلة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2016 حوالي 15891517102 مليار دج لتبقى في سنة 2020 و2018 و2019 في نفس المستوى تقريبا حوالي21 مليار، لتنخفض سنة 2021 لما قيمته حوالي 16412382838 مليار دج والسبب في هذا الإنخفاض وتقليل البنك من توظيف أغلب أصوله في شكل قروض[1].

[1] رقايقية فاطمة الزهراء، خضراوي آية، صيد خولة، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية بإستخدام نموذج grafte، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد ب، العدد 1، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2020، ص64-55.

الفرع الثاني: عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة ببنك الجزائر الخارجي (BEA).

الجدول الموالي يعرض تطور حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك الجزائر الخارجي.

الجدول رقم (9): تطور حجم الودائع والأموال الخاصة ببنك الجزائر الخارجي

(الوحدة مليار دج)

السنوات	حجم الودائع	حجم القروض
2016	19929430416	**2647184111**
2017	25070922827	**3136356274**
2018	25659013656	**3653010135**
2019	21506943673	**3972941957**
2020	21826568153	**4441883361**
2021	28746480557	**4138863658**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)، بيانات الملحق رقم (14-17).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة حجم الودائع ضعيفة مع الارتفاع المستمر طيلة سنوات الدراسة حيث بدأت سنة 2016 بقيمة 19929430416 مليار دج، وبلغت نهاية سنة 2021 قيمة (28746480557 مليار دج) أما فيما يخص الأموال الخاصة فقد عرفت إرتفاع مستمرا منذ 2016 لغاية 2021 طيلة فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته (2647184111 مليار دج) لتواصل الارتفاع في السنة الاخيرة من فترة الدراسة حيث بلغت (4138863658 مليار دج) وما يبرزه الجدول رقم 9 سوف نوضحه في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (8): تطور عناصر خصوم الميزانية لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

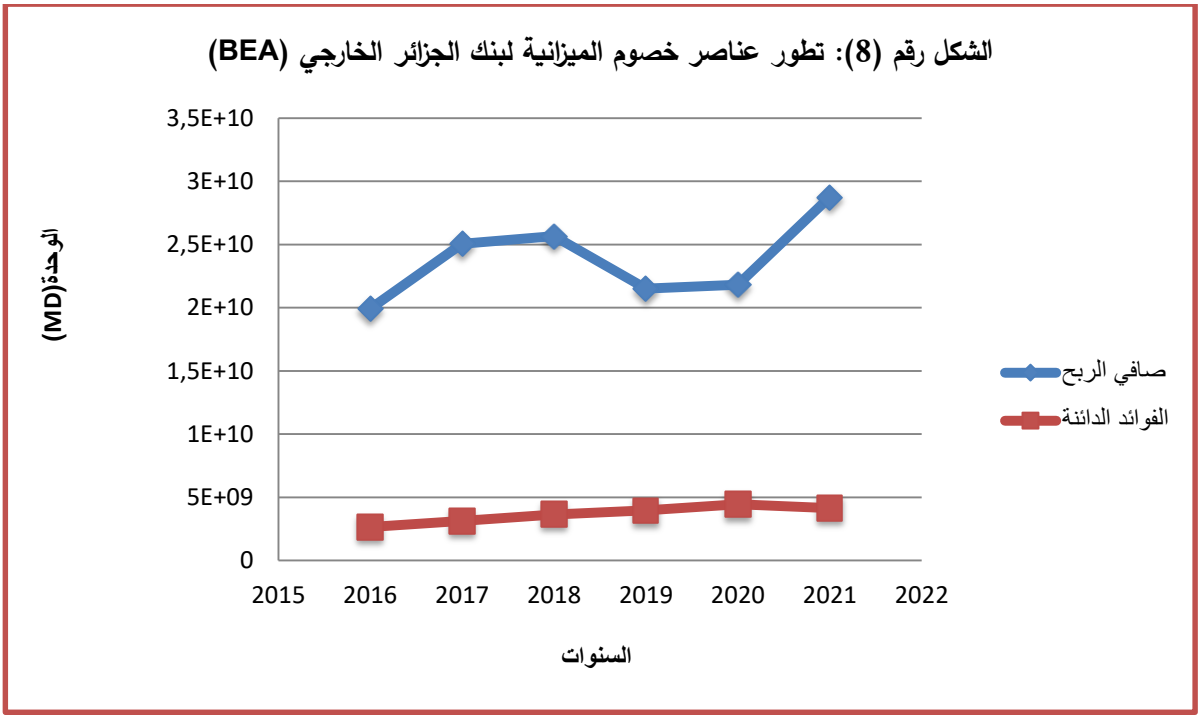

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم 9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الودائع قد عرفت إرتفاعا مستمرا خلال فترة حيث إرتفعت قيمة إجمالي الودائع من قيمة حوالي 19 مليار دج إلى قيمة حوالي ما يقدر ب (28746480567 مليار دج) سنه 2021 وهذا راجع إلى السياسة المتبعة للبنك في استقطاب الزبائن وتسهيل منح القروض وكذا تسهيل الخدمات ووسائل الدفع.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة (راس المال) لدى البنك قد عرفت إرتفاعا خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته (2647184111 مليار)، مواصلة في الإرتفاع إلى غاية نهاية السنة المالية 2020 حيث بلغت ما قيمته حوالي (4441883361 مليار) وهذا راجع إلى الربح الذي حققه البنك خلال هذه السنة المالية لتنخفض سنه 2021 حيث بلغت ما قيمته (4138863658 مليار دج).[1]

[1] بنك الجزائر الخارجي، على الموقع (www.bea.dz) على الساعة 17h يوم 2023/05/29.

الفرع الثالث: عرض وتحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك الجزائر الخارجي

الجدول الموالي يعرض تطور حجم عناصر جدول الحسابات النتائج الخاصة ببنك الجزائر الخارجي

جدول رقم (10): تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة لبنك الجزائر الخارجي.

(الوحدة مليار دج)

السنوات	صافي الربح	الفوائد الدائنة	الفوائد المدينة
2016	34572413176	49790060282	**15909026497**
2017	57365644936	96124958998	**19964419984**
2018	76775609740	86E+11 1,321	**21002089116**
2019	62548353013	1,16904E+11	**22065750275**
2020	68620094978	1,27471E+11	**27455115312**
2021	71812906716	1,10535E+11	**32415816094**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي، بيانات الملحق رقم (21-18)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 الذي يمثل تطورات حجم صافي الربح والفوائد المدينة أنه فيما يتعلق بصافي الربح أنه قد إرتفع سنه 2017 حيث بلغ حوالي (57 مليار) دج بعدما كان سنه 2016 (34 مليار) ويستمر في الإرتفاع خلال سنة 2018 حيث بلغ 76 مليار وينخفض بعدها سنه 2019 حيث بلغ 62 مليار لغاية سنة 2021 محققا صافي ربح بقيمه 71 مليار، أما فيما يتعلق بالفوائد الدائنة فقد عرفت إرتفاعا طيلة السنوات المالية الثلاثة حيث 2016، 2017، 2018 حيث بلغت سنة 2018 قيمة 132 مليار حيث شاهدت نوعا من الإنخفاض في السنة الموالية 2019 أي في حالة عدم الاستقرار بين إرتفاع والانخفاض لغاية نهاية سنة 2021، أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة فقد عرفت إرتفاعا بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة بداية من سنة 2016 حيث بلغت 15 مليار إلى غاية سنة 2021 حيث بلغت 32 مليار وما يمثله الجدول سوف نبرزه في المنحنى التالي.

الشكل رقم (9): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي BEA

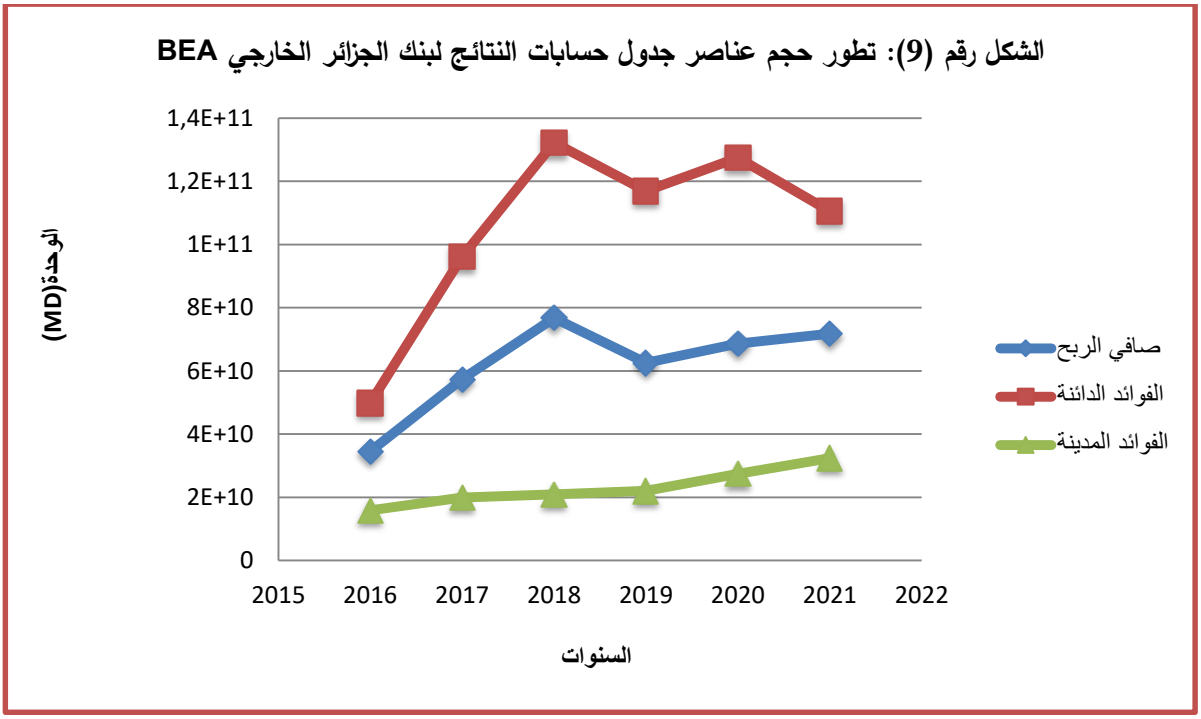

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم 10

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن قيم الفوائد الدائنة قد عرفت إرتفاعا بشكل مستمر خلال السنوات المالية محل الدراسة 2016 إلى غاية 2021، حيث أنها إرتفعت سنة 2016 من حوالي 49 مليار إلى حوالي 96 مليار في السنة الموالية لتستمر في الإرتفاع إلى أن بلغت 132 مليار سنة 2018 بعدها إنخفضت إنخفاظا طفيفا سنة 2019 إلى نهاية 2020 وذلك راجع إلى موجة كورونا التي شهدها العالم في تلك السنة والتي أثرت على محفظة القروض التي يمتلكها بنك الجزائر الخارجي ثم عودة الإنخفاض بعدما إرتفعت سنه 2020، إذ بلغت سنة 2021 حوالي 110 مليار لأنه منذ 2018 عرفت نوعا من عدم الاستقرار تراوح بين الإنخفاض والارتفاع وهو ما ينعكس على إيرادات البنك بإعتبار أن الفوائد الدائنة والنواتج الممثلة تمثل المصدر الأساسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ أنها قد إرتفعت من خلال ما يوضحه الشكل أعلاه إرتفاعا مستمرا انطلاقا من فترة الدراسة حيث أنها بلغت سنه 2016 حوالي 15 مليار لتبلغ 19 مليار سنة 2017 مواصلة في الإرتفاع لغاية نهاية السنة المالية 2021، حيث بلغت قيمتها حوالي 32 مليار وهو ما إنعكس على أعباء البنك إجمالا بإعتبار أن الأعباء المماثلة والفوائد المدينة لدى البنك تمثل المصدر الأساسي لإعادة النشاط البنكي خصوصا أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك محفظة ودائع معتبرة كما سبق.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل على أن قيم صافي الربح عرفت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة ما بين 2016 و2018، حيث بلغت في سنه 2016 ما قيمته حوالي 34 مليار في سنه 2018 ما قيمته 76 مليار، لينخفض بعدها الربح الصافي إلى قيمه 62 مليار سنة 2019 ليعاود الارتفاع باقي الفترة محققا ما قيمته 71 مليار سنة 2021 وذلك بسبب إرتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي من جهة وقيم أعباء النشاط البنكي من جهة أخرى[1].

نلاحظ من خلال الشكل على أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت إرتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة 2019و 2016 حيث بلغت في سنة 2016 قيمة حوالي أكثر من 25 مليار لتصل في سنة 2019 إلى ما يقارب 32 مليار لترجع بالانخفاض مره اخرى سنة 2020 إنخفاضا طفيفا ولكن بقيت في نفس القيمة تقريبا، لترتفع مره اخرى قيمة أوصول البنك سنة 2021 بما قيمته حوالي 41 مليار وهو ما يدل على الإدارة الجيدة للأصول ومحصلة الكفاءات والانتاجية.

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه قد عرفت هي الاخرى إرتفاعا محسوسا بنسب قليلة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنه 2016 حوالي (15891517102 مليار دج) لتبقى في سنة 2018، 2019، 2020 في نفس المستوى تقريبا بقيمة 21 مليار لتنخفض سنه 2021 إلى ما قيمته (16412382838 مليار دج) والسبب في هذا الانخفاض هو تقليل البنك من توظيف اغلب اصوله في شكل قروض.

المطلب الثالث: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (BNA).

سيتم تطرق في هذا المطلب إلى دراسة تطور عناصر القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية، وكذلك عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية بالإضافة إلى عرض وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج وذلك خلال الفترة(2016-2021) كما يلي:

الفرع الأول: عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك الوطني الجزائري (BNA).

الجدول الموالي يعرض تطور إجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 147 148.

الجدول رقم (11): تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)

(الوحدة مليون دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حجم القروض
2016	284337117	**138491213**
2017	282863327	**162218100**
2018	308229935	**180666207**
2019	349198296	**204450842**
2020	349198296	**211771881**
2021	448125348	**143857808**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)، بيانات الملحق رقم (22-24).

يمثل الجدول رقم (11) تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاص بالبنك الوطني الجزائري، حيث نلاحظ أن إجمالي الأصول عرف إرتفاعا خلال السنوات المالية محل الدراسة إذ بلغ سنة 2016 حوالي 284337117 مليون دج، إلى أن بلغ سنة 2021 قيمة 448125348 مليون دج، وفيما يتعلق بحجم القروض هذه الأخيرة عرفت إرتفاعا منذ سنة 2016 إلى غاية 2020 لتنخفض بعدها سنة 2021 وتبلغ قيمة 143857608 مليون دج، وما يبرزه الجدول سوف نوضحه في المنحنى الموالي:

الشكل رقم10 : تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة بالبنك الوطني الجزائريBNA

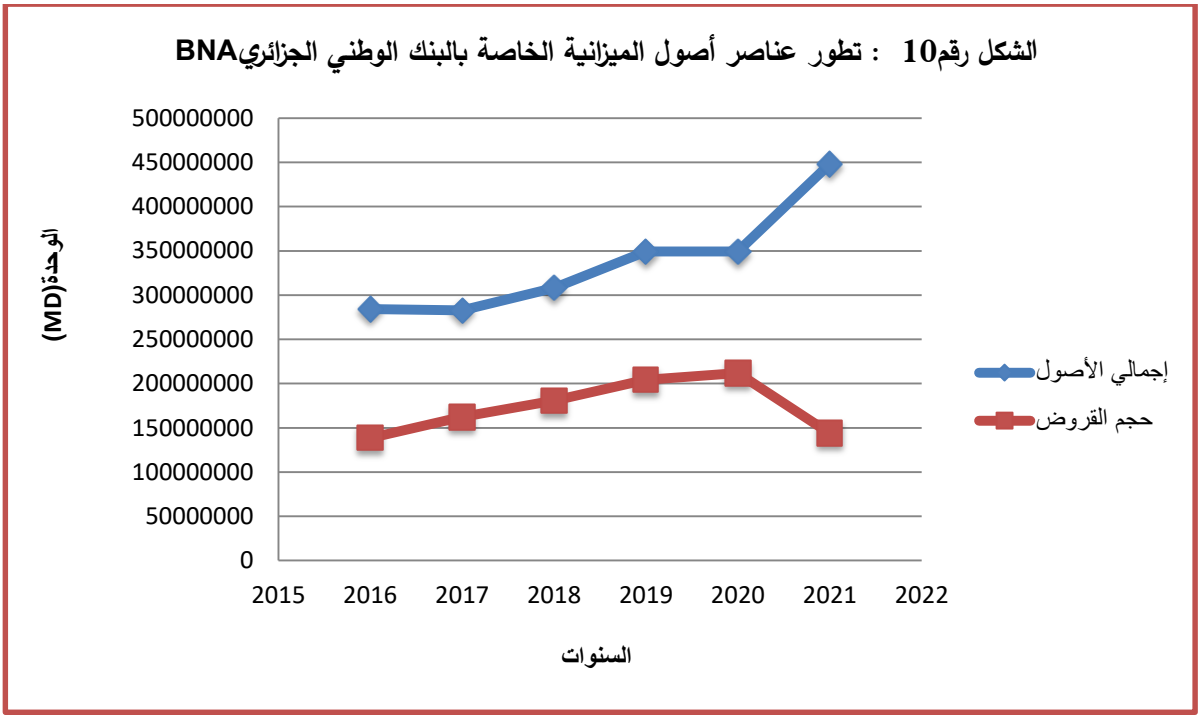

المصدر من إعداد الطالبة بإعتماد بيانات الجدول رقم11

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة الى غاية سنة 2020، حيث بلغت سنة 2016 قيمة حوالي 284 مليون (دج) وكذلك سنة 2017 لتستمر في ارتفاع سنة 2018 لتبلغ حوالي 308 مليون دج ومن ثم سنة 2019 و2020 سجلت بنفس القيمة تقريبا حوالي 349 مليون دج، لتبلغ في سنة 2021 بما يقرر بحوالي 448 مليون دج.

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمتها قد عرفت ارتفاعا بشكل ملحوظ ابتداء من القيمة (133491213 دج) سنة 2016 حيث بلغ حجم القروض 100 1622 مليون دج، إذ سجلت هذه الأخيرة زيادة قدرها 23726882 مليون سنة 2017 أي بزيادة 17,03% مقارنة على ما كانت عليه خلال السنة الماضية ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات التي اتخذها البنك من خلال القيام بعدة مبادرات لجذب الزبائن ، بالإضافة الى سياسة دعم ومرافقة فعالة سمحت بإيجاد التمويلات الملائمة لتستمر في الزيادة الى غاية سنة 2020 حيث بلغت قيمة إجمالي القروض 211771881 مليون دج، لتنخفض انخفاض ملحوظ سنة 2021 وقد بلغت قيمة القروض في تلك السنة 143857808 مليون دج ويرجع هذا الانخفاض الى عملية اعادة من الشراء من قبل الخزينة العمومية

لتحصيل الحقوق البنكية وذلك في إطار مختلف التمويلات الجماعية المشتركة للبرامج الاستثمار الخاصة بالشركات العمومية اي تراجع القروض.[1]

الفرع الثاني: عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA

الجدول الموالي يعرض تطور حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA

الجدول رقم (12): تطور حجم الودائع والأموال الخاصة ببنك الوطني الجزائري (BNA):

(الوحدة مليون دج)

السنوات	حجم الودائع	الأموال الخاصة
2016	1673844881	**242257395**
2017	1834955739	**262229639**
2018	1982925888	**288240277**
2019	2103524686	**299418787**
2020	1901513860	**320742573**
2021	2022287511	**380489682**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بيانات الملحق رقم (25-27).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) إذ أنه فيما يخص حجم الودائع نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2016 حيث بلغت (1673844881 مليار دج) إلى غاية سنة 2019 لتنخفض في السنة الموالية حيث بلغت (1901513860 مليار دج) بعدها تعاود الارتفاع سنة 2021 أما فيما يخص الأموال الخاصة فقد عرفت ارتفاعا طيلة فترة الدراسة حيث بلغت سنة (2016) ما قيمته (242257395 مليون) إلى أن وصلت سنة 2021 ما قيمته (380489682 مليون دج) وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرزه في الشكل الموالي.

[1] البنك الوطني الجزائري، على الموقع (www.bna.dz) على الساعة 17h 30min، يوم 2023/05/29.

الشكل رقم (11): تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة بالبنك الوطني الجزائريBNA

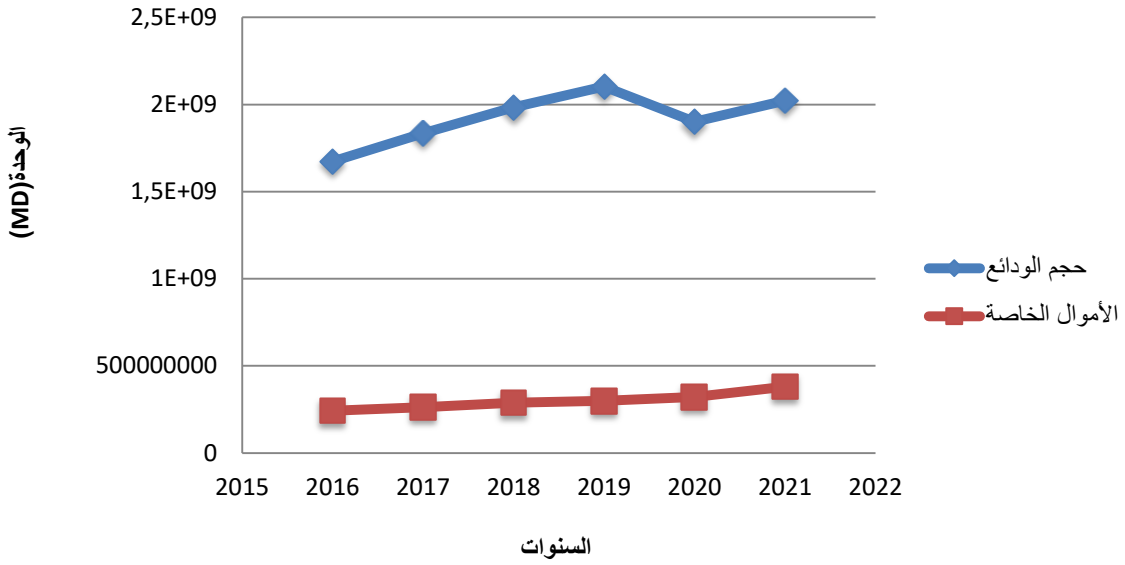

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إجمالي الودائع قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة من 2016 إلى غاية 2019، إذ أن قيمة إجمالي الودائع إرتفعت سنة 2016 من القيمة التي كانت عليها إلى قيمة (2103524686 مليار دينار) سنة 2019 لتنخفض بعدها وتصل في سنة 2020 إلى ما يقارب 1901513860 مليار دج، ومن ثم يسجل حجم الودائع تطورا خلال السنة المالية 2021 حيث انتقلت من 190155560 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 2022287511 دج سنة 2021 وهذا التطور يرجع إلى زيادة الودائع لأجل والودائع تحت الطلب.

أما فيما يخص الأموال الخاصة فقد شهدت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة (2016-2021) حيث بلغت سنة 2016 مع ما قيمته حوالي 242257395 دج اما في آخر سنة 2021 فقد بلغت ما قيمته 380489682 دج.[1]

الفرع الثالث: عرض وتحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA

الجدول الموالي يعرض تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA.

[1] البنك الوطني الجزائري، على الموقع(www.bna.dz) على الساعة 19h 30min، يوم 2023/05/29.

الجدول رقم (13): تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة للبنك الوطني الجزائري (BNA):

(الوحدة مليون دج)

السنوات	صافي الربح	الفوائد الدائنة	الفوائد المدينة
2016	31419896	129177236	**27955586**
2017	29986747	115094180	**39130790**
2018	56529527	138968599	**46126936**
2019	19064194	139568406	**48691575**
2020	23047665	134401409	**53050438**
2021	46690479	146275080	**55882188**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بيانات الملحق رقم (28-30).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة صافي الربح بلغت سنة 2016 ما قيمة حوالي 31919895 دج لترتفع الى غاية سنة 2018 حيث بلغت ما قيمته 56529527 دج وهو أعلى صافي ربح شهدته خلال السنوات (2016-2021), لتنخفض سنة 2019 و تعاود الارتفاع في السنوات المالية المتبقية حيث بلغت سنة 2021 ما قيمته حوالي 46690479 دج، أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة فقد عرفت ارتفاعا بوتيرة حسنة طيلة سنوات الدراسة لتبلغ في آخر سنة مالية 2021 حوالي 146275080 دج، وبالنسبة للفوائد المدينة كذلك فقد عرفت ارتفاعا مستمرا كما يوضحه الجدول حيث بلغت سنة 2016 حوالي 27955586 دج، إلا ان وصلت سنة 2021 الى ما قيمتها حوالي 55882188 دج وما يمليه الجدول أعلاه سوف نوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (12): تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة بالبنك الوطني الجزائري

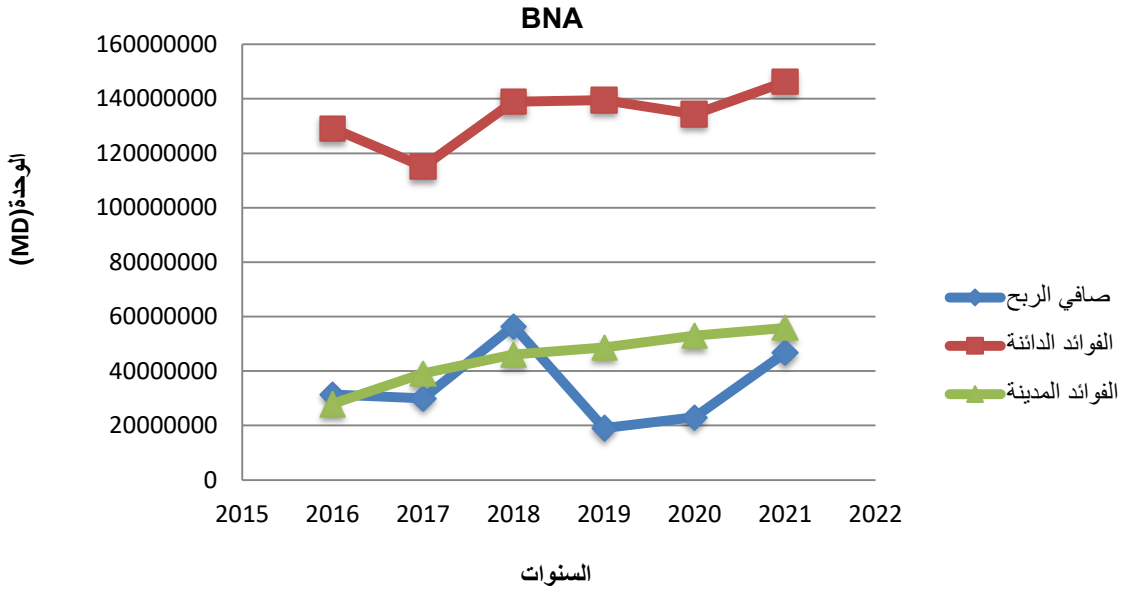

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 13

فيما يتعلق بالفوائد الدائنة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمتها قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة (2016–2019) حيث ارتفعت من القيمة حوالي 129.

مليون سنة 2016 إلى القيمة حوالي (139 مليون) سنة 2019 لتنخفض سنة 2020 القيمة حوالي 134 مليون، ثم ترتفع في السنة الموالية 2021 بقيمة 146 مليون وهو ما انعكس على إيرادات البنك بالإيجاب بما أن الفوائد الدائنة والنواتج المماثلة تمثل المصدر الأساسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يتعلق بالفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أن قيمها عرفت ارتفاعا مستمرا بوتيرة حسنة طيلة فترة الدراسة، اذ انها ارتفعت من قيمة (21) مليون سنة (2016) إلى قيمة حوالي (55 مليون دج) سنة 2021 وهذا ما انعكس على أعباء البنك باعتبار الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الأساسي لأعباء النشاط البنكي والمصرفي.

كما نلاحظ أيضا مما يوضحه الشكل أعلاه إن قيم صافي الربح قد عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 حيث بلغت 31 مليون الى غاية 2018 حيث ارتفعت إلى القيمة 56 مليون دج، لتنخفض في السنة الموالية للقيمة حوالي 19 مليون دج، ثم تعاود الارتفاع سنة 2020 و2021 حيث بلغت في آخر سنة من فترة الدراسة قيمة صافي

الربح ما قيمته حوالي 46 مليون دج وهي تمثل أعلى قيمة صافي الربح خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الارتفاع في فرق قيم إيرادات النشاط البنكي بما في ذلك الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.[1]

المطلب الرابع: دراسة تطور عناصر القوائم الحالية لبنك السلام الجزائر

من خلال هذه المطلب سيتم التطرق لدراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك السلام الجزائر وذلك من خلال عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة بنك السلام وكذلك. عرض وتحليل عناصر خصوم الميزانية اضافة ايضا إلى عرض وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج وذلك خلال الفترة (2016-2021) كما يلي:

الفرع الأول: عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة بنك السلام الجزائر.

الجدول الموالي يعوض تطور إجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) الخاصة بنك السلام الجزائر.

الجدول رقم (14): تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة ببنك السلام الجزائر:

(الوحدة مليون دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حجم القروض
2016	53103919	**29377096**
2017	85775329	**45454481**
2018	110109059	**75339606**
2019	131018967	**95582580**
2020	162625776	**101771998**
2021	237804350	**153615910**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق رقم (31-33).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطورات اجمالي الاصول وحجم القروض خلال الفترة (2016-2021) وفيما يتعلق بإجمالي أصول فقد عرفت ارتفاعا مستمرا وبوتيرة حسنة طيلة السنوات المالية 2016 حيث بلغت ما قيمته حوالي 53 مليون دج إلى نهاية سنة 2021 حيث بلغت 237 مليون دج، أما بالنسبة لحجم القروض هي

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 154.

الأخرى شهدت ارتفاعا من سنة 2016 الى غاية سنة حيث بلغت 153 مليون دج وهو أعلى حجم للقروض طيلة السنوات الدراسة وما يبرزه الجدول أعلاه سوف تمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك السلام الجزائر

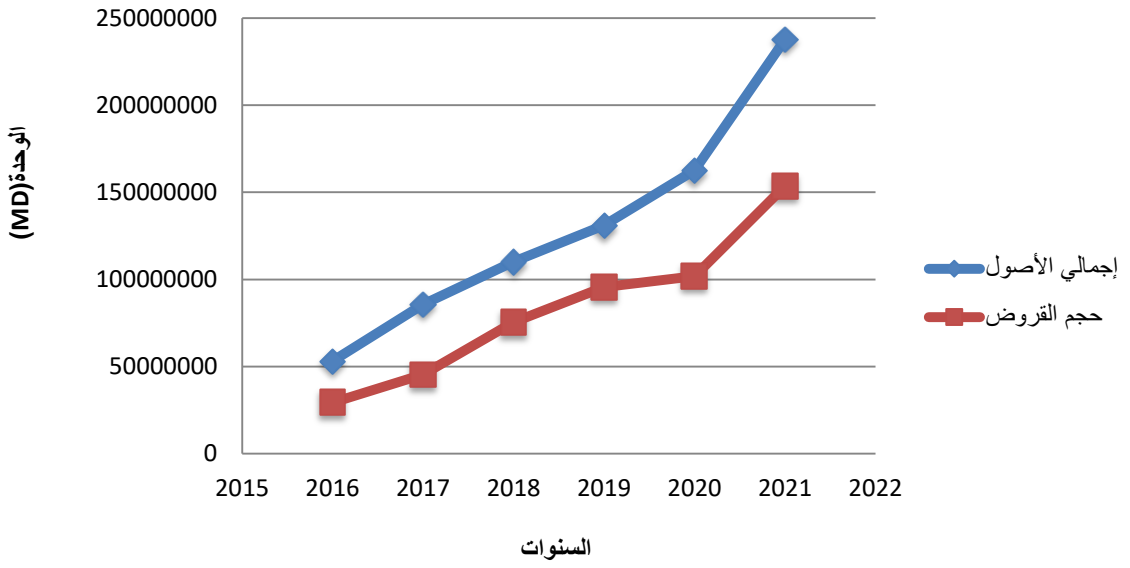

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 14

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان قيمة إجمالي الأصول قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة من (2016 ,2021) حيث بلغت سنة 2016 قيمة حوالي 53103919 دج مواصلة في الارتفاع الى غاية سنة 2021 بما قيمته 237 204300 دج.

أما فيما يتعلق بإجمالي القروض نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وخلال فترة الدراسة أنها قد عرفت هي الأخرى ارتفاعا بشكل ملحوظ و باستمرار من سنة 2016 إلى غاية سنة 2021 من قيمة ما يحسب بـ 29379096 دج في بداية سنوات الدراسة إلى قيمة 153615910 دج سنة 2021 وذلك يرجع لما شهده حجم العملاء من تطور سواء ما تعلق بالمؤسسة أو ما تعلق بقطاع الخواص بسبب السياسة التي اعتمد عليها بنك السلام – الجزائر خصوصا ما تعلق بصيغ التمويل وما تحتويه من مزايا للعملاء ، بحيث سعى البنك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين بهذا.[1]

[1] بنك السلام الجزائر، على الموقع (www.ALSALAM Algeria.com) على الساعة 20h، يوم 2023/05/29

الفرع الثاني: عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة بنك السلام–الجزائر.

الجدول الموالي يعرض تطورات حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016–2021) الخاصة بنك السلام –الجزائر.

الجدول رقم (15): تطور حجم الودائع والأموال الخاصة ببنك السلام الجزائر:

(الوحدة مليون دج)

السنوات	حجم الودائع	الأموال الخاصة
2016	29084236	**15381433**
2017	53717182	**16562679**
2018	70615294	**17304949**
2019	84671904	**17012201**
2020	110488355	**18900240**
2021	150762167	**27263451**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق رقم (34–36).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطورات حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (1016–2021) أن حجم الودائع يرتفع بشكل مستمر خلال السنوات المالية محل الدراسة حيث بلغ ما قيمته حوالي 150 مليون وفني عناية سنة، كذلك بالنسبة للأموال الخاصة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات الاربعة من الدراسة بقيمة 15381433 مليون سنة 2021 سجل سنة 2016 بقيمة 19012201 مليون سنه 2019 لتنخفض سنة 2020 الى قيمة 18900240 مليون ثم تعاود الارتفاع من جديد سنة 2021 بقيمة حوالي 27263451 مليون، و ما يبرزه الجدول أعلاه سوف نوجزه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تطور عناصر خصوم الميزانية لبنك السلام الجزائر

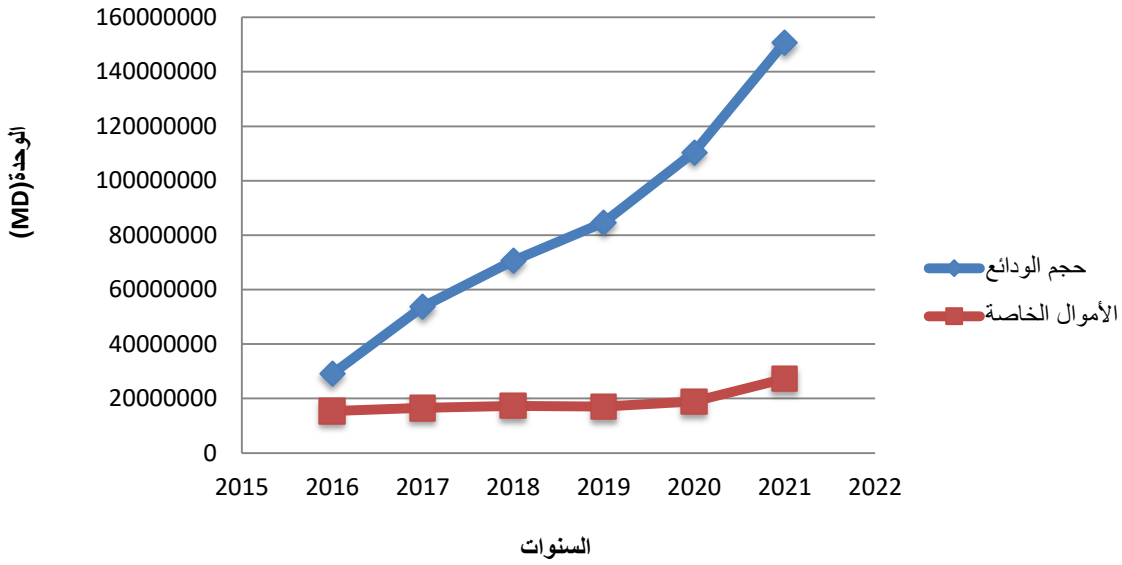

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 15.

نلاحظ من خلال الشكل آعلاه أن قيمة اجمالي الودائع قد عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة أي من بداية سنة 2016 إلى غاية 2021 حيث بلغت 29084236 دج في السنة المالية الأولى وقد سجلت حجم الودائع خلال سنة 2019 نموا بـ 33% مقارنة بنسبة 2017 وقد بلغ مجموع الودائع ما قيمته 150762167 دج سنة 2021 مقابل 110488355 دج سنة 2020 والسنوات الفارطة وذلك بنمو قدره 51% وذلك يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الأموال الخاصة لدى البنك قد عرفت هي هذه الاخيرة ارتفاعا بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في سنة 2016 ما قيمة 15381433 دج واستمرت في ارتفاع بوتيرة إلى غاية سنة 2021 حيث انخفضت إلى ما قيمته 18900240 دج وقد بلغ رصيه الأموال الخاصة لدى البنك سنة 2021 قيمة 27263451 دج وقد عرف نمو أكبر مقارنة بنهاية سنة 2020 نتيجة للنمو المعبر للودائع بشكل فاق نمو محفظة التمويلات.[1]

[1] بنك السلام الجزائر، على الموقع (www.ALSALAM Algeria.com) على الساعة 20h، يوم 2023/05/29

الفرع الثالث: عرض وتحليل تطور عناصر جدول حساب النتائج الخاصة ببنك السلام الجزائر.

الجدول الموالي يعرض تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك الجزائر.

الجدول رقم (16): تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة الودائع لبنك السلام الجزائر:

(الوحدة مليون دج)

السنوات	صافي الربح	الفوائد الدائنة	الفوائد المدينة
2016	1080086	2261997	**205547**
2017	1181246	3329013	**297918**
2018	2418015	5446523	**595517**
2019	4007410	7592667	**1064986**
2020	3069188	7668998	**1358344**
2021	3389221	9601923	**1717260**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق رقم (37-39).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطورات حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والفوائد المدينة خلال الفترة (2016-2021) وفيما يخص صافي الربح نلاحظ إنه في ارتفاع دائم ومستمر طيلة سنوات الدراسة بداية من سنة 2016 حيث بلغ قيمة حوالي 1080086 دج إلى غاية سنة 2021 حيث بلغ ما قيمته 3389221 مليون دج كذلك بالنسبة للفوائد الدائنة والمدينة هي الاخرى شاهدت تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة وما يبرزه الجدول الموالي سنوجزه في الشكل التالي.

الشكل رقم (15): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك السلام الجزائر

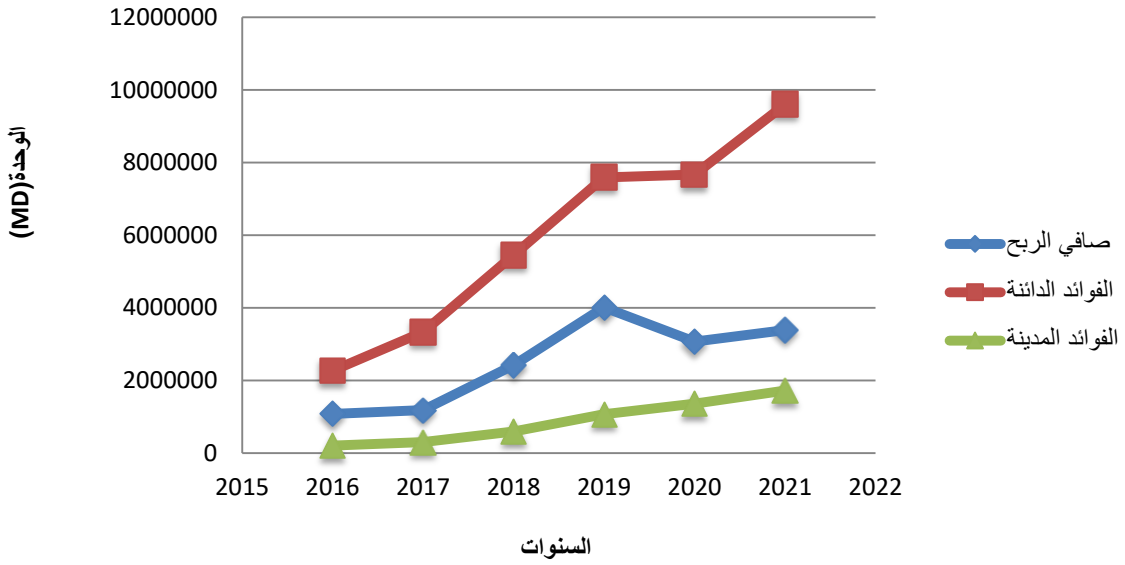

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 16

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه فيما يتعلق بالفوائد الدائنة أن قيمتها قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة (2261997 دج) سنة 2016 الى قيمة حوالي (9601923 دج) خلال سنة 2020 وهو ما انعكس على اعباء البنك اجمالا بإعتبار أن الفوائد المدينة والاعباء المماثلة تمثل المصدر الاساسي لايرادات النشاط البنكي.

أما فيما يخص الفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أنها هي الاخرى قد عرفت ارتفاعا بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث انها ارتفعت من قيمة حوالي 1717260 دج سنة 2016 وهو ما انعكس على اعباء البنك بإعتبارها هي والفوائد المدينة تمثل المصدر الاساسي لأعباء النشاط البنكي.

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن قيم الربح الصافي قد عرفت ارتفاعا مستمرا وبشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث انها ارتفعت من قيمة حوالي (1080086 دج) سنة 2016 إلى ما قيمته حوالي 3389221 دج سنة 2021.[1]

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المطلب الخامس: دراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك ترست الجزائر.

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لدراسة تطور عناصر القوائم المالية لبنك تراست الجزائر وذلك من خلال عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك تراست الجزائر وكذلك عرض وتحليل عناصر خصوم الميزانية، بالإضافة الى عرض وتحليل عناصر جدول حسابات النتائج وذلك خلال الفترة (2016 –2021) كما يلي

الفرع الأول: عرض وتحليل تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك تراست الجزائر.

الجدول رقم (17): تطور إجمالي الأصول وحجم القروض الخاصة لبنك ترست الجزائر:

(الوحدة مليار دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حجم القروض
2016	48802057041	**36159395557**
2017	65178879852	**50715739738**
2018	80400258787	**63268246009**
2019	75597550651	**58456638065**
2020	90186910698	**59465131510**
2021	1,38415E+11	**1,0795E+11**

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق رقم (40–42).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور اجمالي الأصول وحجم القروض خلال الفترة (2016–2021)، حيث أن قيم اجمالي الأصول قد عرف ارتفاعا خلال السنوات الأولى من الدراسة، اذ بلغ نهاية سنة المالية 2018 ما قيمته حوالي (80400258787دج)، لينخفض بعدها في سنة 2019 ويسجل قيمة حوالي (75597550651 دج)، ليرتفع مجددا سنة 2020 و2021 على التوالي حيث بلغ نهاية سنة 2021 أعلى قيمة منذ 2016 قدرت بـ (138414525342 دج)، أما فيما يتعلق بحجم القروض فقد عرفت ارتفاعا بوتيرة حسنة من بداية سنة 2016 إلى غاية 2019 حيث سجلت في هذه السنة ما قيمته (58456638065 مليار دج)، لتنخفض سنة 2019 و2020 بقيمة حوالي مليار ثم ترتفع مجددا سنة 2021 وتسجل قيمة حوالى 107949822246 وما يبرزه الجدول أعلاه سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور عناصر أصول الميزانية الخاصة ببنك ترست الجزائر

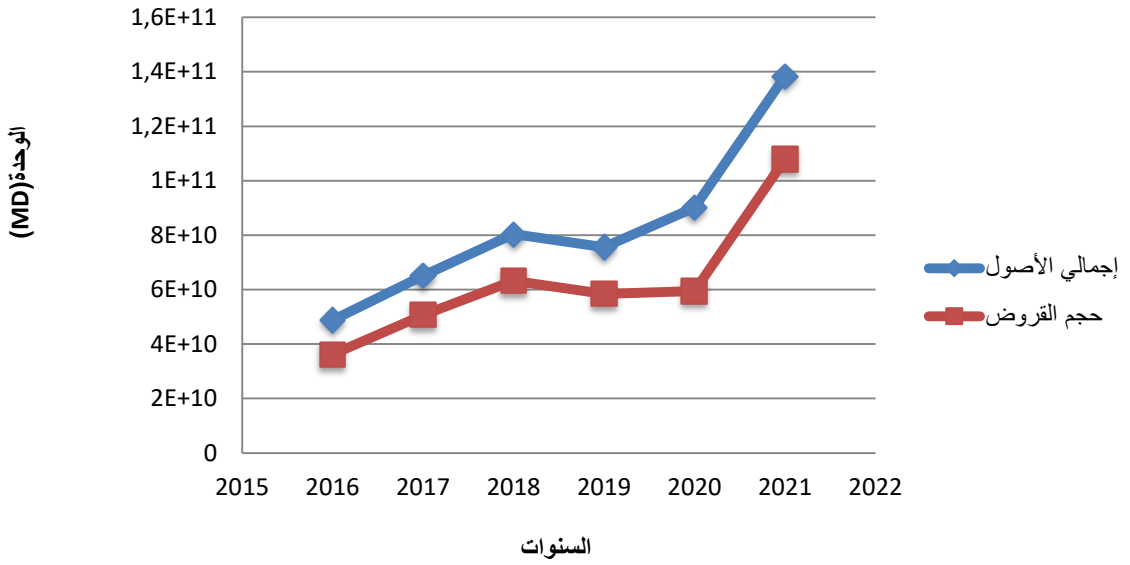

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (17)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة اجمالي الأصول قد شهدت تطورا ملحوظا بشكل مستمر خلال السنوات المالية 2016، 2017، 2018، فقد سجلت في بداية سنة 2016 ما يقارب (48 ملاير ونصف) حتى بلغت سنة 2018 ما قيمته 804000258787 دج، لتنخفض في سنة 2019 وتبلغ قيمة (75 ملاير دج)، ثم تعاود في الارتفاع إلى غاية سنة 2021 اذ عرف الوضع المالي للبنك خلال هذه السنة المالية انتعاشا حيث بلغت الميزانية الاجمالية في هذه السنة أكثر من 138 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لحجم القروض فقد عرفت ارتفاعا بوتيرة جيدة خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2018 حوالي (63 مليار)، لتنخفض سنة 2019 و2020 إلى ما يقارب (59 مليار دج) ثم تعاود الارتفاع سنة 2021 بقيمة (أكثر من 41 مليار دج) حيث بلغت (107 مليار دج) وهذا راجع إلى السياسة التي تبناها البنك في منح القروض وما تحمله من مزايا للمودعين.[1]

[1] بنك ترست الجزائر، على الموقع (www.trust bank.dz) على الساعة 19h 45min يوم 2023/05/29.

الفرع الثاني: عرض وتحليل تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة بنك ترست الجزائر.

الجدول الموالي يعرض تطورات حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) الخاصة ببنك ترست الجزائر.

الجدول رقم (18): تطور حجم الودائع والأموال الخاصة لبنك ترست الجزائر

(الوحدة مليار دج)

السنوات	حجم الودائع	الأموال الخاصة
2016	23345711397	**1922615728**
2017	34898197281	**1974230554**
2018	49345989350	**2037529946**
2019	42219747203	**2020020397**
2020	53400043903	**2207394933**
2021	97086218829	**2604846448**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق رقم (43-45).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضع تطور حجم الودائع والأموال الخاصة خلال الفترة (2016-2021) وفيما يتعلق بحجم الودائع نلاحظ أن القيم في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2018 حيث بلغت أكثر من (49 مليار دج)، لتنخفض سنة 2019 ثم ترتفع في السنة الموالية حيث بلغت (53 مليار دج)، وتستمر كذلك في الارتفاع لغاية نهاية سنه 2021 حيث بلغت قرابة (97 مليار دج)، أما فيما يخص الأموال الخاصة فقد شهدت نوعا من الإستقرار خلال السنوات 2016، 2017، من الدراسة في حوالي المليار دج، ثم ترتفع سنة 2018 وتحافظ على نفس القيمة باقي سنوات الدراسة في جدول (2 مليار دج) وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرزه في الشكل التالي:

الشكل رقم (17): تطور عناصر خصوم الميزانية الخاصة ببنك ترست الجزائر

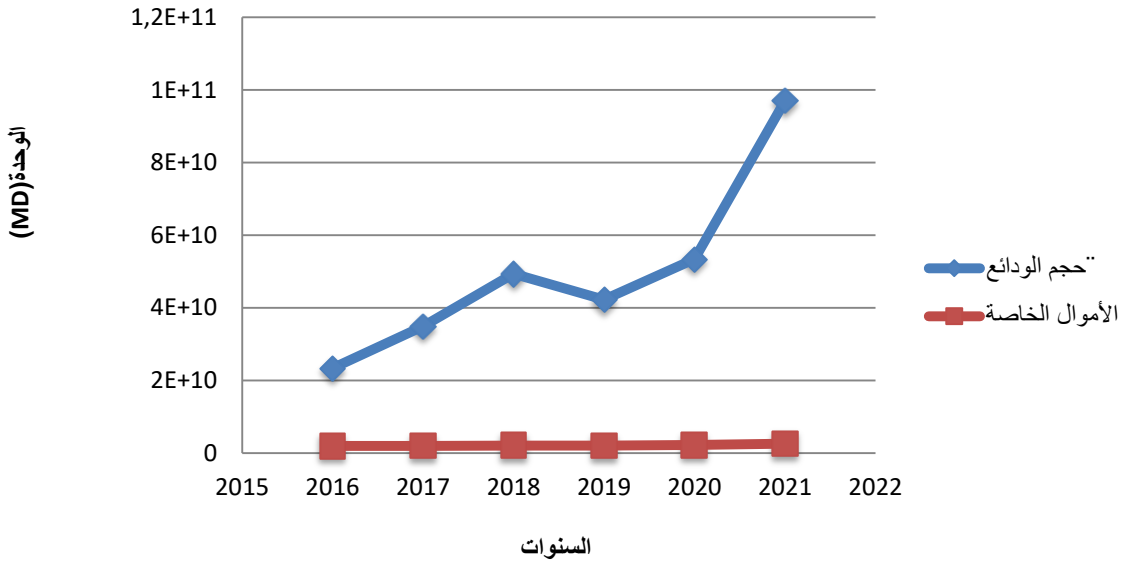

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة المالي الودائع ترتفع في كل سنة من السنوات المالية خلال فترة الدراسة من (2016-2021)، حيث بلغت في سنة 2016 ما قيمته 23345711397 دج مواصلة في ارتفاع إلى غاية 2021 إذ بلغت ما قيمته 97806218829 دج وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسة التي يعتمدها بنك ترست في استقطاب الزبائن.

كما نلاحظ أيضا أن قيمة السؤال الخاصة لدى البنك قد عرفت ارتفاعا نسبيا خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2016 ما قيمة 1922615728 دج واستقرت على هذا المبلغ إلى غاية سنة 2017 ثم واصلت في الارتفاع في السنوات المتبقية حيث بلغت سنة 2020 ما قيمته 2207394933 مليار دج وفي سنة 2021 بلغت ما قيمته 2604846448 دج، وذلك راجع إلى سياسة الرفع من راس المال البنك بتوزيع الأرباح وكذا تطبيق البنك لمبادئ الحيطة المفروضة من مثل البنك المركزي لاسيما ما أقرته أقرته بازل لكفاية رأس المال.[1]

[1] بنك ترست الجزائر، على الموقع(www.trust bank.dz) على الساعة 21h يوم 2023/05/29.

الفرع الثالث: عرض وتحليل تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك تراست الجزائر.

الجدول رقم (19): تطور حجم صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة بنك ترست الجزائر.

(الوحدة مليار دج)

السنوات	صافي الربح	الفوائد الدائنة	الفوائد المدينة
2016	1000304504	3308319821	**131596045**
2017	1181168500	4007197451	**314459774**
2018	1755103996	5144539239	**678331816**
2019	2053552324	5753737030	**431790201**
2020	2053552324	6940616255	**620152080**
2021	5018366221	9232568684	**620232038**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك ترست. بيانات الملحق رقم (46-48).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح تطور صافي الربح والفوائد المدينة وكذا الفوائد الدائنة إذ نلاحظ فيما تعلق بصافي الربح أنه عرف تطورا خلال السنوات الكاملة محل الدراسة بداية من سنة 2016 حيث بلغ قيمة حوالي 1000304504 مليار دج، إلى غاية نهاية سنة 2021 والذي سجل فيها أعلى صافي ربح حيث بلغ 5018366221 مليار دج أما بالنسبة للفوائد الدائنة فنلاحظ قد عرفت ارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنة 2016 قيمة حوالي 3308319821 مليار واستمرت إلى سنة 2021.

حيث سجلت حوالي 9232568684 مليار وفيما يتعلق بالفوائد المدينة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات المالية الأولى إلى أن تنخفض إلى القيمة 431790201 دج لسنة 2019 بعدما كانت سنة 2018 لتبلغ حوالي 678331816 دج لترتفع مجددا سنة 2020 و2021 وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرزه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (18): تطور عناصر جدول حسابات النتائج الخاصة ببنك ترست الجزائر

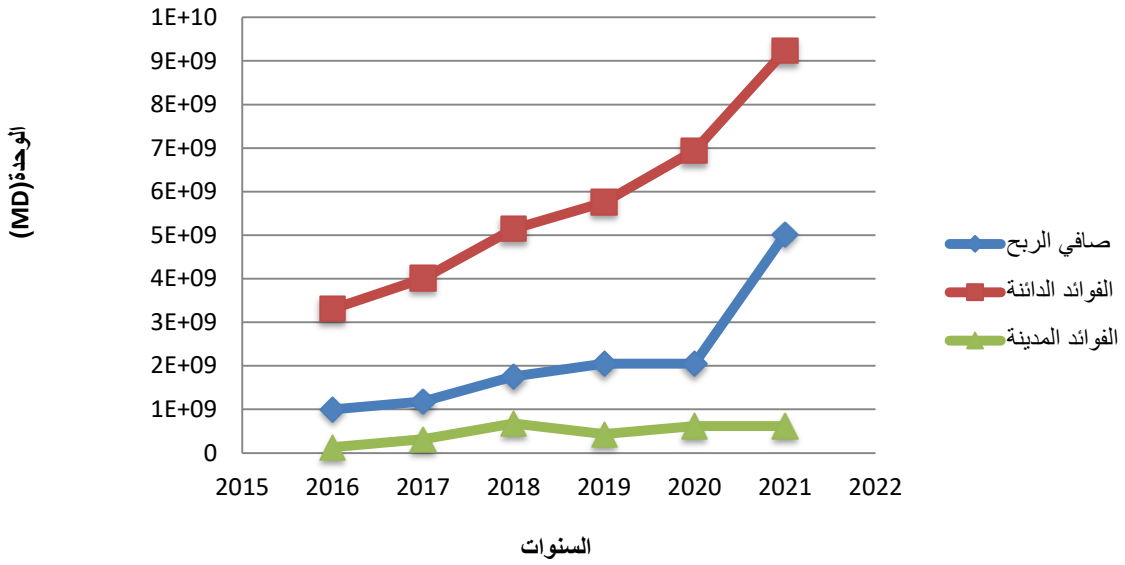

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه فيما يتعلق بالفوائد الدائنة أن قيمها قد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة من (2016-2021) حيث أننا ارتفعت من قيمة 3308319820 دج سنة 2016 إلى ان بلغت سنة 2021 ما قيمته 929256868431 دج وهو ما انعكس على أعباء البنك إجمالا باعتبار أن الفوائد المدنية والأعباء المماثلة تمثل المصدر الأساسي لإيرادات النشاط البنكي.

أما فيما يخص الفوائد المدينة نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها قد عرفت خلال السنوات الدراسية من 2016 إلى غاية 2019 حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 131596045 دج، وبلغت في سنة 2018 ما قيمته حوالي 678331816 دج لتنخفض بعدها في سنة 2019 وتبلغ ما قيمته 431790201,31 دج، ثم تعاود الارتفاع فيما تبقى من سنوات الدراسة حيث بلغت 620232038 دج سنة 2021 وهذا ما ينعكس أعباء البنك باعتبار أن الفوائد المدينة والأعباء المماثلة تمثل المصدر الرئيسي لأعباء النشاط البنكي.

كما نلاحظ أيضا أنه من خلال الشكل أعلاه بأن صافي الربح قد عرف إرتفاعا بشكل مستمر وملحوظ طيلة سنوات الدراسة بداية من سنة 2016 حيث بلغ ما قيمته حوالي مليار دج إلى غاية سنة 2021 محققا ربح قدره 5 مليار دج وهذا ما يعكس ان البنك اتبع سياسة منح القروض واستقطاب الزبائن ويعود بالفائدة والربح على البنك.[1]

[1] سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المبحث الثالث: تحليل تطور كفاية رأس المال، الرافعة المالية والاستقرار المعرفي للبنوك محل الدراسة (2016-2021)

من بين أهم التحديات التي تواجه البنوك يعتبر المخاطر المصرفية في المقدمة من حيث كيفية تحديدها وقياسها و السيطرة عليها وكيفية إدارتها لذلك فإن الجهات الرقابية والتنظيمية تعتبرها من بين القضايا التي تهتم بها من خلال تقديم الضوابط التنظيمية والمحاسبية التي تضمن قياسها وتقييمها والرقابة عليها، وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك والتي قامت بإصدار اتفاقيات بازل التي تعتبر نموذج و معيار دولي لكفاية رأس المال بهدف تحسين وحوكمة المخاطر وتعزيز الإفصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالي و المصرفي، ومن خلال ما تم ذكره سيتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الخليج.

المطلب الثاني: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي.

المطلب الثالث: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الجزائر لخارجي.

المطلب الرابع: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي البنك الوطني الجزائري.

المطلب الخامس: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر.

المطلب الأول: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الخليج

يؤدي عدم التحكم في المخاطر المصرفية والمالية الى نتائج وخيمة تتمثل في أزمات مالية متعددة وهذا ما دفع لجنة بازل وكما سبق الذكر إلى تدعيم آليات الرقابة على هذه المخاطر باعتماد معيار الرفع المالي الى جانب معيار كفاية رأس المال من أجل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي.

الفرع الأول: تطور مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج AGB

سيتم التطرق في هذا الفرع لكيفية حساب مؤشر كفاية رأس المال والنتائج المتوصل إليها كما يلي:

أولا: طريقة حساب مؤشر كفاية رأس المال: هنالك عدة قوانين وعلاقات لحساب مؤشر كفاية رأس المال، إلا أننا وتماشيا مع موضوع دراستنا سوف نعتمد على العلاقة الآتية في حسابها:[1]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال لاتفاقية بازل 3} = \frac{\text{رأس المال (الأموال الخاصة)}}{\text{الاصول المرجحة بالمخاطر (ماعدا النقدية الجاهزة)}} \geq 10.5$$

ثانيا: نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (20): نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%15.45	%13.83	%13.03	%13.60	%13.58	%14.35

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبلك الخليج الجزائر AGB بيانات الملحق (4-6) و (1-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021) أن نسبة مؤشر كفاية رأس المال كانت طيلة سنوات الدراسة أعلى من 10.5% وهذا يدل على أن البنك في وضعية مالية جيدة حيث كانت النتيجة من (2017-2021) متقاربة تتراوح بين 13% و14%، أما سنة 2016 سجلت نتيجة 15.45% وفي أعلى نسبة ولذلك فهي بهذا تعتبر أفضل سنة وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرزه في الشكل الموالي:

[1] بوغدة إبتسام، نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص36.

الشكل رقم (19): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة(2016-2021)

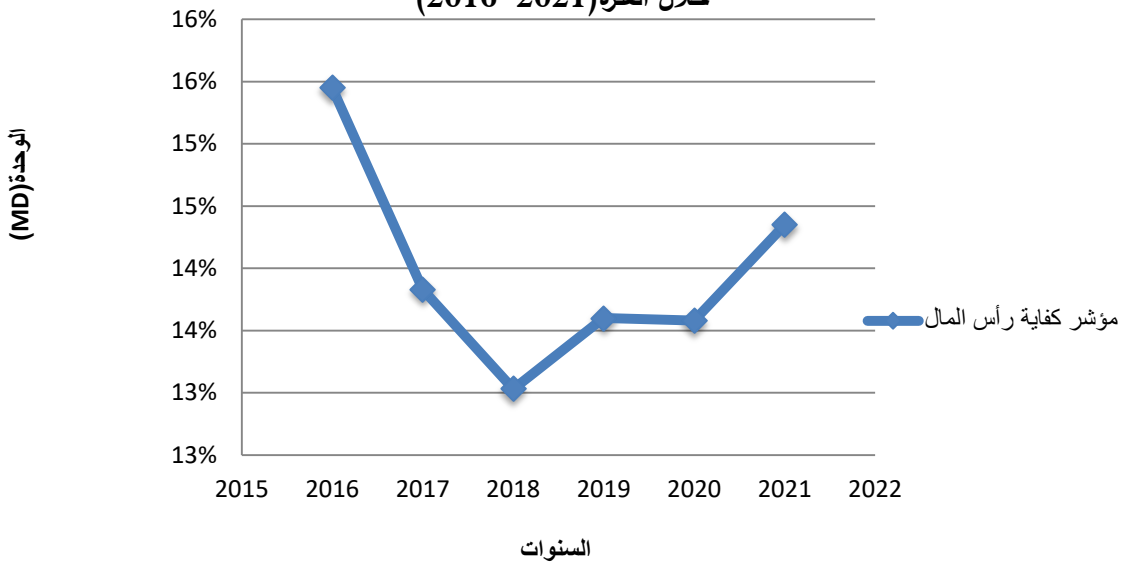

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (20)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مؤشر كفاية رأس المال قد بلغ اعلى نسبة لها سنة 2016 حيث بلغت 15.45% لتنخفض في باقي السنوات وتستقر في النسبة 13% في حين في سنة 2021 ارتفعت نسبة مؤشر كفاية رأس المال إلى 14.35% وتبقى هذه النسبة أعلى من 10.5% أي أن الوضعية المالية للبنك وضعية جيدة وهذا راجع لقدرة البنك على توفير متطلبات كفاية رأس وفقا مقررات لجنة بازل 3.[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشر الرافعة المالية في بنك الخليج الجزائر (AGB) سيتم التطرق إلا مفهوم مؤشر الرافعة المالية وكيفية حسابه والنتائج المتوصلة كما يلي:

أولا: طريقة حساب مؤشر الرافعة المالية: هناك عدة قوانين وعلاقات لحساب مؤشر الرافعة المالية إلا أننا وتماشيا مع موضوع دراستنا سوف نعتمد على العلاقة التالية في حسابها[2]:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} * 100$$

[1] بولكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص106

[2] عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، مجلة دراسات إقتصادية، المجل د1، العدد4، جامعة قسنطينة 2، الجزائر (2008-2013)، ص89.

ثانيا: نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (21): نتائج حساب مؤشر كفاية الرافعة المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%13.04	%10.52	%11.38	%12.09	%11.82	%11.74

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق (4-6) و (1-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الخليج الجزائر من الفترة (2016-2021) قد بلغت أعلى مستويات لها سنة 2016 حيث بلغت 13.04 % وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2021 حيث بلغت 11.74% وما يبرزه الجدول أعلاه سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (22): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

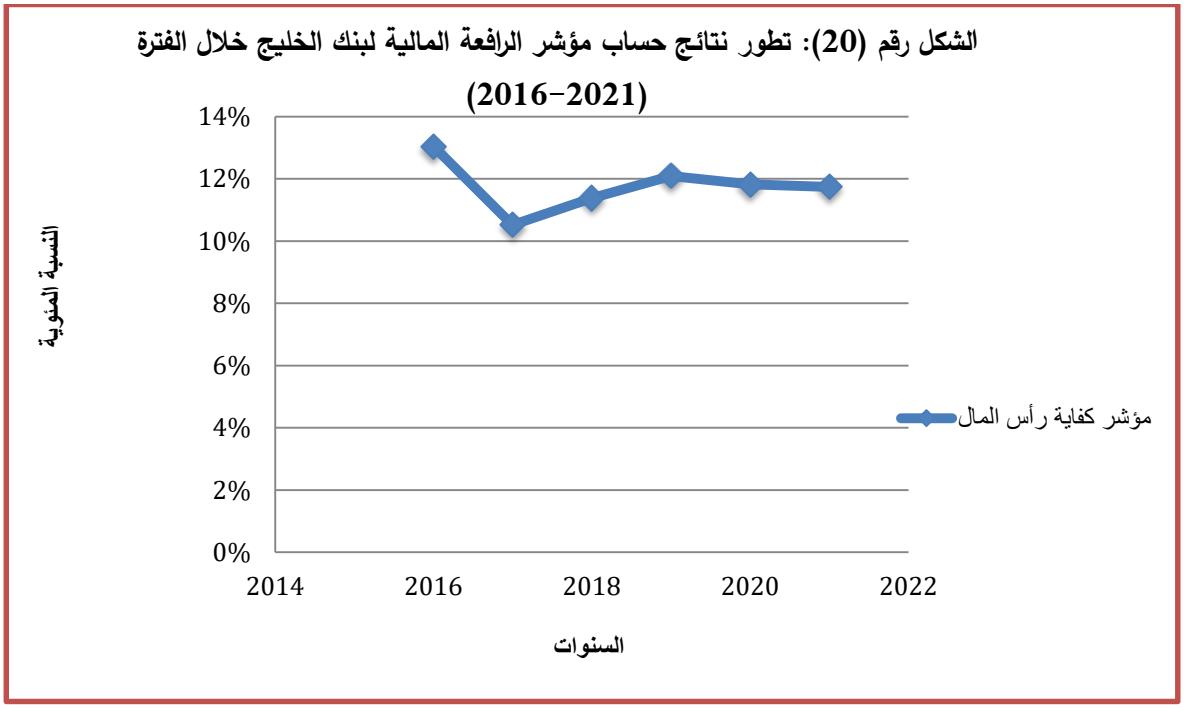

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 21

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2016 حيث بلغت 13.04% لتنخفض سنة 2018 و2020 و2021 لقيمة 11%، وفي سنة 2017 بلغت ما قيمته 10.52% ثم

ترتفع قليلا سنة 2019 حيث بلغت 12.09% ولكن تبقى هذه النسبة نسبة منخفضة وهذا يدل على أن البنك محل الدراسة لا يعتمد في تمويل أصوله على ديون بل يعتمد أكثر على تمويل أصوله على أمواله الخاصة[1].

الفرع الثالث: تطور مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الخليج الجزائر (AGB): سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الخليج الجزائر.

أولا: نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (22): نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
RoA	03014	0.014	0.018	0.023	0.017	0.015	
E/A	0.13	0.10	0.11	0.12	0.11	0.11	
$(Roa-\overline{RoA})2$	0.000036	0.000036	0.00004	0.000009	0.000009	0.000025	
ΣRoA	0.0024	0.0024	0.00081	0.0012	0.0012	0.0020	
Zscore	62.5	50	160.49	116	108.33	65	93.72

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر، بيانات الملحق (1-3) و (7-9) و (4-6)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر Zscore قد وصلت إلى أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة وبالضبط وصلت قيمتها إلى 160.49 سنة 2018 وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2017 حيث وصلت إلى 50، أما باقي السنوات فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا ومما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر Zscore للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021) ومتوسط Zscore الذي بلغ 93.72 مرتفعة مما يدل على أن البنك محل الدراسة يتمتع بإستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والإفلاس.

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية حول فعالية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري، 1999 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020 ص249.

المطلب الثاني: عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي (BEA).

يعكس الاستقرار المصرفي قدرة المؤسسات المصرفية على امتصاص الصدمات السلبية للاقتصاد، مما جعل الجهات الرقابية والإشرافية تمنحه اهتماما بالغا وتسعى إلى إرسائه على مستوى البنوك والمصارف، وتعبر الاستجابة لمعايير لجنة بازل وبالأخص كفاية رأس المال، من أهم المقترحات المعتمدة حاليا لتحقيق الإستقرار نظريا ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض وتحليل مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والإستقرار المصرفي في بنك الجزائر الخارجي (BEA) كما يلي.

الفرع الأول: تطور مؤشر كفاية رأس المال في بنك الجزائر الخارجي BEA: سيتم عرض النتائج المتوصل اليها في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي كما يلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (23): نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%12.5	%13.2	%13.15	%13.73	%16.02	%12.65

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي، بيانات الملحق (7-14) و (10-13).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الخليج خلال الفترة (2016-2021) أن نسبة مؤشر كفاية رأس المال كانت طيلة سنوات الدراسة أعلى من 10.5% وهذا يدل على أن البنك في وضعية مالية جيدة وقد بلغت أعلى نسبة سنة 2020 وكانت نتيجتها بـ 16.02 % ولذلك فهي بذلك تعتبر أفضل سنة وما يوضحه الجدول اعلاه سوف نبرزه في الشكل التالي.

الشكل رقم (21): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)

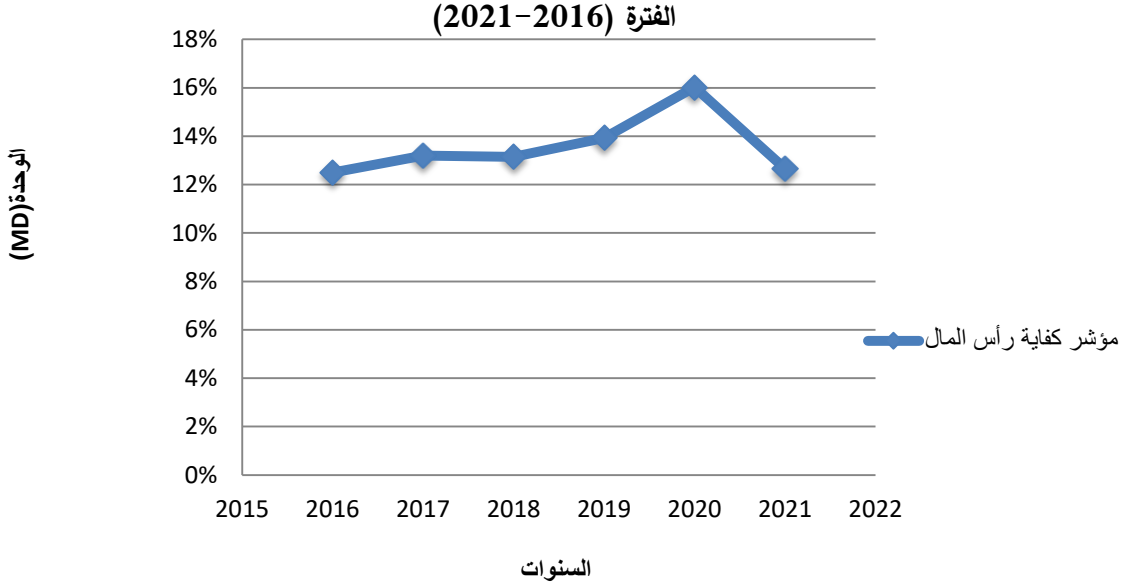

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 23.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر كفاية رأس المال قد بلغ اعلى نسبة لها سنة 2020 حيث بلغت 16.02%، لتنخفض في باقي السنوات إنخفاضا نسبيا حيث سجلت سنة (2016-2021) نفس القيمة تقريبا حوالي 12.65% وتبقى ثابتة بنسبة 13 % خلال السنوات (2017،2018،2019)، وتعتبر هذه النسب أعلى من 10.5% من أي أن الوضعية المالية للبنك وضعية جيدة وهذا كمؤشر على أن البنك قادر على مواجهة إلتزاماته اتجاه اصحاب الودائع وبالتالي حتى لو تعرض لأزمات مصرفية أو إلى نقص في السيولة إلى أنه بأمواله الخاصة يستطيع مواجهة طلبات أصحاب الودائع.[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشر الرافعة المالية في بنك الجزائر الخارجي: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي كما يلي

أولا: نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية: تم الإعتماد على القانون في حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

[1] بولكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 107.

الجدول رقم (24): نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021).

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%10.2	%10.04	%11.07	%12.17	%14.85	%.9

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي، بيانات الملحق (14-17) و (10-13).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية بنك الجزائر الخارجي من الفترة (2016-2021) أن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد شهدت نسب ضعيفة طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أعلى مستويات لها سنة (2020) بنسبة (14.08%) وقد بلغت أدنى مستويات لها سنة (2021) بنسبة (9.93%) وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرزه في الشكل التالي:

الشكل رقم (22): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)

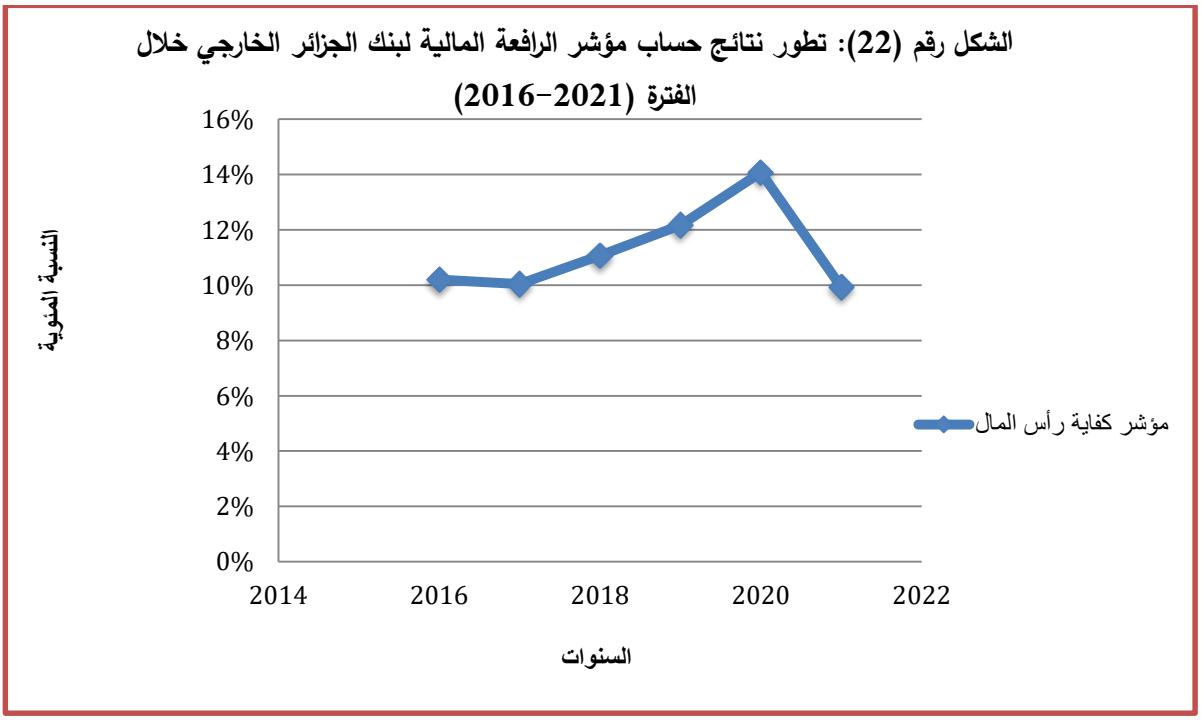

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 24.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2020 حيث وصلت إلى 14.08% لتنخفض سنة 2019 حيث سجلت أدنى قيمة لها بلغت 9.93% هذه النسبة تعتبر ضعيفة

لمؤشر الرافعة المالية للبنك محل الدراسة، وهذا يدل على أن البنك محل الدراسة لا يعتمد في تمويل أصوله على ديون بل يعتمد أكثر على أمواله الخاصة.[1]

الفرع الثالث: تطور مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي (BEA): سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي (BEA).

أولا: نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي (BEA) خلال الفترة (2016-2021)، وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (25): نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
RoA	1.343	1.837	2.328	1.017	2.175	1.723	
E/A	0.102	0.100	0.110	0.121	0.140	0.099	
(Roa-$\overline{RoA}$)2	0.005041	0.178929	0.835396	0.253009	0.579121	0.095481	
ΣRoA	0.028	0.172	0.373	0.205	0.310	0.126	
Zscore	54.14	8.8	4.08	7.48	5.01	12	15.25

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي، بيانات الملحق (18-21) و (10-13) و (14-17).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر Zscore قد وصلت إلى أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة سنة 2016 حيث بلغت 54.14، وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2018، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر Zscore للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021)، ومتوسط Zscore الذي بلغ 15.25 منخفضة مما يدل على أن البنك محل الدراسة لا يتمتع بإستقرار مصرفي، وقد يؤذي به إلى حلات التعثر والإفلاس.

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص249.

المطلب الثالث: عرض وتحليل تطور مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري (BNA).

هدفت إتفاقية لجنة بازل إلى تعزيز إستقرار النظام المالي والمصرفي من خلال تحديد متطلبات رأس المال وإستخدام الرافعة المالية في القطاع المصرفي، حيث أن العلاقة المتبادلة بينهما تأثر بشكل كبير على الاستقرار المالي للبنوك، وبما أن كفاية رأس المال يعتبر النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنك بالنسبة لأصوله ومخاطره سوف نتطرق إلى في هذا المبحث إلى عرض وتحليل تطورها بالإضافة إلى مؤشر الرافعة المالية والإستقرار المصرفي كما يلي:

الفرع الأول: تطور مؤشر كفاية رأس المال في للبنك الوطني الجزائري (BNA): سيتم عرض النتائج المتوصل اليها في حساب مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري (BNA) كما يلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة:

الجدول رقم (26): نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%95.46	%103.55	%105	%97.82	%99.11	%91.69

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (BNA)، بيانات الملحق (25-27) و(22-24).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)، حيث أن قيمة نسبة كفاية رأس المال سنة 2016، 2019، 2020، 2021 مستقرة في القمة 90%، وفي سنة 2017 بلغت قيمة مؤشر كفاية رأس المال 103.65%، وهذ يدل على أن الوضعية المالية طيلة هذه السنوات جيدة في حين سنة 2018 بلغت قيمة نسبة كفاية رأس المال 105%، وما يوضحه الجدول اعلاه سوف نبرزه في الشكل التالي.

الشكل رقم (23): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)

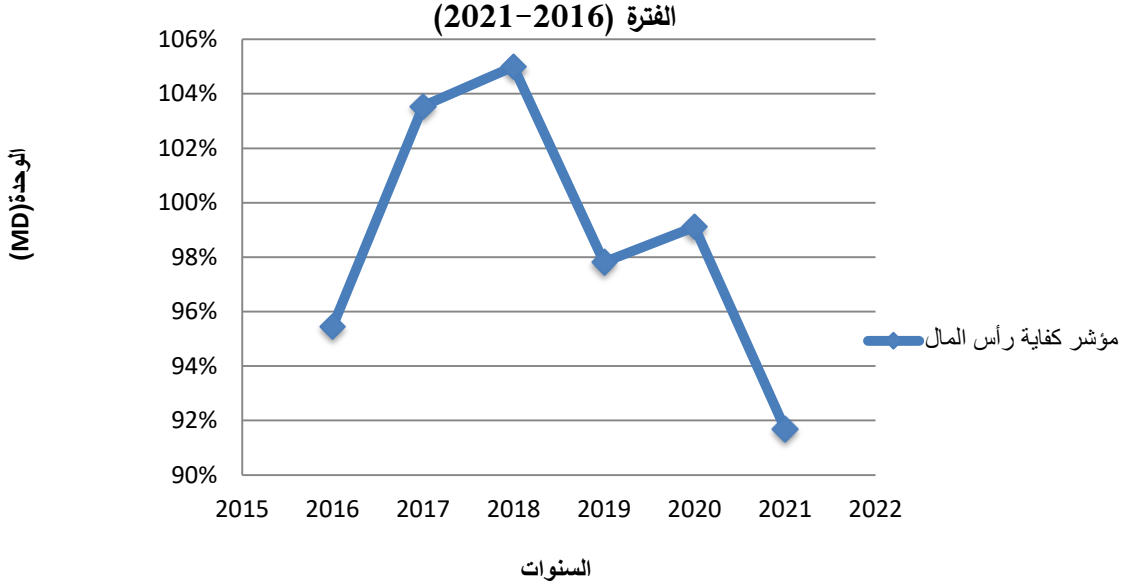

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم26.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر كفاية رأس المال قد بلغت أعلى مستوياتها في سنة 2018 حيث بلغت 105%، وبلغت سنة 2017 (103%)، أما باقي السنوات فإن قيمة نسبة مؤشر رأس المال قد عرفت نوعا من الاستقرار ما بين (99%-90%)، لكن تعتبر هذه النسب أعلى من 10.5% أي أن الوضعية المالية للبنك وضعية جيدة، وهذا راجع إلى قدرة البنك على توفير متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين.[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA): سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) كما يلي

أولا: نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية: تم الإعتماد على القانون في حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

[1] بولكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول رقم (27): نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%85.20	%92.70	%93.51	%85.74	%91.85	%84

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري (BNA)، بيانات الملحق (25-27) و (22-24).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)، قد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2018 حين بلغت 93.51%، وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2021 حيث وصلت إلى 84%، وما يبرزه الجدول أعلاه سوف نوضحه في الشكل التالي.

الشكل رقم (24): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)

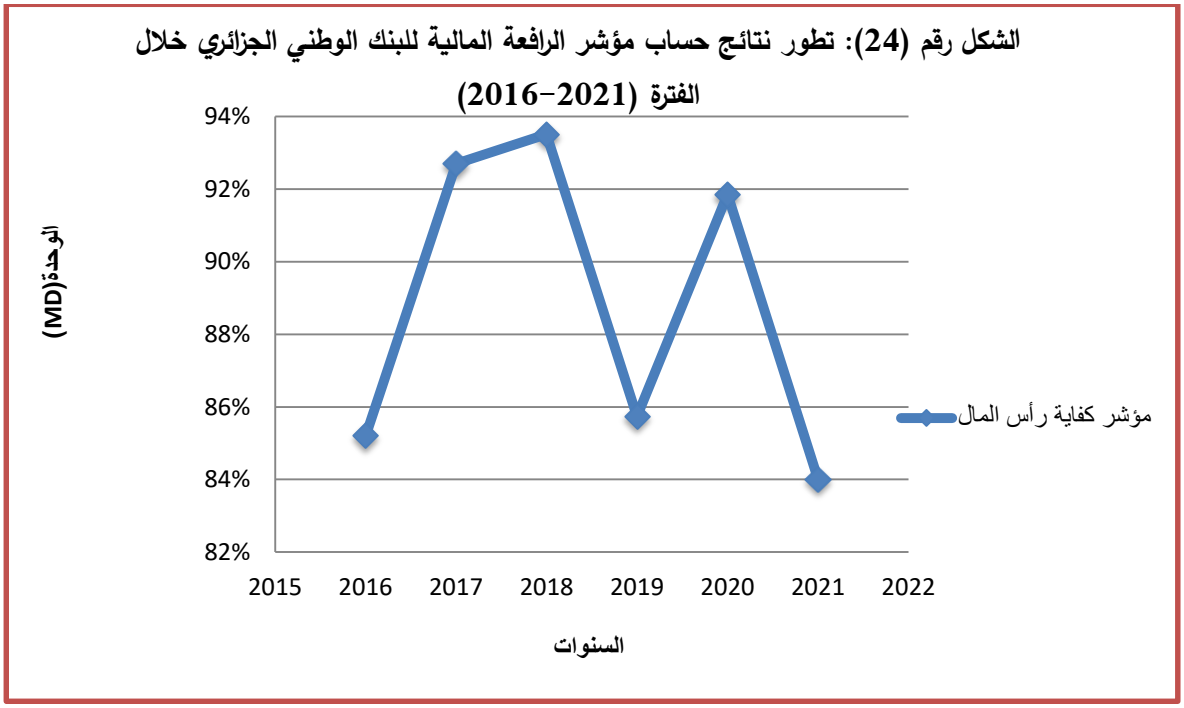

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 27.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة مؤشر الرافعة المالية قد بلغت سنة 2018 حوالي (93,51%) لتنخفض سنة (2021) إلى القيمة 91,85%، أما باقي السنوات فقد شهدت نوعا من الاستقرار فيما يقارب (85%)، وبالرغم ما تم ذكره سابقا نجد بأن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021) منخفضة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يعتمد في تمويل أصوله على أمواله الخاصة.[1]

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص249.

الفرع الثالث: تطور مؤشر الاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري (BNA): سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري.

أولا: نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

الجدول رقم (28): نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
RoA	0.020	0.014	0.022	0.03	0.019	0.014	
E/A	029	0.19	0.16	0.14	0.12	0.11	
$(Roa-\overline{RoA})2$	0.001	0.000016	0.00014	0.0004	0.000081	0.000016	
ΣRoA	0.0040	0.0016	0.0048	0.0081	0.0036	0.0016	
Zscore	75	125	35.41	18.51	36.11	75	60.83

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق (22-24) و (25-27) و(28-30).

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021) أن قيمة مؤشر Z-CORE قد وصلت إلى أعلى مستويات لها سنة 2021 حيث بلغت 231,70 وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2019 حيث وصلت إلى 22,88 أنا في باقي السنوات فقد عرفت نوعا من الارتفاع بين السنة والأخرين 48 سنة 2019 إلى غاية 125,60 سنة 2017, ورغم كل ما تم ذكره سابقا نجد بأن متوسط قيمة مؤشر Z-SCORE وكذا قيمة مؤشر Z-SCORE للبنك محل الدراسة خلال الفترة 2016-2021 مرتفعة مما يدل على أن البنك محل الدراسة يتمتع بإستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والافلاس.

المطلب الرابع: عرض وتحليل تطور مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك السلام – الجزائر.

يعد الاستقرار بالجهاز المصرفي الحالة الصحية التي تميزه والتي في خضمها يكون نشاط المصارف في إزدهار، كما تزداد نسب ربحيتها وسيولتها وبناء على العناية بهذا الجانب فإنه يتم العمل على تطبيق مقررات اتفاقيات بازل التي نصت على استخدام مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية سعيا منها للحفاظ على سلامة المصارف ومن خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى عرض وتحليل تطور مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك السلام – الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: تطور مؤشر كفاية رأس المال في بنك السلان الجزائر: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤثر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر كمايلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016–2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

الجدول رقم (29): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016–2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%45.83	%33.26	%28.08	%29.33	%29.37	%19.98

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق (34–36) و (31–33)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016–2021) اذ أن نسبة مؤشر كفاية رأس المال كانت أعلى من 10,5% طيلة سنوات الدراسة يعني ان البنك في وضعية جيدة طيلة السنوات المالية على الدراسة وقد بلغ أعلى نسبة سنة 2016 قدرت ب 45,00% وبذلك فهي تعتبر أفضل سنة وما يوضحه الجدول أعلاه سوف برره في المنحنى الموالي.

الشكل رقم (25): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

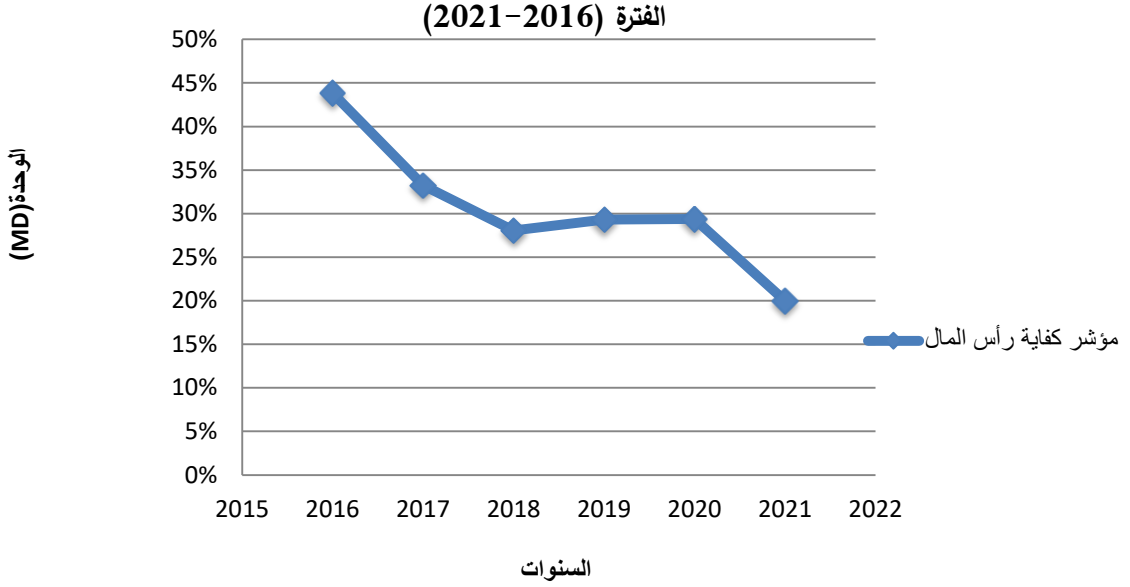

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 29.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مؤشر كفاية رأس المال قد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2016 حيث بلغت 45%، لتنخفض تدريجيا باقي السنوات، حيث بلغت سنة 2021 أقل قيمة لها وسجلت 16.84 %، وتبقى هذه النسب أعلى من 10.5% وهذا يدل على قدرة البنك على توفير متطلبات كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل 3 وما أقرته، وأن الوضعية المالية للبنك وضعية جيدة وبالتالي فإن كفاية رأس مال البنك التجاري محل الدراسة دليل على أمانه وإمكانية مواجهته لإلتزامته، فرأس المال يؤذي دورا لا بأس به في إمتصاص وتغطية المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة مالتي قد تواجه البنك.[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام – الجزائر: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام – الجزائر كما يلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية: تم الإعتماد على القانون في حساب مؤشر الرافعة لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

[1] بولكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 107.

الجدول رقم(30): نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%28.96	%19.3	%15.71	%14.51	%11.62	%11.40

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق (34-36) و (31-33).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم نسبة مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة (2016-2021)، قد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2016 حيث بلغت 28.96%، وقد بلغت أدنى مستويات لها سنة 2021 حيث بلغت سنة 2021 حيث بلغت 11.46%، وما يبرزه الجدول أعلاه سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (26): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك السلام-الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

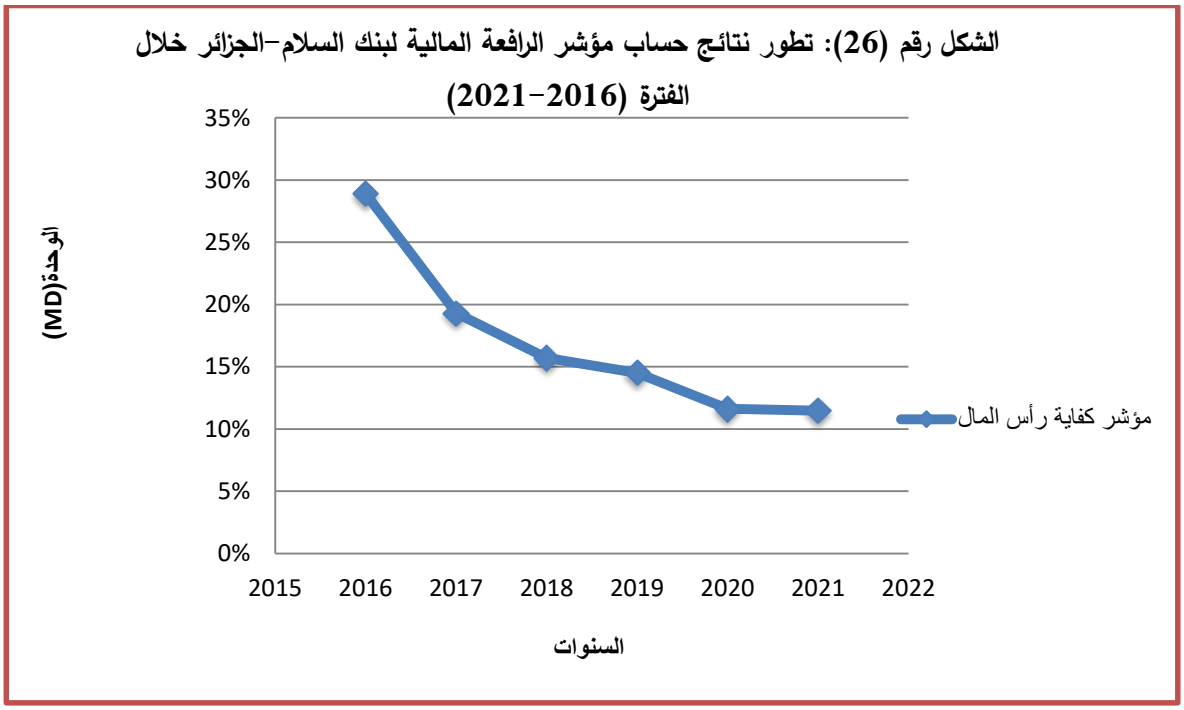

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 30.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2016 حيث بلغت 28.96%، لتنخفض سنة 2017 حيث بلغت نسبة 19.30%، وتواصل الإنخفاض باقي السنوات حيث سجلت أدنى مستويات لها سنة 2021 إذ بلغت نسبة مؤشر الرافعة المالية ما قيمته 11.46%، وتعتبر هذه النسبة نسبة

منخفضة، وهذا يدل على أن البنك محل الدراسة لا يعتمد في تمويل أصوله على الديون بل يعتمد أكثر في تمويل أصوله على أمواله الخاصة.[1]

الفرع الثالث: تطور مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك السلام – الجزائر: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك السلام – الجزائر.

أولا: نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي: يتم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك السلام – الجزائر خلال الفترة (2016–2021) وكانت النتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (31): نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016–2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
RoA	0.020	0.014	0.022	0.03	0.019	0.014	
E/A	029	0.19	0.16	0.14	0.12	0.11	
$(Roa-\overline{RoA})2$	0.001	0.000016	0.00014	0.0004	0.000081	0.000016	
ΣRoA	0.0040	0.0016	0.0048	0.0081	0.0036	0.0016	
Zscore	75	125	35.41	18.51	36.11	75	60.83

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك السلام الجزائر، بيانات الملحق (31–33) و (34–36) و (37–39).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر Zscore قد وصلت إلى أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة وبالضبط وصلت قيمتها إلى 125 سنة 2017، وبلغت مستويات لها سنة 2019 حيث بلغت 18.51، أما باقي السنوات ففي سنتي 2021 و 2016 إستقرت في 75، وسنتي 2020 و 2018 في حدود 36، وما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة مؤشر Zscore للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016–2021) وتوسط Zscore الذي بلغ 60.83 مرتفعة، مما يدل على أن البنك محل الدراسة يتمتع بإستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والافلاس.

[1] بولكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 106 107.

المطلب الخامس: عرض وتحليل تطور مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر.

ظلت وستظل البنوك تشكل هاجسا قويا للسلطات الرقابية الإشرافية لأن البنوك لها وضع حساس جدا وخاص جدا، ودائما هناك حاجة للمتابعة وللمعالجة الخاصة حتى لا تتأثر هذه الخصوصية الحساسة ولا تتعرض لأي انتكاسات، ولمجابهة هذه الهواجس توجد معايير رقابية صارمة ومتعددة تم تطويرها من أجل حماية البنوك وتحقيق الاستقرار المصرفي ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض وتحليل تطور مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية والاستقرار المصرفي لبنك ترست –الجزائر كما يلي.

الفرع الأول: تطور مؤشر كفاية رأس المال في بنك ترست –الجزائر: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست الجزائر كما يلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016–2021) وكانت النتائج كما هي موضحة.

الجدول رقم (32): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016–2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%45.83	%33.26	%28.08	%29.33	%29.37	%19.98

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق (40–42) و (43–45).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال كانت طيلة سنوات الدراسة أعلى من 10,5%، هذا يدل على أن البنك في وضعية مالية جيدة حيث بلغت نسبة مؤشر كفاية رأس المال نسبة 2021 (19,98%) لترتفع في باقي السنوات إلا أن تبلغ أعلى نسبة لمؤشر كفاية رأس المال سنة (2016) قدرت بـ (43,83%) ولذلك فهي بهذا اعتبرت أفضل سنة وما يوضحه الجدول أعلاه سوف برره في الشكل الموالي.

الشكل رقم (27): تطور نتائج حساب مؤشر كفاية رأس المال لبنك ترست–الجزائر خلال الفترة (2016–2021)

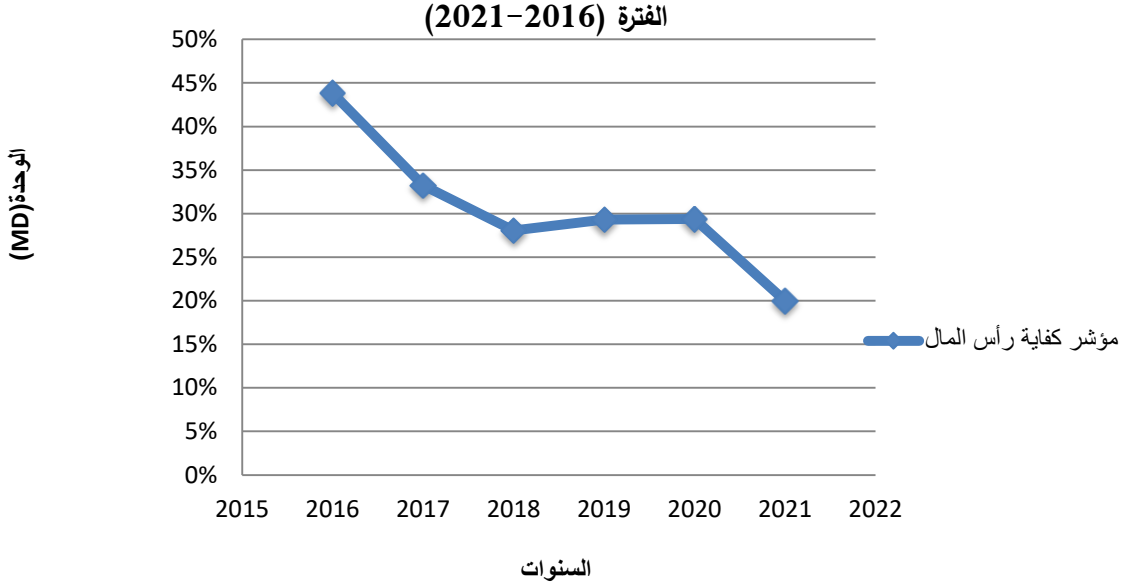

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة كفاية رأس المال قد بلغت أعلى نسبة لها سنة(2016) قدرت بـ: (43,83%) لتنخفض تدريجيا باقي السنوات وسجلت أدنى قيمة لها سنة (2021) وقدرت (19,98%) لكن تبقى هذه القيم أعلى من 10.5%، أي أن الوضعية المالية للبنك وضعية جيدة وهذا يرجع إلى قدرة البنك على توفير متطلبات كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل وأن هذا البنك قادر على مواجهة إلتزاماته اتجاه اصحاب الودائع, وبالتالي حتى لو تعرض إلى أزمات مصرفية أو إلى نقص في السيولة إلا أنه بأمواله الخاصة يستطيع مواجهة طلبات اصحاب الودائع.[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشر الرافعة المالية في بنك ترست الجزائر: يتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك ترست الجزائر كما يلي:

أولا: نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية: تم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016–2021) وكانت النتائج كماهي موضحة.

[1] بولكور نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الجدول رقم (33): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر كفاية رأس المال	%3.93	%3.03	%2.53	%2.67	%2.45	%1.88

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق (40-42) و (43-45).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قينة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد شهدت نسبة ضعيفة طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أعلى مستويات لها سنة 2016 بقيمة (3,39%) وقد بلغت أدنى مستويات لها سنة (2021) بقيمة (1,88%) وما يوضحه الجدول أعلاه سوف نبرره في المنحنى الموالي.

الشكل رقم (28): تطور نتائج حساب مؤشر الرافعة المالية لبنك ترست-الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

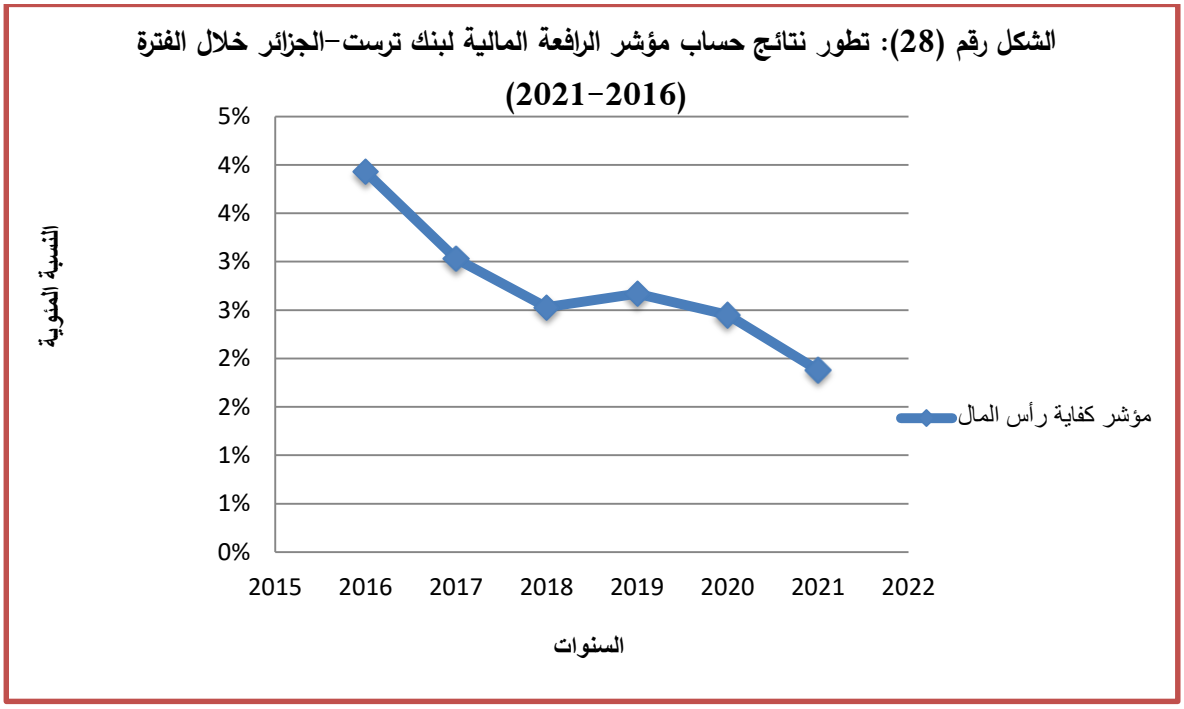

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية قد بلغت أعلى مستويات لها سنة (2016) بقينة (3,93%) لتنخفض باقي السنوات إلى غاية سنة 2021 حيث شهدت قيمة نسبة مؤشر الرافعة المالية فب السنة

الأخيرة ما قيمته (1,88) اذا تعتبر هذه النسب ضعيفة ومنخفضة وهذا يدل على أن البنك محل الدراسة لا يعتمد في تمويل أصوله على الديون بل يعتمد أكثر في تمويل أصله على أمواله الخاصة.[1]

الفرع الثالث: تطور مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر: سيتم عرض النتائج المتوصل إليها في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر.

أولا: نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي: يتم الاعتماد على القانون في حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021) وكانت النتائج موضحة كما يلي.

الجدول رقم (34): نتائج حساب مؤشر الاستقرار المصرفي لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
RoA	0.02	0.018	0.022	0.027	0.023	0.036	
E/A	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.01	
$(Roa-\overline{RoA})2$	0.000016	0.000036	0.000004	0.00009	0.000001	0.000144	
ΣRoA	0.0016	0.0024	0.00081	0.0012	0.0046	0.002	
Zscore	33.75	22.5	54.32	36.66	110	22	46.54

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية لبنك ترست الجزائر، بيانات الملحق (40-42) و(43-45) و(46-48).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر Z-SCORE قد وصلت إلى أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة وبالضبط وصلت قيمتها إلى 110 سنة 2020 وبلغت أدنى مستويات لها سنة 2017 و2021 حيث وصلت إلى 22 أما باقي السنوات فقد عرفت نوعا من الارتفاع مقارنة بنسبة 2017 ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر Z-SCORE للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021) ومتوسط Z-SCORE الذي بلغ 93,72 مرتفعة مما يدل على أن البنك محل الدراسة يتمتع بإستقرار مصرفي يبعده عن حالات التعثر والإفلاس.

[1] بوسعيد محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص249.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية.

من خلال ما تمت دراسته في المباحث السابقة سنقوم باختبار أثر تكامل معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المصرفي للبنوك محل دراسة حالة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) خلال الفترة (2016-2021) بإستخدام نماذج البانل، إذ أنه في النموذج الأول يقيس لنا أثر معدل كفاية رأس المال على الاستقرار المصرفي والنموذج الثاني يقيس لنا أثر مؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي والنموذج الثالث يقيس لنا أثر مؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي والنموذج الثالث يقيس لنا أثر التكامل معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المصرفي وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، معدل كفاية رأس المال (car)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر الرافعة المالية (EM)، حجم البنك (SIZE-B)، مؤشر الاستقرار المصرفي (Z-Score) وتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

1. متغيرات الدراسة

- معدل كفاية رأس المال (CAR): هي مقياس لرأس مال البنك أو المؤسسات الإستثمارية لتغطية المخاطر الإئتمانية، وتعرف بإسم القوة المالية للبنك، وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة.
- مؤشر العائد على الأصول (ROA): يحتسب معدل العائد على الأصول (ROA) بقسمة صافي الربح الصافي على إجمالي الأصول، يتم تقديمه في شكل نسبة مئوية، كلما ارتفعت نسبة هذا المعدل ذل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار المؤسسات المصرفية لأصولها.
- مؤشر الرافعة المالية (EM): تمثل نسبة الرفع المالي أساسا نسبة الديون إلى حقوق الملكية والتي تعبر عن حجم المخاطر التي تتحملها المصارف، وكذلك تمثل جوهر العمل المصرفي التقليدي القائم أساسا على مبدأ الرافعة المالية.

- حجم البنك (SIZE–B): يعود تحديد حجم البنك إلى مجموعة من العوامل نحصرها في (مجموع الأصول إجمالي حقوق المساهمين، إجمالي الودائع ...)، ويعتبر حجم البنك الكبير ذو أفضلية للبنك مقارنة بالبنوك الأقل حجما وذلك لانخفاض التكاليف الثابتة وزيادة فرص التمويل.
- مؤشر الاستقرار المصرفي (Z–Score): يعتبر مؤشر Z–Score من الإبتكارات المالية التي تعكس حالة نجاح البنك وقدرته على الإستمرار من عدمه، فهو يقيس مدى إستقرار البنك فكلما كانت قيمته كبيرة ذل على أن إحتمالية تعوض البنك للتعثر والفشل المالي أقل وإلى أنه أكثر استقرارا.
- مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية (INTG): نتحصل عليه من خلال ضرب معدل كفاية رأس المال (CAR) في مؤشر الرافعة المالية (EM).

2. حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات المصرفية حسب اتفاقية بازل الثالثة وهم: معدل كفاية رأس المال (CAR)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر الرافعة المالية (EM) حجم البنك (SIZE–B) مؤشر الاستقرار المصرفي (Z–Score)، مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية (INTG)، لخمس بنوك جزائرية مختلطة منها العمومية مثل: (BNA, BEA) ومنها الخاصة كـ: (TBA، AGB، SBA) وقد غطت الدراسة الفترة (2016–2021).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1. مصادر البيانات:

تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة معدل كفاية رأس المال (CAR)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر الرافعة المالية (EM)، حجم البنك (SIZE–B)، مؤشر الاستقرار المصرفي (Z–Score)، مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية (INTG)، للخمس بنوك الجزائرية: (TBA، AGB، SBA، BEA BNA) من الجهات المتخصصة مثل: المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، التقارير المالية للبنوك محل الدراسة وهم: (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA).

2. **معالجة البيانات:** لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS 10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نماذج الدراسة.

3. نماذج الدراسة:

في هذه الدراسة سوف تستخدم ثلاث نماذج لاختبار أثر تكامل معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المصرفي للبنوك محل دراسة حالة، وهم: (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA)، حيث النموذج الأول يختبر لنا أثر معدل كفاية رأس المال على الاستقرار المصرفي، والنموذج الثاني يختبر لنا: أثر مؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي، بينما النموذج الثالث فيختبر لنا: أثر معدل كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي.

أ. صياغة النموذج الأول: هذا النموذج يقيس لنا **أثر معدل كفاية رأس المال على الاستقرار المصرفي** إذ سوف نستخدم أربع متغيرات: **معدل كفاية رأس المال (CAR)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، حجم البنك (SIZE_B)، مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCORE)**، للبنوك الجزائرية محل دراسة حالة (BNA, BEA, SBA AGB,TBA) حيث: **مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCORE)** كمتغير تابع، **معدل كفاية رأس المال (CAR) مؤشر العائد على الأصول (ROA)، حجم البنك (SIZE_B) كمتغيرات مستقلة**، و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathrm{ZSCOR} = \mathrm{F}(\mathrm{CAR}, \mathrm{ROA}, \mathrm{SIEZ_B})$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathrm{ZSCOR} = C + \alpha \mathrm{CAR} + \beta ROA + \gamma \mathrm{SIZE_B} + \mu$$

وبإدخال اللوغريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\mathrm{LOGZSCOR} = \mathrm{LOG}C + \alpha \mathrm{LOGCAR} + \beta \mathrm{LOG}ROA + \gamma \mathrm{LOGSIZE_B} + \mu$$

ولتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد (n=5) من المقاطع (i) والمتمثلة في 5 بنوك، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية (t=6) سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات 30 مشاهدة.

ب . صياغة النموذج الثاني: هذا النموذج يقيس لنا **أثر مؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي** إذ سوف نستخدم أربع متغيرات: **مؤشر الرافعة المالية (EM)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، حجم البنك (SIZE_B) مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCORE)**، للبنوك الجزائرية محل دراسة حالة (TBA، AGB، SBA، BEA BNA) حيث: **مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCORE)** كمتغير تابع، **مؤشر الرافعة المالية (EM)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، حجم البنك (SIZE_B) كمتغيرات مستقلة**، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathrm{ZSCOR} = \mathrm{F}(\mathrm{EM}, \mathrm{ROA}, \mathrm{SIEZ_B})$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{ZSCOR} = C + \alpha\text{EM} + \beta ROA + \gamma\text{SIZE_B} + \mu$$

وبإدخال اللوغريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{LOGZSCOR} = \text{LOG}C + \alpha\text{LOGEM} + \beta\text{LOG}ROA + \gamma\text{LOGSIZE}_{\text{B}} + \mu$$

ولتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد (n=5) من المقاطع (i) والمتمثلة في 5 بنوك، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية (t=6) سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات 30 مشاهدة.

ج . **صياغة النموذج الثالث:** هذا النموذج يقيس لنا **أثر تكامل معدل كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي** إذ سوف نستخدم ثلاث متغيرات: **مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCORE)، مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية (INTG)**، للبنوك الجزائرية محل دراسة حالة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA)، حيث: **مؤشر الاستقرار المصرفي (ZSCOR)** كمتغير تابع، **مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية (INTG) كمتغيرين مستقلين** ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{ZSCOR} = \text{F}(\text{ROA}, \text{INTG},)$$

أما الشكل الدالي للنموذج فيأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{ZSCOR} = C + \alpha\text{ROA} + \beta INTG + \mu$$

وبإدخال اللوغريتم الطبيعي على الشكل الدالي للنموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{LOGZSCOR} = \text{LOG}C + \alpha LOG\text{ROA} + \beta LOGINTG + \mu$$

ولتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد (n=5) من المقاطع (i) والمتمثلة في 5 بنوك، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية (t=6) سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات 30 مشاهدة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

1. نتائج اختيار النموذج الأول الدراسة:

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، من أجل اختيار النموذج الملائم لدراسة **أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المصرفي**، كما يلي:

الجدول رقم (35): نتائج الاختبارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016 – 2021)

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	الانحدار التجميعي	طريقة التأثيرات الثابتة	طريقة التأثيرات العشوائية
C	2.334530	−0.455860	2.178439
Prob(C)	0.0003	0.9553	0.0399
logCAR	0.332118	0.512207	0.322823
Prob(logCAR)	0.0817	0.6934	0.3119
logROA	−0.293796	−0.750110	−0.327846
Prob(logROA)	0.0015	0.1200	0.0341
logSIZE_B	−0.092982	0.161246	−0.081049
Prob(logSIZE_B)	0.1062	0.8640	0.4302
R^2	0.56	0.64	0.32
Fsts	11.25099	5.573207	4.122281
Prob(F)	0.0000	0.0008	0.0161
DW	1.524	1.626	1.666

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر (F) في في النماذج الثلاثة إلى وجود معنوية إحصائية.
- تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، في النماذج الثلاثة.

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة كما يلي:

سوف نفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وهذا باستخدام اختبار (Likelihood Ratio)

المتضمن لنتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع، وفي حالة اختيار نموذج التأثيرات الثابتة سوف نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية وهذا باستخدام اختبار هوسمان. ولكن قبل ذلك ينبغي علينا استعراض نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك كما يلي:

الجدول رقم (36): نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	0.398672
2	AGB	0.138073
3	BNA	0.228071
4	SBA	−0.107387
5	TBA	−0.657429

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين ما بين (0.398672) كأعلى أثر خاص بالبنك (BEA)، وأدنى أثر وهو (−0.657429) والخاص بالبنك (TBA)، بينما الأثر الخاص بالبنك (AGB) فكان في حدود (0.138073)، أما البنك (BNA) فكان في حدود (0.228071)، في حين جاء الأثر الثابت للبنك (SBA) في حدود (−0.107387).

بينما الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك فيمكن تلخيصها أيضا كما يلي:

الجدول رقم (37): نتائج الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	0.023085
2	AGB	0.093002
3	BNA	0.058643
4	SBA	−0.128746
5	TBA	−0.045984

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين ما بين (0.093002) كأعلى أثر عشوائي خاص بالبنك (AGB)، وأدنى أثر عشوائي وهو (−0.128746) والخاص بالبنك (SBA)، بينما الأثر العشوائي الخاص بالبنك (BEA) فكان في حدود (0.023085)، أما البنك (BNA) فكان في حدود (0.058643)، في حين جاء الأثر العشوائي للبنك (TBA) في حدود (−0.045984).

أ . المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

نتائج اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يلخصها الجدول الأتي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-section F	1.173009	0.3651
Cross-section Chi-square	5.637399	0.2279

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أكبر من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى قبول فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج الانحدار التجميعي.

ب . تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الأول:

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي يمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل الآتي:

$$\text{LOGZSCOR} = 2.33 + 0.33\text{LOGCAR} - 0.29\text{LOG}ROA - 0.09\text{LOGSIZE}_{\text{B}} + \mu$$

من خلال المعالة أعلاه نلاحظ:

✓ **معدل كفاية رأس المال (LOGCAR):** القيمة المعنوية لمتغير **معدل كفاية رأس المال** تساوي (0.0817) وهي أقل من 0,1 ، و بالتالي **معدل كفاية رأس المال** يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) بمعنى لما تتغير قيمة معدل كفاية رأس المال بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.33%)، فكل زيادة إيجابية في معدل كفاية رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) بثلث الزيادة ويمكن تفسير هذا التأثير الإجابي من خلال الدور البارز والمهم الذي تلعبه كفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل 3 في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، من خلال تعزيز قدرتها على إستعاب المخاطر وكذا التأثير على أنشطتها المصرفية، مما يعزز من سيولتها المصرفية ويخفض مخاطرها وهذا باعتبار أن كفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل 3 هدفها الحد من المخاطر المفرطة لدى البنوك، وكذلك

يدل على أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال فتساعد في تحسين أداء البنك، وتحقيق الاستقرار المصرفي بما أنه كلما تتغير قيمة كفاية رأس المال بـ 1% يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.33%).[1]

✓ **مؤشر العائد على الأصول (LOGROA):** القيمة المعنوية لمتغير العائد على الأصول تساوي (0.0015) وهي أقل من (0.05)، و بالتالي مؤشر العائد على الأصول يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) بمعنى لما تتغير قيمة مؤشر العائد على الأصول بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.29%−)، فكل زيادة إيجابية في معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) بأكثر من ربع الزيادة وهذا يعود لوجود علاقة عكسية لمؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر الاستقرار المصرفي (Z-SCORE)، أي عندما يتغير مؤشر العائد على الأصول بنسبة 1% وتكون الزيادة إيجابية فإن ذلك يعني أن البنوك قد حققت أرباح أعلى على إستثماراتها وأصولها، وعندما يحدث هذا فإن مؤشر الاستقرار المصرفي ينخفض بنسبة (0.29%−)، وهذا التأثير الإيجابي يختلف من بنك إلى آخر من البنوك الخمسة محل الدراسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA).

✓ **مؤشر حجم البنك (LOGSIZE_B):** القيمة المعنوية لمؤشر حجم البنك يساوي (0.1062) وهي أكبر من 0,05وبالتالي مؤشرحجم البنك لا يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA BNA)، ونفسر ذلك بأن حجم البنك يحسن من الأداء المالي للبنوك وأن ارتفاع حجم البنك يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي ومما يفسر كذلك بأن البنوك الجزائرية محل الدراسة تتحكم بشكل جيد في حجم البنوك.[2]

2. نتائج اختيار النموذج الثاني الدراسة: في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، من أجل اختيار النموذج الملائم لدراسة **أثر مؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي**، كما يلي:

[1] بوغدة إبتسام، نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] يوسفي إيمان، بودن ليلى، محددات أداء المصارف في الجزائر، دراسة قياسية بإستخدام نماذج البانل للفترة (2012-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022، ص ص 376، 377.

الجدول رقم (39): نتائج الاختبارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016 – 2021)

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	الانحدار التجميعي	طريقة التأثيرات الثابتة	طريقة التأثيرات العشوائية
C	0.759282	7.355254	0.771586
Prob(C)	0.3982	0.3590	0.5280
logEM	0.485046	−1.123847	0.470736
Prob(logEM)	0.0341	0.4388	0.1223
logROA	−0.480552	−0.733598	−0.483291
Prob(logROA)	0.0003	0.1247	0.0044
logSIZE_B	0.077298	−0.814424	0.074301
Prob(logSIZE_B)	0.4465	0.4010	0.5910
R^2	0.59	0.65	0.45
Fsts	12.42126	5.755022	7.030236
Prob(F)	0.0000	0.0007	0.0012
DW	1.557	1.684	1.614

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

– تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر (F) في في النماذج الثلاثة إلى وجود معنوية إحصائية.

– تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، في النماذج الثلاثة.

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة كما يلي:

سوف نفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة و هذا باستخدام اختبار (Ratio Likelihood) لمتضمن لنتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع، و في حالة اختيار نموذج التأثيرات الثابتة سوف نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية و هذا باستخدام اختبار هوسمان. ولكن قبل ذلك ينبغي علينا استعراض نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك كما يلي:

الجدول رقم (40): نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	1.321116
2	AGB	-0.925024
3	BNA	0.679555
4	SBA	-1.230294
5	TBA	0.154647

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين ما بين (1.321116) كأعلى أثر خاص بالبنك (BEA)، وأدنى أثر وهو (-1.230294) والخاص بالبنك (SBA)، بينما الأثر الخاص بالبنك (BNA) فكان في حدود (0.679555)، أما البنك (AGB) فكان في حدود (-0.925024)، في حين جاء الأثر الثابت للبنك (TBA) في حدود (0.154647).

بينما الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك فيمكن تلخيصها أيضا كما يلي:

الجدول رقم (41): نتائج الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	0.007830
2	AGB	0.055927
3	BNA	0.012342
4	SBA	-0.060301
5	TBA	-0.015798

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر ما بين (0.0055927) كأعلى أثر عشوائي خاص بالبنك (AGB)، وأدنى أثر عشوائي وهو(-0.060301) والخاص بالبنك (SBA)، بينما الأثر العشوائي الخاص بالبنك (BNA) فكان في حدود (0.012342) أما البنك (BEA) فكان في حدود (0.007830)، في حين جاء الأثر العشوائي للبنك (TBA) في حدود (-0.015798).

أ . المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

نتائج اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يلخصها الجدول الأتي:

الجدول رقم (42): نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-section F	0.899452	0.4812
Cross-section Chi-square	4.543928	0.3374

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أكبر من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى قبول فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج الانحدار التجميعي.

ب . تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني:

من خلال نتائج تقدير نموذج الإنحدار التجميعي يمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل الآتي:

$$\text{LOGZSCOR} = 0.76 + 0.49\text{LOGEM} - 0.48\text{LOG}ROA + 0.08\text{LOGSIZE}_{\text{B}} + \mu$$

من خلال المعالة أعلاه نلاحظ:

. مؤشر الرافعة المالية (LOGEM): القيمة المعنوية لمتغير **مؤشر الرافعة المالية** تساوي (0.0341) وهي أقل من 0,05، و بالتالي فإن **مؤشر الرافعة المالية** يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA)، بمعنى لما تتغير قيمة مؤشر الرافعة المالية بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.49%) فكل زيادة إيجابية في معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA). تقريبا بنصف الزيادة، وهذا يعود إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي، ويعني أن الزيادة في مستوى الرافعة المالية تؤدي إلى زيادة في مستوى

الاستقرار المصرفي بشكل أقل ويمكن تفسير ذلك بأن يكون ذلك مرتبطا بطبيعة المخاطر المالية التي تترتب على إستخدام الرافعة المالية، عندما يزيد البنك من إستخدام الرافعة المالية تتزايد المخاطر المالية التي يواجهها.

. مؤشر العائد على الأصول (LOGROA): القيمة المعنوية لمتغير العائد على الأصول تساوي (0.0003) وهي أقل من (0.05)، و بالتالي مؤشر العائد على الأصول يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA)، بمعنى لما تتغير قيمة مؤشر العائد على الأصول بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.48%−)، فكل زيادة إيجابية في معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA).) تقريبا بنصف الزيادة، يمكن تفسيره لوجود عوامل عدة تأثر على الإرتباط بين هذين المؤشرين، كأن يكون للبنوك مخاطر وتحديات مالية معينة تأثر على مؤشر الاستقرار المصرفي بشكل أكبر من زيادة العائد على الأصول، إذ كلما زادت الربحية كلما زاد دخل البنك، كلما زاد رأس المال يكون التأثير إيجابي ويختلف من بنك إلى آخر من البنوك محل الدراسة.

. مؤشر حجم البنك (LOGSIZE_B): القيمة المعنوية لمؤشر حجم البنك يساوي (0.4465) وهي أكبر من 0,05 وبالتالي مؤشرحجم البنك لا يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA). ونفسر ذلك بأن حجم البنك يحسن من الأداء المالي للبنوك وأن ارتفاع حجم البنك يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي ومما يفسر كذلك بأن البنوك الجزائرية محل الدراسة تتحكم بشكل جيد في حجم البنوك.[1]

2. نتائج اختيار النموذج الثالث للدراسة:

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، من أجل اختيار النموذج الملائم لدراسة **أثر معدل كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية على الاستقرار المصرفي**، كما يلي:

[1] يوسفي إيمان، بودن ليلى، مرجع سبق ذكره، ص ص 376، 377.

الجدول رقم (43): نتائج الاختبارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2016 . 2021)

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	الانحدار التجميعي	طريقة التأثيرات الثابتة	طريقة التأثيرات العشوائية
C	1.439815	0.734184	1.398198
Prob(C)	0.0000	0.2646	0.0000
logROA	−0.366661	−0.765694	−0.376850
Prob(logROA)	0.0000	0.1113	0.0011
logINTG	−0.413050	−0.015112	−0.363324
Prob(logINTG)	0.0197	0.9719	0.1081
R^2	0.54	0.63	0.39
Fsts	16.03167	6.666578	8.282050
Prob(F)	0.0000	0.0003	0.0013
DW	1.403	1.632	1.528

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر (F) في النماذج الثلاثة إلى وجود معنوية إحصائية.
- تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، في النماذج الثلاثة.

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة كما يلي:

سوف نفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وهذا باستخدام اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر المقيد واختبار كاي مربع، وفي حالة اختيار نموذج التأثيرات الثابتة سوف نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية وهذا باستخدام اختبار هوسمان. ولكن قبل ذلك ينبغي علينا استعراض نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك كما يلي:

الجدول رقم (44): نتائج الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	0.474784
2	AGB	−0.150237
3	BNA	0.385916
4	SBA	−0.338316
5	TBA	−0.372147

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار الثابتة الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين ما بين (0.474784) كأعلى أثر خاص بالبنك (BEA)، وأدنى أثر وهو (−0.372147) الخاص بالبنك (TBA)، بينما الأثر الخاص بالبنك (BNA) فكان في حدود (0.385916)، أما البنك (AGB) فكان في حدود (−0.150237)، في حين جاء الأثر الثابت للبنك (SBA) في حدود (0.338316).

بينما الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك فيمكن تلخيصها أيضا كما يلي:

الجدول رقم (45): نتائج الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك

الرقم	البنك	الأثر
1	BEA	−0.002695
2	AGB	0.083104
3	BNA	0.062185
4	SBA	−0.082024
5	TBA	−0.060570

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين بين الآثار العشوائية الخاصة بكل بنك، حيث نجد هذه الآثار تنحصر بين مابين (0.083104) كأعلى أثر عشوائي خاص بالبنك (AGB)، وأدنى أثر عشوائي وهو – (0.082024) والخاص بالبنك (SBA)، بينما الأثر العشوائي الخاص بالبنك (BNA) فكان في حدود

(0.062185)، أما البنك (BEA) فكان في حدود (0.002695−)، في حين جاء الأثر العشوائي للبنك (TBA) في حدود (0.060570−).

أ . المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

نتائج اختبار (Ratio Likelihood) المتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يلخصها الجدول الأتي:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار (Ratio Likelihood) للمفاضلة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Cross-section F	1.449838	0.2498
Cross-section Chi-square	6.745760	0.1499

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أكبر من (0.05)، الأمر الذي يقودنا إلى قبول فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج الانحدار التجميعي.

ب . تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني:

من خلال نتائج تقدير نموذج الإنحدار التجميعي يمكن كتابة نموذج الدراسة بالشكل الأتي:

$$\text{LOGZSCOR} = 1.44 - 0.41\text{LOG}INTG - 0.37\text{LOG}ROA + \mu$$

من خلال المعالة أعلاه نلاحظ:

. مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية (INTG): القيمة المعنوية لمتغير **مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية** تساوي (0.0197) وهي أقل من 0,05 ، و بالتالي فإن **مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية** يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA)، بمعنى لما تتغير قيمة مؤشر **التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية** بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.41%−)، فكل زيادة إيجابية في مؤشر **التكامل بين كفاية رأس المال و الرافعة المالية** بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA) تقريبا بنصف الزيادة

وهذا يعود إلى وجود علاقة طردية بين المؤشرين وهذا يعكس تأثير الزيادة في المخاطر المالية ويشير إلى ضرورة تحسين سياسة إدارة المخاطر وتحسين رأس المال لضمان إستقرار المصارف.

. مؤشر العائد على الأصول (LOGROA): القيمة المعنوية لمتغير العائد على الأصول تساوي (0.0000) وهي أقل من (0.05)، و بالتالي مؤشر العائد على الأصول يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (AGB TBA، SBA، BEA، BNA)، بمعنى لما تتغير قيمة مؤشر العائد على الأصول بـ (1%) يتغير مؤشر الاستقرار المصرفي بـ: (0.38%−)، فكل زيادة إيجابية في معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الخمسة (BNA, BEA, SBA, AGB,TBA). بأكثر من ثلث الزيادة، عندما يرتفع معدل العائد على الأصول فإن البنوك تحقق أرباحا أعلى على إستثماراتها وقروضها، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي للبنوك، ومع ذلك فإن ارتفاع العائد يمكن أن يكون مصحوبا بزيادة في التكاليف الرأس مالية وتكاليف الإقتراض، مما يقلل من الهامش الربحي الفعال للبنوك، وبالتالي ينعكس هذا الإنخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي.

خلاصة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل للجانب النظري من دراستنا، حيث طبقنا كل ما توصلنا إليه من الجانب النظري من أجل الوصول إلى صحة الفرضيات وما مدى تطبيقها مع الواقع العملي، إذ قمنا بدراسة تطبيقية لأثر تكامل معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية لإتفاقية بازل 3 على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك محل دراسة حالة خلال الفترة (2016-2021) حيث إستخدمنا مؤشر الرافعة المالية ومؤشر كفاية رأس المال وكذلك تم إستخدام نماذج البانل متمثلة في نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، لأثر مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المصرفي، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- بإستخدام نموذج البانل بالإعتماد على نموذج الإنحدار التجميعي نجد بأنه لا توجد هناك إختلافات في تطبيق مقررات لجنة بازل لدى البنوك محل الدراسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA).
- بإعتمادنا في الدراسة التطبيقية على مؤشر كفاية رأس المال، الرافعة المالية، والعائد على الأصول توصلنا إلى وجود تأثير إيجابي على مستوى مؤشر كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة.
- لمؤشر العائد على الأصول (ROA) أثر إيجابي على الإستقرار المصرفي للبنوك الخمسة محل الدراسة.
- عند تحليل نتائج الدراسة القياسية تبين أنه مؤشر التكامل بين كفاية رأس المال والرافعة المالية يأثران على الاستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة (TBA، AGB، SBA، BEA، BNA).

الخاتمة

الخاتمة:

لقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائد في تقنين العديد من التطورات التي عرفها الجهاز المصرفي خلال ربع القوى المنصرم، وعملت على تنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات إتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية، إذ بدأت بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق كفاية رأس المال بعدها جرت على الساحة تطورات عديدة سواء في أساليب الإدارة المالية أو في مجال تكنولوجية المعلومات بالإضافة إلى تعدد الأزمات المالية وتفاقمها، لما تطلب إعادة النظر في الإتفاقية الأولى، وتم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للرقابة المصرفية الذي أهتم بمستلزمات رأس المال والتعامل مع التعقيدات والتطورات المالية والتكنولوجية ولمواجهة مختلف المخاطر المصرفية، وإعداد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وإضافة إلى الدعامة الأولى الحدود الدنيا لكفاية رأس المال دعامتين جديدتين تمثالثا في المراجعة الرقابية لمتطلبات رأسا المال وإعادة مفهوم مخاطر السوق والأخرى تمثلت في الإفصاح والشفافية في المعلومة المالية إلا أن نتائج الأزمة المالية العالمية أعطت بعدا جديد لإتفاقية بازل وأدخلت بعض الإصلاحات من خلال بازل 3 كرفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي إستحدات مفهوم تعزيز وتغطية المخاطر في رأس المال لتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق وكذا إدخال نسبة الرفع المالي والهدف منها وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وقد إستهدفت دراستنا مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2016-2021) وكخلاصة لما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة سوف نعوض فيما يلي أهم النتائج وأفاق والإقتراحات.

أولا: نتائج البحث

1 – توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كفاية راس المال ومؤشر الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة

2- توجد علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرافعة المالية ومؤشر الإستقرار المصرفي في البنوك محل دراسة حالة.

3- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية في البنوك محل دراسة حالة.

4- يعتبر مؤشر Z-Score من بين أهم المؤشرات الأكثر إستعمالا لقياس الإستقرار المصرفي لأنها تعتمد على رأس مال البنك الذي يتناسب مع الأصول والتي تنص على تخفيض المخاطر وفق ما جاءت به لجنة في مؤشر الملاءة

5- إن نسبة الرافعة المالية المطبقة في إتفاقية بازل III تساهم في تحسين كفاءة الإدارة

6- إدخال نسبة الرافعة المالية من طرف إتفاقية بازل 3 والتي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون إذ أنه معدل كفاية رأس المال وحده يعتبر كاف لتحقيق الإستقرار المصرفي.

7- تمتع البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2016-2021) بالإستقرار المصرفي إذ تتفاوت درجة الإستقرار بين هذه البنوك من بنك إلى آخر.

ثانيا الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية.

1 - تشديد الرقابة على البنوك لضمان تطبيق التعليمات والقوانين التي تنص وتحت عليها إتفاقية بازل 3 لضمان تحقيق الإستقرار المصرفي

2 - كفاية رأس المال وحده يعد غير كاف لتحقيق الإستقرار المصرفي إذ لم يكن هذا الإرتفاع متناسب مع قيمة الأصول إذ أنه كلما زادت ربحية البنك كلما زاد دخل البنك

3 - يجب على البنوك التجارية الجزائرية سواء العامة أو الخاصة المحافظة على إستقرارها المصرفي من خلال التقليل من المخاطر والرفع من رأس المال بما يتناسب بقيمة الأصول وما تحدده لجنة بازل.

ثالثا الآفاق:

من خلال هذه الدراسة يمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تشكل امتدادا لها كما يلي:

- دراسه أثر نسبة الرافعة المالية (EM) على تعزيز الإستقرار المصرفي وكذلك أثرها على تحقيق الأداء المالي.
- إنعكاسات تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل 3 على البنوك الإسلامية، دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية.
- دراسة أثر نسبة كفايه رأس المال (CAD) على تعزيز الإستقرار المصرفي.
- قياس الإستقرار المصرفي بطرق أخرى غير طريقة Z-Score في نفس العينة من البنوك للتأكد من سلامته.
- واقع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء معايير لجنة بازل، دراسة حالة بعض المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد شعبان، محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
2. بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي مدخل تحليلي تقيمي معاصر، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق النشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
3. بوالكور نور الدين، الاقتصاد البنكي المعمق (كتاب بيداغوجي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر 2021.
4. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، بدون ذكر الطبعة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.
5. العريان سمية، إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 2، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008.
6. فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الاشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.
7. مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دون ذكر الطبعة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون، الأهمية، الأبعاد) الجزء الأول على الموقع www.nounbook.com.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات والمجلات

1- الأطروحات

1. أحمد عمان، فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة لعينة من البنوك العامة بالجزائر خلال فترة (2015/2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر 2018/2017.

2. الويزة أوصغير، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

3. بوسعيد محمد عبد الكريم، إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري، 1999-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص249.

4. فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الاشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

5. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.

6. سليمان بن بوزيد، إستخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

7. مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية بإستخدام نماذج البانل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.

8. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

2- المذكرات:

1. أحمد قارون، مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستار في العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر 2013/2012.

2. العريان سمية، إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 2، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009/2008.

3. حنينة منار، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1 الجزائر 2014/2013.

4. حمدي محمد حمدي مصبح، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين.

5. عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

6. كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (2016/2015).

3- المجلات:

1. اطروشي محمد، دور فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

2. أمال ابن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي "دراسة تطبيقية حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

3. إيهاب أحمد فاضل، هيثم عبد الخالق اسماعيل، "دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 49، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، 2019.

4. بوغدة إبتسام، نجار حياة، كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي بإستخدام نماذج البانال، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر، 2021.

5. بونيهي مريم، دور المؤسسة الدولية الإدارية الإسلامية في إصدار صكوك إسلامية خلال الفترة (2021/2013) مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 2، العدد 4، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر 2021.

6. حطاطش عبد السلام، شودار حمزة، تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل III على التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016.

7. حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

8. دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الإستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر بإستخدام مؤشر Zscore للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد 19، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2020.

9. زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013.

10. سيف سعيد السويدي، منير إبراهيم صالح الهندي، مؤشرات استقرار النظام المصرفي دراسة تطبيقية على دولة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 4، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة قطر 1993.

11. ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي المجلد 9، العدد رقم 17، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية وإستراتيجيات الإندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2014.

12. عباس بوهويرة، عبد اللطيف مصطفى "تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB,CPA)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 2017 العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2017.

13. عسالي جمال، مقررات لجنة بازل I، II قراءة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2 جامعة الجلفة، الجزائر، دون ذكر السنة.

14. علي أحمد فارس، عذراء شهية كاظم، قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والمؤشرات الربحية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2005-2019) مجلة warith scientific journal، المجلد 3، العدد 7، جامعة كربلاء المقدسة، العراق، 2021.

15. عمار عريس، مجدوب لجوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1 جامعة بشار الجزائر، 2017.

16. فيصل فهد الغانمي، فلاح الحجري، الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي، مجلة العالمية للتراث الإسلامي، مجلد 3، العدد 1، جامعة ماليزيا، 2022.

17. ليلى جودي، فلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1.

18. محمد عبد المنعم أبوزيد، الإعسار في الشريعة الإسلامية والأنظمة المعاصرة، مجلة محكمة نصف بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2013.

19. مشتاق محمود السبعاوي، سلام نور أحمد، يالجين فاتح سليمان، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة كركوك العراق، 2012.

20. محمود إسماعيل، محفوظ إسماعيل، منصور حامد محمود، حلمي براهم سلام، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقا لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 1، جامعة القاهرة، مصر، 2021.

21. منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 16، جامعة العفرون، الجزائر، 2017.

22. نور الدين بربار، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، مجلة الجزائر الاقتصادية والمالية العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2014.

23. نور الدين بربار، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، مجلة الجزائر الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص 243. زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ثالثا: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2016-2021).

2. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2016-2021)

3. التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)

4. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

5. التقرير السنوي لبنك ترست الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

6. صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دراسة قدمت إلى الإجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية أبو ظبي، 2004.

رابعا: مراجع الأنترنت

1. www.marefa.org

2. www.agb.dz

3. www.bea.dz

4. www.bna.dz

5. www.alsalamalgeria.com

6. www.trustbank.dz

7. Rapport annuel de Bank AGB 2016-2021

8. Rapport annuel de Bank BEA 2016-2021

9. Rapport annuel de Bank BNA 2016-2021

10. Rapport annuel de Bank ALSALAM 2016-2021

11. Rapport annuel de Bank TRUST 2016-2021

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 01: جدول أصول بنك الخليج الجزائر (2015-2016)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق 02: جدول أصول بنك الخليج الجزائر (2017-2018)

ÉTATS FINANCIERS

BILAN au 31/12/2018

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

الملحق 03: جدول أصول بنك الخليج الجزائر (2020-2021)

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2021

1.1. ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	56 631 333	34 904 907	21 726 427
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		10 038 183	-	10 038 183
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		5 496 947	-	5 496 947
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	1 785 495	26 322 340	-24 536 845
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	197 262 456	169 135 315	28 127 141
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	1 705 678	2 157 103	-451 426
Impôts différés Actif	2.A.6	305 642	300 403	5 239
Autres actifs	2.A.7	163 763	62 000	101 763
Comptes de régularisation	2.A.8	638 917	972 462	-333 545
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 608 145	35 929 553	-321 408
Immobilisations incorporelles	2.A.11	865 993	319 071	546 922
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

الملحق 04: جدول خصوم بنك الخليج الجزائر (2015-2016)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق 05: جدول خصوم بنك الخليج الجزائر (2017-2018)

PASSIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

الملحق 06: جدول خصوم بنك الخليج الجزائر (2020-2021)

ÉTATS FINANCIERS

1.2. PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Banque centrale, CCP	2.A.1	-	-	-
Dettes envers les institutions Financières		377 713	1 648	376 065
Dettes envers la clientèle		237 003 985	203 475 674	33 528 310
Dettes représentées par un titre	2.A.2	16 405 607	13 663 484	2 742 123
Impôts courants Passif	2.A.3	2 556 522	2 436 296	120 226
Impots Différés Passif	2.A.4	-	-	-
Autres Passifs	2.A.5	7 724 979	8 494 283	-769 304
Comptes de régularisation	2.A.6	7 035 697	6 634 730	400 966
Provisions pour risques et charges	2.A.7	724 478	627 547	96 931
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	2.A.8	-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.9	2 246 796	2 845 824	-599 028
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital	2.A.10	20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital	2.A.11	-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	7 314 927	-
Ecart d'évaluation		53 851	-	53 851
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	4 161 974	-	4 16[illegible]
Résultat de l'exercice		4 911 699	4 624 416	287 [illegible]
TOTAL DU PASSIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

الملحق 07: جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2015-2016)

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2016

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	-4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	-889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

الملحق 08: جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2018-2019)

I Compte de résultat

INTITULE

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 241 973	12 925 859	2 316 114
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 912 162	-1 692 671	-219 492
Commissions	4.R.1	3 846 714	2 452 118	1 394 596
* Charges/Commissions	4.R.2	-431 655	-173 525	-258 131
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	110 050	54 922	55 127
Charges des autres activités		-48 603		-48 603
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	16 806 317	13 566 705	3 239 612
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 352 829	-5 257 944	-94 886
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 122 545	-1 151 272	28 727
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		10 330 942	7 157 489	3 173 453
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-5 056 764	-2 031 355	-3 025 409
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 262 150	7 800	1 254 349
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 536 328	5 133 934	1 402 394
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6		5 929	-5 929
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		6 536 328	5 139 863	1 396 465
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 799 159	-1 501 888	-297 271
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 737 168	3 637 975	1 099 194

الملحق 09: جدول حسابات النتائج بنك الخليج الجزائر (2020-2021)

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	16 125 046	15 221 157	903 889
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-2 438 118	-1 928 844	509 274
Commissions	4.R.1	1 469 063	1 276 411	192 653
* Charges/Commissions	4.R.2	-161 231	-323 232	-162 001
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		50 877	-	50 877
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-302	-	-302
Produits des autres activités	4.R.1	638 773	1 605 586	-966 813
Charges des autres activités	4.R.2	-134 081	-56 001	78 080
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	**15 550 026**	**15 795 076**	**-245 050**
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-6 168 758	-5 627 909	540 849
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 129 733	-1 142 056	-12 323
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**8 251 535**	**9 025 111**	**283 476**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-3 961 394	-6 849 936	-2 888 541
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	2 447 752	4 194 943	-1 747 190
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 737 892**	**6 370 118**	**-4 352 256**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	54 611	1 557	53 055
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 792 504**	**6 371 675**	**-4 299 201**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 880 805	-1 747 259	133 547
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 911 699**	**4 624 416**	**-4 165 654**

الملحق 10: جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

الملحق 11: جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÉQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

الملحق 12: جدول أصول بنك الجزائر الخارجي(2019)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÉQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	3 262 369 201 869,98

الملحق 13: جدول أصول بنك الجزائر الخارجي (2020-2021)

ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2021

ANNEXE N°1

BILAN AU 31 DECEMBRE 2021

Ordre	Actif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
7	Impôts courants – actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
8	Impôts différés – actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
9	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

الملحق 14: جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARI
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 6
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
TOTAL DU PASSIF		2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

الملحق 15: جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
	TOTAL DU PASSIF	3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

الملحق 16: جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2019)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00

الملحق 17: جدول خصوم بنك الجزائر الخارجي (2021-2022)

Ordre	Passif	Note	31-déc-21	31-déc-20
1	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
4	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
5	Impôts courants – passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
6	Impôts différés – passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
7	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
8	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
9	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
	TOTAL DU PASSIF		4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

الملحق 18: جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2015-2016)

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2016- SCF

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 060 282,97	42 476 997
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-15 909 026 497,58	-18 939 839
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 800
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-98 184 954,53	20 795
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 135,96	53 089 328
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-9 116 556 076,22	-45 640 462
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 266 542 351,31**	**69 573 769**
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 696,13	-1 136 916
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**73 852 751 114,07**	
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-28 256 120 022,65	
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	245 517 563,96	
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**45 842 148 655,38**	**45 851 261**
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**45 863 726 505,38**	**45 855 437**
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 329,39	-12 436 772
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**34 572 413 175,99**	**33 418 665**

الملحق 19: جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2017-2018)

الملحق 20: جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2019)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 63.
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**124 213 273 272,24**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**109 221 091 256,26**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**81 685 682 902,88**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**62 548 353 013,24**

الملحق 21: جدول حسابات نتائج بنك الجزائر الخارجي (2021-2022)

ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2021

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2021

4

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2021	31/12/2020
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	110 535 423 218,82	127 471 430 278,97
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(32 415 816 094,96)	(27 455 115 312,15)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	31 180 997 124,99	23 889 888 131,60
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 551 039 524,21)	(1 577 682 238,93)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	1 361 405 231,13	864 903 553,24
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	334 230 896,29	196 834 651,47
7	(+) Produits des autres activités	4.7	18 058 989 994,96	63 660 000 056,31
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(16 371 397 011,81)	(55 206 165 877,13)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**111 132 793 835,21**	**131 844 093 243,38**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(16 567 558 670,47)	(13 650 531 379,36)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(970 671 742,16)	(965 833 389,14)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**93 594 563 422,58**	**117 227 728 474,88**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(23 037 704 059,55)	(36 747 735 700,04)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	19 759 532 741,49	8 629 142 900,84
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**90 316 392 104,52**	**89 109 135 675,68**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	553 155,00	5 389 505,00
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**90 316 945 259,52**	**89 114 525 180,68**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(18 504 038 543,13)	(20 494 430 202,23)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**71 812 906 716,39**	**68 620 094 978,45**

الملحق 22: جدول أصول البنك الوطني الجزائري (2016-2017)

ETATS FINANCIERS

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الملحق 23: جدول أصول البنك الوطني الجزائري (2018-2019)

Bilan

(En milliers de DA)

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

الملحق 24: جدول أصول البنك الوطني الجزائري(2020-2021)

Bilan

ACTIF (U: KDA)	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1510 752 060	14 043 820
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	66 935 395	47 818 018
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الملحق 25: جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2016-2017)

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الملحق 26: جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2018-2019)

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

ETATS FINANCIERS BNA-RAPPORT ANNUEL | 30

الملحق 27: جدول خصوم البنك الوطني الجزائري (2020-2021)

PASSIF (U: KDA)	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	**2 022 287 511**	**1 901 513 860**
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	132 959 651	109 956 773
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الملحق 28: جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (2016-2017)

3. Comptes de résultats (En milliers de DA)

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	- 39 130 790	- 27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 416 820

31

ETATS FINANCIERS

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 45 735 249	- 56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 377 760	- 12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

الملحق 29: جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (2018-2019)

.3. Comptes de Résultat

(En milliers de DA)

INTITULE	2019	2018
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

الملحق 30: جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري(2020-2021)

Compte de resultats

INTITULE (U: KDA)	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	- 55 882 186	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	- 56 268	- 26 690
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 617 409**	**87 782 431**
- Charges générales d'exploitation	- 22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 294 660**	**66 048 996**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	**57 944 651**	**28 147 801**
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	**46 690 479**	**23 047 665**

الملحق 31: جدول أصول بنك السلام الجزائر (2016-2017)

البيانات المالية 2017

28

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		85 775 329	53 103 919

الملحق 32: جدول أصول بنك السلام الجزائر (2018-2019)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

الملحق 33: جدول أصول بنك السلام الجزائر (2020-2021)

الأصول	الإيضاح	2021	2020
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	75 916 435	53 600 804
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	632 808	259 466
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	153 615 910	101 771 998
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	47 727	202 282
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	52 851	92 713
9 أصول أخرى	6.2	42 342	19 932
10 حسابات التسوية	7.2	474 476	533 823
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 420 913	1 069 994
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 320 892	4 787 914
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	267 996	274 850
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		237 804 350	162 625 776

الملحق 34: جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2016-2017)

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		85 775 329	53 103 919

الملحق 35: جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2018-2019)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2019	2018
1	البنك المركزي			
2	ودائع الهيئات المالية	12.2	116 778	53 031
3	ودائع الزبائن	13.2	84 671 904	70 615 294
4	سندات الاستثمار	14.2	19 119 923	14 816 207
5	الضرائب الجارية- خصوم	15.2	686 076	746 507
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	2 527 178	1 817 870
8	حسابات التسوية	17.2	3 207 078	3 501 519
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	354 911	308 180
10	إعانات التجهيز -إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 322 918	945 502
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	20.2	15 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	21.2	904 791	4 820 009
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-900 000	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		4 007 410	2 418 015
	مجموع الخصوم		131 018 967	110 109 059

الملحق 36: جدول خصوم بنك السلام الجزائر (2020-2021)

البيانات المالية 2021

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2021	2020
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	45 943	69 462
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	150 762 167	110 488 355
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	47 661 066	22 759 613
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	412 369	191 328
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 120 053	5 645 762
8 حسابات التسوية	17.2	4 107 894	2 733 972
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	444 888	317 626
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 986 519	1 519 418
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	3 874 230	1 331 052
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 389 221	3 069 188
19 مكرر تسبيق على الأرباح			-500 000
مجموع الخصوم		**237 804 350**	**162 625 776**

الملحق 37: جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2016-2017)

البيانات المالية 2017

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2017	2016
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4	– عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8	– أعباء النشاطات الأخرى			78
9	**الناتج البنكي**		**3 989 527**	**2 769 196**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**2 170 058**	**1 177 938**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15	**ناتج الإستغلال**		**1 627 885**	**1 502 284**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 627 885**	**1 505 386**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**1 181 246**	**1 080 086**

الملحق 38: جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2018-2019)

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2019	2018
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 592 667	5 446 523
2	- نصيب المودعين من أرباح التمويل	2.4	1 064 986	595 517
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 826 854	2 081 278
4	-عمولات (أعباء)	2.4	217 008	9 130
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	89 386	92 504
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 226 913**	**7 015 658**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 628 798	2 270 923
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	312 367	276 733
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**6 285 748**	**4 468 002**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 167 153	1 197 266
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	228 080	65 230
15	**ناتج الاستغلال**		**5 346 675**	**3 335 966**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى	7.4	11 031	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	93 717	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**5 451 423**	**3 335 966**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	9.4	1 444 013	917 951
21	**الناتج الصافي للسنة المالية***	**10.4**	**4 007 410**	**2 418 015**

*بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 321 38 ألف دينار جزائري.

الملحق 39: جدول حسابات النتائج بنك السلام الجزائر (2020-2021)

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2021	2020
1	+ فوائد و نواتج مماثلة	1.4	9 601 923	7 668 998
2	فوائد وأعباء مماثلة	2.4	1 717 260	1 358 344
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	1 388 776	1 463 478
4	عمولات (أعباء)	2.4	50 475	99 652
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	44 200	26 629
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 267 164**	**7 701 109**
10	- أعباء إستغلال عامة	3.4	2 911 839	2 372 872
11	- مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	433 180	395 015
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**5 922 145**	**4 933 222**
13	- مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 670 717	1 122 593
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		329 389	339 722
15	**ناتج الإستغلال**		**4 580 817**	**4 150 351**
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	- 103	5
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	795	3 781
18	العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**4 581 509**	**4 154 137**
20	ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 192 288	1 084 949
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**10.4**	**3 389 221**	**3 069 188**

الملحق 40: جدول أصول بنك ترست الجزائر (2016-2017)

	ACTIF	EXERCICE 2017	NOTE	EXERCICE 2016
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	5 832 930 641,70	2.1.1	4 938 187 251,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-		-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	112 918 502,74	2.1.2	113 493 866,62
5	Prêts et créances sur la clientèle	50 715 739 738,97	2.1.3	36 159 395 557,30
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-		-
7	Impôts courants - Actif	20 161 765,97	2.1.4	258 040 923,17
8	Impôts différés - Actif	20 660 362,46	2.1.5	21 133 806,69
9	Autres actifs	323 874 710,56	2.1.6	190 957 176,02
10	Comptes de régularisation	53 541 080,51	2.1.7	43 922 944,66
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2.1.8	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-		-
13	Immobilisations corporelles	5 105 236 208,44	2.1.9	4 103 900 787,99
14	Immobilisations incorporelles	101 633 944,03	2.1.10	80 841 829,87
15	Ecart d'acquisition	-		-
	TOTAL DE L'ACTIF	65 178 879 852,78		48 802 057 041,44

الملحق 41: جدول أصول بنك ترست الجزائر(2018-2019)

	BILAN 31/12/2019		
	ACTIF	EXERCICE 2019	EXERCICE 2018
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	6 737 659 097,75	7 836 333 328,14
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	401 385 664,06	714 778 395,60
5	Prêts et créances sur la clientèle	58 456 638 065,67	63 268 246 009,45
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	40 271 015,45	25 167 517,35
8	Impôts différés - Actif	28 283 918,97	24 074 652,92
9	Autres actifs	79 640 797,98	90 024 724,57
10	Comptes de régularisation	774 326 150,74	202 008 381,77
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	5 962 866 831,48	5 183 610 920,11
14	Immobilisations incorporelles	224 296 212,02	163 831 960,56
15	Écart d'acquisition	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	75 597 550 651,52	80 400 258 787,87

الملحق 42: جدول أصول بنك ترست الجزائر (2020-2021)

BILAN, HORS BILAN,
COMPTE DE RESULTATS DE L'ANNEE 2021

DZD

BILAN 31/12/2021				
	ACTIF	31/12/2021	NOTE	31/12/2020
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	8 017 585 185,69	2.1.1	15 034 477 421,23
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-		-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	234 004 148,38	2.1.2	277 618 320,01
5	Prêts et créances sur la clientèle	107 949 822 246,94	2.1.3	59 465 131 510,78
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-		-
7	Impôts courants - Actif	30 061 326,26	2.1.4	38 595 316,44
8	Impôts différés - Actif	20 067 645,38	2.1.5	26 319 017,52
9	Autres actifs	4 994 524 401,48	2.1.6	109 426 122,91
10	Comptes de régularisation	510 297 610,12	2.1.7	193 325 590,19
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2.1.8	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-		-
13	Immobilisations corporelles	13 519 934 440,52	2.1.9	11 882 309 619,92
14	Immobilisations incorporelles	246 045 440,82	2.1.10	267 524 882,00
15	Écart d'acquisition	-		-
	TOTAL DE L'ACTIF	138 414 525 342,99		90 186 910 698,40

الملحق 43: جدول خصوم بنك ترست الجزائر(2016-2017)

	PASSIF	EXERCICE 2017	NOTE	EXERCICE 2016
1	Banque centrale			
2	Dettes envers les institutions financières	3 518 434 620.21	2.2.1	1 043 068 848.63
3	Dettes envers la clientèle	34 898 197 281.13	2.2.2	23 345 711 397.02
4	Dettes représentées par un titre	4 103 843 849.09	2.2.3	3 078 357 326.57
5	Impôts courant - Passif	141 719 240,25	2.2.4	70 874 032,19
6	Impôts différés - Passif	-		-
7	Autres passifs	874 999 978,80	2.2.5	670 508 953.26
8	Comptes de régularisation	993 557 552,17	2.2.6	682 789 331.08
9	Provisions pour risques et charges	216 327 090,12	2.2.7	213 013 170.17
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-		-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	689 494 704,46	2.2.8	471 576 707.13
12	Dettes subordonnées	-		-
13	Capital	13 000 000 000,00	9.00	13 000 000 000 00
14	Primes liées au capital	-		-
15	Réserves	5 561 137 036.15	2.2.9	5 225 852 771,01
16	Ecart d'évaluation	-		-
17	Ecart de réévaluation	-		-
18	Report à nouveau (+ / -)	-		-
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 181 168 500 40		1 000 304 504,38
	TOTAL DU PASSIF	69 178 879 852,78		49 802 057 041,44

الملحق 44: جدول خصوم بنك ترست الجزائر (2018-2019)

BILAN 31/12/2019			
	PASSIF	EXERCICE 2019	EXERCICE 2018
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	1 127 452 283,74	1 017 145 157,48
3	Dettes envers la clientèle	42 219 747 203,68	49 345 989 350,66
4	Dettes représentées par un titre	6 494 248 635,67	4 949 127 484,75
5	Impôts courant - Passif	417 733 677,16	421 137 341,95
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	1 823 970 309,67	1 422 093 125,90
8	Comptes de régularisation	2 228 204 995,72	1 750 002 729,35
9	Provisions pour risques et charges	365 368 855,34	261 619 873,21
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	900 427 685,83	857 844 267,25
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	17 194 000 000,00	13 000 000 000,00

(à suivr

الملحق 45: جدول خصوم بنك ترست الجزائر (2020-2021)

DZD

BILAN 31/12/2021				
	PASSIF	31/12/2021	NOTE	31/12/2020
1	Banque centrale	-		-
2	Dettes envers les institutions financières	385 026 324,42	2.2.1	23 575 906,09
3	Dettes envers la clientèle	97 086 218 829,77	2.2.2	53 400 043 903,24
4	Dettes représentées par un titre	10 833 812 834,15	2.2.3	8 010 723 364,81
5	Impôts courant - Passif	949 656 361,73	2.2.4	761 954 261,43
6	Impôts différés - Passif	-		-
7	Autres passifs	952 839 832,79	2.2.5	2 286 727 532,92
8	Comptes de régularisation	970 661 818,35	2.2.6	1 268 205 072,03
9	Provisions pour risques et charges	345 180 813,19	2.2.7	367 117 107,76
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-		-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	842 664 053,15	2.2.8	956 647 396,35
12	Dettes subordonnées	-		-
13	Capital	20 000 000 000,00	9	17 194 000 000,00
14	Primes liées au capital	-		-
15	Réserves	1 030 098 254,30	2.2.9	2 826 397 004,70

الملحق 46: جدول حسابات النتائج بنك ترست الجزائر (2016-2017)

DZD

	TCR	EXERCICE 2017	NOTE	EXERCICE 2016
1	+ Intérêts et produits assimilés	4 007 167 451,77	4.1.1	3 308 319 821,68
2	- Intérêts et charges assimilées	314 459 774,07	4.1.2	131 596 045,55
3	+ Commissions (produits)	240 441 143,52	4.1.3	225 265 324,62
4	- Commissions (charges)	17 091 412,61	4.1.4	1 225 803,19
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-		-
7	+ Produits des autres activités	90 951 170,04	4.1.5	5 610 140,64
8	- Charges des autres activités	13 167 360,09	4.1.6	28 472 134,21
9	PRODUIT NET BANCAIRE	3 993 871 218,56		3 377 901 312,89
10	- Charges générales d'exploitation	1 773 220 015,70	4.1.7	1 567 471 425,55
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	178 182 864,46	4.1.8	161 667 870,26
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	2 042 468 338,37		1 618 762 014,19
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	411 400 497,63	4.1.9	353 351 617,57
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	34 321 486,30	4.1.10	77 027 471,71
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	1 665 389 327,04		1 342 437 868,32
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-		-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	-		-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	-		-
19	RESULTAT AVANT IMPOT	1 665 389 327,04		1 342 437 868,32
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	484 220 826,64	4.1.11	342 133 193,94
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 181 168 500,40		1 000 304 864,38

الملحق 47: جدول حسابات النتائج بنك ترست الجزائر (2020-2021)

BILAN, HORS BILAN,
COMPTE DE RESULTATS DE L'ANNEE 2021

DZD

TABLEAU DU COMPTE DE RESULTATS 31/12/2021				
	TCR	31/12/2021	NOTE	31/12/2020
1	+ Intérêts et produits assimilés	9 232 568 684,31	4.1.1	6 940 616 255,07
2	- Intérêts et charges assimilées	620 232 038,02	4.1.2	620 152 080,44
3	+ Commissions (produits)	774 591 496,48	4.1.3	651 255 698,42
4	- Commissions (charges)	4 026 322,81	4.1.4	37 195 439,19
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-		-
7	+ Produits des autres activités	64 294 466,69	4.1.5	8 331 519,33
	- Charges des autres activités	2 941 708,89	4.1.6	3 258 078,09
9	PRODUIT NET BANCAIRE	9 444 254 577,76		6 939 597 875,10
10	- Charges générales d'expicitation	2 407 899 688,80	4.1.7	2 344 581 061,75
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	493 828 096,88	4.1.8	359 731 126,82
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	6 542 526 792,08		4 235 285 686,53
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	11 621 426,25	4.1.9	131 235 803,28

الملحق 48: نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النمودج الأول

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 18:38
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR?	0.332118	0.183369	1.811202	0.0817
LOGROA?	-0.293796	0.082626	-3.555751	0.0015
LOGSIZE_B?	-0.092982	0.055555	-1.673675	0.1062
C	2.334530	0.560024	4.168622	0.0003

R-squared	0.564875	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.514668	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.314206	Akaike info criterion	0.646031
Sum squared resid	2.566862	Schwarz criterion	0.832857
Log likelihood	-5.690458	Hannan-Quinn criter.	0.705798
F-statistic	11.25099	Durbin-Watson stat	1.524109
Prob(F-statistic)	0.000065		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 49: نتائج الآثار الثابتة للنموذج الأول

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/11/23 Time: 18:48
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR?	0.322823	0.313031	1.031282	0.3119
LOGROA?	-0.327846	0.146531	-2.237376	0.0341
LOGSIZE_B?	-0.081049	0.101142	-0.801342	0.4302
C	2.178439	1.006965	2.163372	0.0399
Random Effects (Cross)				
1--C	0.023085			
2--C	0.093002			
3--C	0.058643			
4--C	-0.128746			
5--C	-0.045984			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.199553	0.2917
Idiosyncratic random	0.310946	0.7083

Weighted Statistics

R-squared	0.322332	Mean dependent var	0.871516
Adjusted R-squared	0.244139	S.D. dependent var	0.343594
S.E. of regression	0.298721	Sum squared resid	2.320093
F-statistic	4.122281	Durbin-Watson stat	1.666140
Prob(F-statistic)	0.016168		

Unweighted Statistics

R-squared	0.561972	Mean dependent var	1.623723
Sum squared resid	2.583987	Durbin-Watson stat	1.495983

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 50: نتائج الآثار العشوائية للنموذج الأول

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: BANK
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.137009	(4,22)	0.3651
Cross-section Chi-square	5.637399	4	0.2279

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Panel Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 19:03
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR?	0.332118	0.183369	1.811202	0.0817
LOGROA?	-0.293796	0.082626	-3.555751	0.0015
LOGSIZE_B?	-0.092982	0.055555	-1.673675	0.1062
C	2.334530	0.560024	4.168622	0.0003

R-squared	0.564875	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.514668	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.314206	Akaike info criterion	0.646031
Sum squared resid	2.566862	Schwarz criterion	0.832857
Log likelihood	-5.690458	Hannan-Quinn criter.	0.705798
F-statistic	11.25099	Durbin-Watson stat	1.524109
Prob(F-statistic)	0.000065		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 51: نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 18:44
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCAR?	0.512207	1.282271	0.399453	0.6934
LOGROA?	-0.750110	0.463675	-1.617749	0.1200
LOGSIZE_B?	0.161246	0.930443	0.173300	0.8640
C	-0.455860	8.035480	-0.056731	0.9553
Fixed Effects (Cross)				
1--C	0.398672			
2--C	0.138073			
3--C	0.228071			
4--C	-0.107387			
5--C	-0.657429			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.639418	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.524687	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.310946	Akaike info criterion	0.724784
Sum squared resid	2.127124	Schwarz criterion	1.098437
Log likelihood	-2.871759	Hannan-Quinn criter.	0.844319
F-statistic	5.573207	Durbin-Watson stat	1.627556
Prob(F-statistic)	0.000858		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 52: نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النموذج الثاني

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 19:22
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEM?	0.485046	0.216901	2.236256	0.0341
LOGROA?	-0.480552	0.114496	-4.197103	0.0003
LOGSIZE_B?	0.077298	0.100010	0.772903	0.4465
C	0.759282	0.883984	0.858931	0.3982

R-squared	0.589022	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.541602	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.305363	Akaike info criterion	0.588936
Sum squared resid	2.424414	Schwarz criterion	0.775763
Log likelihood	-4.834045	Hannan-Quinn criter.	0.648704
F-statistic	12.42126	Durbin-Watson stat	1.556811
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 53: نتائج الآثار الثابتة للنموذج الثاني

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 19:28
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEM?	-1.123847	1.425213	-0.788547	0.4388
LOGROA?	-0.733598	0.459550	-1.596339	0.1247
LOGSIZE_B?	-0.814424	0.950985	-0.856400	0.4010
C	7.355254	7.850705	0.936891	0.3590
Fixed Effects (Cross)				
1--C	1.321116			
2--C	-0.925024			
3--C	0.679555			
4--C	-1.230294			
5--C	0.154647			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.646786	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.534399	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.307753	Akaike info criterion	0.704139
Sum squared resid	2.083660	Schwarz criterion	1.077791
Log likelihood	-2.562081	Hannan-Quinn criter.	0.823673
F-statistic	5.755022	Durbin-Watson stat	1.684235
Prob(F-statistic)	0.000701		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 54: نتائج الآثار العشوائية للنموذج الثاني

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/11/23 Time: 19:32
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEM?	0.470736	0.294693	1.597379	0.1223
LOGROA?	-0.483291	0.154805	-3.121945	0.0044
LOGSIZE_B?	0.074301	0.136544	0.544154	0.5910
C	0.771586	1.206271	0.639646	0.5280
Random Effects (Cross)				
1--C	0.007830			
2--C	0.055927			
3--C	0.012342			
4--C	-0.060301			
5--C	-0.015798			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.120720	0.1334
Idiosyncratic random	0.307753	0.8666

Weighted Statistics

R-squared	0.447874	Mean dependent var	1.170838
Adjusted R-squared	0.384167	S.D. dependent var	0.381915
S.E. of regression	0.299708	Sum squared resid	2.335445
F-statistic	7.030236	Durbin-Watson stat	1.613969
Prob(F-statistic)	0.001293		

Unweighted Statistics

R-squared	0.588791	Mean dependent var	1.623723
Sum squared resid	2.425777	Durbin-Watson stat	1.553867

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 55: نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثاني

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: BANK
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	0.899452	(4,22)	0.4812
Cross-section Chi-square	4.543928	4	0.3374

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Panel Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 19:46
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEM?	0.485046	0.216901	2.236256	0.0341
LOGROA?	-0.480552	0.114496	-4.197103	0.0003
LOGSIZE_B?	0.077298	0.100010	0.772903	0.4465
C	0.759282	0.883984	0.858931	0.3982

R-squared	0.589022	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.541602	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.305363	Akaike info criterion	0.588936
Sum squared resid	2.424414	Schwarz criterion	0.775763
Log likelihood	-4.834045	Hannan-Quinn criter.	0.648704
F-statistic	12.42126	Durbin-Watson stat	1.556811
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 56: نتائج الاختبار بإستخدام نماذج البانل الثلاث النموذج الثالث

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 21:30
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINTG?	-0.413050	0.166632	-2.478822	0.0197
LOGROA?	-0.366661	0.073944	-4.958648	0.0000
C	1.439815	0.147015	9.793688	0.0000

R-squared	0.542864	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.509002	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.316035	Akaike info criterion	0.628713
Sum squared resid	2.696711	Schwarz criterion	0.768832
Log likelihood	-6.430690	Hannan-Quinn criter.	0.673538
F-statistic	16.03167	Durbin-Watson stat	1.403241
Prob(F-statistic)	0.000026		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 57: نتائج الآثار الثابتة للنموذج الثالث

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 21:34
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINTG?	-0.015112	0.423813	-0.035658	0.9719
LOGROA?	-0.765694	0.462335	-1.656144	0.1113
C	0.734184	0.642047	1.143506	0.2646
Fixed Effects (Cross)				
1--C	0.474784			
2--C	-0.150237			
3--C	0.385916			
4--C	-0.338316			
5--C	-0.372147			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.634918	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.539679	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.306003	Akaike info criterion	0.670521
Sum squared resid	2.153672	Schwarz criterion	0.997467
Log likelihood	-3.057809	Hannan-Quinn criter.	0.775113
F-statistic	6.666578	Durbin-Watson stat	1.632097
Prob(F-statistic)	0.000346		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 58: نتائج الآثار العشوائية للنموذج الثالث

Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/11/23 Time: 21:37
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINTG?	-0.363324	0.218588	-1.662136	0.1081
LOGROA?	-0.376850	0.103551	-3.639251	0.0011
C	1.398198	0.200788	6.963556	0.0000
Random Effects (Cross)				
1--C	-0.002695			
2--C	0.083104			
3--C	0.062185			
4--C	-0.082024			
5--C	-0.060570			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.133950	0.1608
Idiosyncratic random	0.306003	0.8392

Weighted Statistics			
R-squared	0.388644	Mean dependent var	1.107446
Adjusted R-squared	0.343358	S.D. dependent var	0.373217
S.E. of regression	0.302430	Sum squared resid	2.469532
F-statistic	8.582050	Durbin-Watson stat	1.527597
Prob(F-statistic)	0.001303		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.541100	Mean dependent var	1.623723
Sum squared resid	2.707112	Durbin-Watson stat	1.393533

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10

الملحق 59: نتائج إختبار (Ratio likehood) للمفاضلة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثالث

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: BANK
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.449838	(4,23)	0.2498
Cross-section Chi-square	6.745760	4	0.1499

Cross-section fixed effects test equation:
Dependent Variable: LOGZSCOR?
Method: Panel Least Squares
Date: 06/11/23 Time: 21:47
Sample: 2016 2021
Included observations: 6
Cross-sections included: 5
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINTG?	-0.413050	0.166632	-2.478822	0.0197
LOGROA?	-0.366661	0.073944	-4.958648	0.0000
C	1.439815	0.147015	9.793688	0.0000

R-squared	0.542864	Mean dependent var	1.623723
Adjusted R-squared	0.509002	S.D. dependent var	0.451019
S.E. of regression	0.316035	Akaike info criterion	0.628713
Sum squared resid	2.696711	Schwarz criterion	0.768832
Log likelihood	-6.430690	Hannan-Quinn criter.	0.673538
F-statistic	16.03167	Durbin-Watson stat	1.403241
Prob(F-statistic)	0.000026		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS 10